

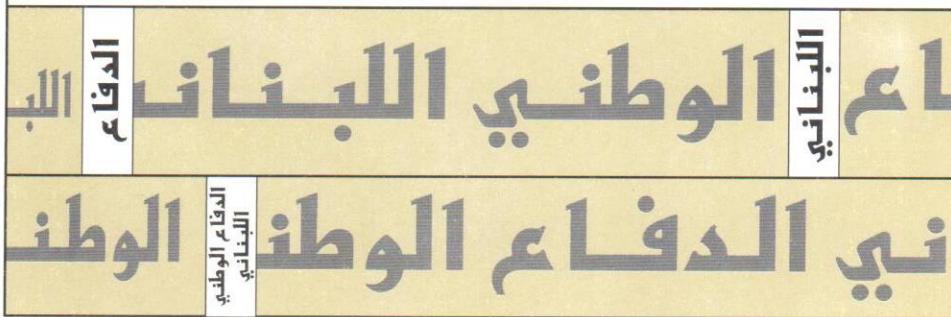


الجفون لبناني

LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

- الإنفصال الإضراري من غزة:
حاجة إسرائيلية ومكسب فلسطيني
- نظرة تحليلية للعلاقات الفرنسية - الأميركية
- عالم متعدد الأقطاب:
روسيا تتهدى تفرد الولايات المتحدة الأميركية
- الدوافع النووية الإيرانية والجهود الدولية للإحتواء
- تطور وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)

- UN Security Council Under the Spotlight
- Union Européenne et Unité Arabe:
Etude Comparative





العدد الرابع والخمسون - تشرين الاول ٢٠٠٥

أبعد من غزّة

للانسحاب الإسرائيلي من غزة أشكال مختلفة من التفسيرات وردود الفعل، بدءاً من التحرير وانتصار المقاومة ضد الاحتلال، إلى الانسحاب الإسرائيلي الإضطراري، إلى مغادرة إسرائيل لبؤرة التوتر والكثافة السكانية المعروقتين، إلى تحويل غزة إلى سجن كبير، إلى خطوة في تنفيذ خريطة الطريق، إلى انسحاب مفجع يهدف إلى إقحام الشعب الفلسطيني في حرب ضد نفسه... مسميات عديدة لخطوة ملتبسة في مسيرة سلام متعرجة، متخبطة في الدماء، محاطة بالدمار والتيه السياسي.

ولهذا الانسحاب تقدير أميريكي وثناء وثمن مالي من مليارات الدولارات، وتعويم لشارون أوروباً بعدما كانت محاكم أوروبا تقبض عليه من جراء مجرزة صبرا وشاتيلا، بحيث أصبح رجل سلام بعيداً كل البعد عن الإرهاب، كل ذلك لأنه انسحب من غزة.

هذا النموذج من الانسحاب مع ما يخلفه من مخزون المشاكل المعدة للتتجدد في لحظات سياسية مفصلية، هو محطة أساسية للأحداث لا بد من أن تسحب تأثيراتها أولاً على الضفة الغربية، وثانياً على الوضع العراقي المتغير أصلاً، مع ما ينتظر سوريا ولبنان من وعود، وحديث عن غيوم سود تلبد في السماء منذرة بعواقب لا حصر لها.

لا يمكن عزل الأحداث عن بعضها في هذه المنطقة، إنما الممكن والمطلوب هو الحد من تأثيراتها السلبية، والانتباه إلى المكائد الإسرائيلية و«الوجبات» المسمومة التي تقدم على المائد السياسية، والتي تهدف إلى التعرض للإستقرار العام في البلاد تحت ذرائع مختلفة، فالإستقرار أساسى وضروري لمواجهة كل الاستحقاقات والتحديات، والحفاظ عليه يجب أن يوضع في أعلى سلم الأولويات.

الأبعد من غزة هو ضرب الإستقرار، والتصدي للتداعيات هو تحويل حدث غزة إلى انتصار، بدلاً من الإكتفاء به إنسحاباً ملتبساً يدير ظهره أحياناً ويُظهر أنيابه أحياناً أخرى.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

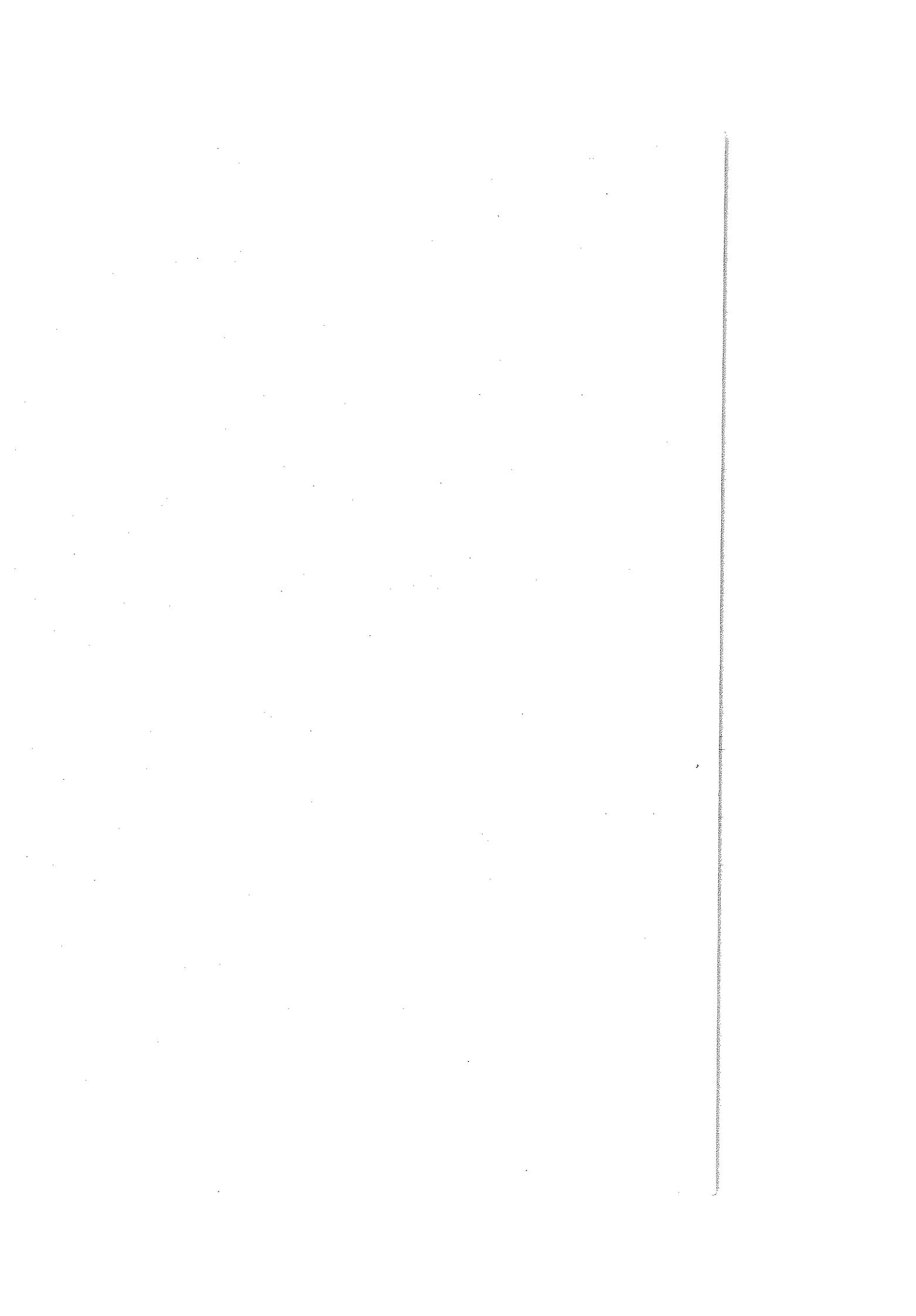
الفهرست

العدد الرابع والخمسون - تشرين الأول 2005

- الإنسحاب الإضطراري من غزة
حاجة إسرائيلية ومكاسب فلسطيني..... إحسان مرتضى 5
- نظرة تحليلية
للعلاقات الفرنسية - الأمريكية د. وليد رامز عربيد 47
- عالم متعدد الأقطاب:
روسيا تتهدى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية..... علي حسين باكير 71
- الدعاوى النووية الإيرانية
والجهود الدولية للإحتواء..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 105
- أي مصير للعرب في مشروع إمبراطورية العولمة: تطور وظائف
البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)..... د. بسام الحجار - د. وداد سعد 143

خلاصات

- مجلس الأمن الدولي تحت المجهر البروفسور ميشال نعمة 173
- الاتحاد الأوروبي والوحدة العربية: دراسة مقارنة روبيارد قازان 175



الإنسحاب الإضطراري من غزة: حاجة إسرائيلية ومكسب فلسطيني

الدكتور
الموطني

يندرج مشروع رئيس الحكومة الإسرائيلية بـ آريل شارون، القاضي بالإنسحاب من طرف واحد من قطاع غزة، ضمن رزمة من العناوين والإشكالات والتساؤلات المتعلقة بمصير المشروع الصهيوني وتحولاته، والتي تتبثق جميعها من مصدر واحد وأساسي وهو: أزمة الهويتين الإسرائيلية واليهودية. وهذه الأزمة كانت وما تزال في تفاعل مستمر داخل إسرائيل وخارجها منذ العام 1967 ، لا سيما ضمن سياق توجهها الإقليمي لجهة توسعها ودورها وخياراتها الإستراتيجية المفتوحة على الدوائر الأوسع الممتدة على مدى الشرق الأوسط الكبير حسب التحديد الأميركي الجديد، وذلك في ظلّ ولاية من يسمون بالمحافظين الجدد الذين كتب ونشر الكثير عن توجهاتهم الإستراتيجية العدوانية الإمبراطورية البعيدة عن واقع العدالة الدولية والإنسانية، تحت مظلة الشعار: من ليس معنا فهو ضدّنا.

إحسان مرتضى*

* باحث في الشؤون الإسرائيلية

من هنا ثمة من يرى، داخل إسرائيل وخارجها، وخصوصاً من يسمون بالمؤرخين الجدد، أنَّ الصهيونية التي شتَّت ضدَّ العرب جولات كثيرة دامية من الحروب والإعتداءات منذ أكثر من قرن من الزمن، وأقامت دولة الإستيطان والتَّوسيع والعمالة للإستعمار العالمي في فلسطين، وكسبت ضدَّهم العديد من المعارك في الماضي والحاضر، قد وصلت الآن إلى حالة من الشيخوخة والإنهيار منذ نهاية القرن العشرين. بل وكان من ذهب أبعد من ذلك ليقول أنَّ الصهيونية قد انتهت واندثرت بمجرد نجاحها في تحقيق هدف إقامة دولة معترف بها عالمياً في فلسطين وعاصمتها القدس.

والذي يؤكد هذه الأطروحة وهذه الفرضيات من التداعي والإنهيار، هو ما آلت إليه الداخل الإسرائيلي من تشرذم وترابع على شتى الأصعدة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، ولاسيما ما حلَّ بالمؤسسات والأحزاب الأساسية التي أقامت الدولة وفي مقدمتها حزبا العمل والليكود ثم سائر الأحزاب اليسارية والكيبيوتاسات والهستدروت، ثم تشظُّي البنية السياسية-الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي نفسه على أساس طائفية وقطاعية وعرقية وخصوصاً في أعقاب فشل المشروع الإمبراطوري الصهيوني على أيدي المقاومة في لبنان أولاً ثم في فلسطين، إثر سنين عجاف مفعمة بالمجازر وسفك الدماء منذ العام 1982 وحتى العام 2000 عام التحرير والنصر وصولاً إلى الإنسحاب الذي ليل من غزة.

الجدير بالذكر واللاحظ أنه منذ الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في عامي 1996 و1999 بدت بوضوح ساطع، الحالة التحولية للمجتمع الإسرائيلي، حيث تراجعت الأحزاب الكبيرة لصالح الأحزاب الصغيرة والمتوسطة ذات التمثيل القطاعي البعيد عن رموز الصهيونية الطلائعية صاحبة

· الـاـيدـيـوـلـوـجـيـاتـ الـفـاقـعـةـ وـالـعـنـصـرـيـةـ،ـ كـمـاـ وـزـادـتـ حـدـةـ الفـرـزـ الـقـومـيـ وـالـمـلـاحـيـ،ـ فـصـوتـ المـزـيدـ مـنـ عـربـ 1948ـ دـاـخـلـ إـسـرـائـيلـ لـلـأـحـزـابـ الـعـرـبـيـةـ بـدـلـاـ مـنـ الصـهـيـونـيـةـ،ـ وـصـوتـ الرـوـسـ لـلـأـحـزـابـ الـرـوـسـيـةـ وـصـوتـ الـيـهـودـ الـمـغـارـبـةـ لـحـزـبـ شـاسـ السـفـارـادـيـ،ـ وـظـهـرـتـ الـحـسـاسـيـاتـ الـعـنـصـرـيـةـ وـالـتـمـثـيـلـيـةـ فـيـ أـشـكـالـهـاـ الـواـضـحةـ مـاـ بـيـنـ الـيـهـودـ الـشـرـقـيـنـ وـالـيـهـودـ الـغـرـبـيـنـ وـالـيـهـودـ الـعـلـمـانـيـنـ وـالـيـهـودـ الـمـتـدـيـنـيـنـ وـالـمـسـتوـطـنـيـنـ الـقـدـامـيـ وـالـمـسـتوـطـنـيـنـ الـجـدـدـ وـهـكـذـاـ...ـ

على هذه الخلية تفاعل الخلاف والاختلاف على تحديد معنى ما هي الصهيونية؟ ومن هو الصهيوني؟ ومن هو اليهودي؟ وما هي حدود إسرائيل الرسمية؟ فالمتديّنون رأوا «أنَّ الصهيونية قيمة دينية وليس قيمَة علمانية» واعتبر الحاخام آرييه درعي الزعيم السابق لحزب شاس «أنَّ الصهيونيين يحافظون على شرائع التوراة» وكفرُ الحاخام عوفاديا يوسف القضاة العلمانيين في إسرائيل وكلٌّ من يتوجه إلى المحاكم العلمانية، كما وصف المهاجرين الروس الوافدين من الاتحاد السوفيتي السابق بأنهم «غوييم» أي أغيار وغرباء. وهذه المواقف ساعدت على تنامي الهويات الفرعية في المجتمع الإسرائيلي، وكشفت ما اعتبر قبضة الصهيونية من وهن وضعف بعد أن عجزت عن احتواء التناقضات الداخلية التي تفجرت في أوضاع تعبيراتها في اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين وتسلّق رجل غوغائي مثل الجنرال شارون سدّة السلطة. في هذا السياق تعالت الأصوات التي تنتقد الصهيونية وتعلن صراحة نهايتها وتدعوا إلى قيام دولة عادلة ذات حدود واضحة كباقي الدول، لجميع مواطنيها، كما وطرحت خيارات وبدائل بشأن هوية إسرائيل ودورها مثل الشرق أو سطية واحتمال

دخول إسرائيل إلى الجامعة العربية، والتوسطية، وأفضلية الانفتاح على أوروبا مما يدفع واشنطن إلى التعلق أكثر بإسرائيل، وكذلك الخيار الأطلسي ودور إسرائيل الوظيفي في إطاره وهذا...

إلا أن هذه الدعوة بقيت مجرد صرخة بحاجة إلى مضمون، وتبيّن بسبب تهاوي الزعامات الشابة في الأحزاب الكبرى والوسطية مثل يوسي بيلين ويوسى ساريد وحايم رامون ورئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق آمنون شحاق وبنiamin بن العزيز وأسحق موردخاي وايهود باراك، وعمرا متسناع وسواهم، أنَّ آريل شارون، الشخصية الanthrazie بامتياز، كان الرجل الوحيد القادر على إدارة هذه المرحلة الضبابية من إعادة الصياغة لدولة اليهود المنشودة جغرافياً وأيديولوجياً واستراتيجياً⁽¹⁾.

على ضوء ما تقدّم يمكننا الولوج إلى موضوع بحثنا هنا من خلال النظر إلى مسألة الانسحاب من غزة من طرف واحد، على أنها تمثل خيار الإلزام والضرورة بالنسبة للإسرائيليين وختار القبول الحتمي من جانب الفلسطينيين، باعتبار هذا الانسحاب مكملاً صافياً يشبه انتصار المقاومة في لبنان من حيث الدلالـة الرمزية والمعنىـة وإن لم يكن من حيث الدلالـة الكمية لجهة مساحة الأرضـي المحرـرة ورسم الخطوط الأولى في معاـلم الدولة الفلسطينية السياديـة المنشـودـة.

1- مشروع شارون كحاجة إسرائيلية

لا شك أن مشروع شارون للانسحاب من غزة، ينطوي على مضامين إقتصادية واجتماعية بارزة بالإضافة إلى المضامين السياسية والأمنية. فهو ينفتح على أفق استراتيجي متواصل منذ زيارة الرئيس المصري الراحل أنور

السادات إلى القدس عام 1997، ويندرج في إطار مشروع التطبيع الاكراهي في الأراضي المحتلة عام 1967، وذلك خلافاً للتطبيع العلني «الطوعي الواقعي» مع الأردن ومصر والتطبيع السري التهربى مع العديد من الأنظمة العربية الأخرى. وما من شك في أن هذا النوع من التطبيع المفروض حالياً كأمر واقع على السلطة الفلسطينية، إثر حرب طاحنة ومريرة منذ الإنفراضة الأولى عام 1987 وحتى الآن، مع ما يخفيه في طياته من ضم واستلاب للحقوق الوطنية الفلسطينية، كان بمثابة المختبر الحي لمحارف أنواع المواجهات في الصراع العربي الإسرائيلي عموماً والإسرائيли الفلسطيني خصوصاً، ولاسيما المواجهات الفكرية والثقافية والسياسية والعسكرية على مستوى العقل والضمير العربين. وبالتالي فجواهر مضمون «التسوية السلمية» الإلزامية من طرف واحد على طريقة شارون، إنما يرمي إلى إحداث تغيير جيوسياسي تعسّفي على الجانب الفلسطيني، على غرار عنق الدب، يبدأ بضرورة تقبيل إسرائيل الكبرى في أيديولوجيتها الصهيونية المعدّلة، وينتهي بترسيخ الإحساس بالعجز والدونية وتغيير المعتقدات السياسية والوطنية والقومية استعداداً للدخول في شبكة معقدة من إجراءات التطبيع القائم على الغبن والظلم، وهذا خلافاً لطروحات العديد من المسؤولين والمنظرين الإسرائيليين السابقين الذين طرحا إستراتيجية السلام والتسوية من منطلق بناء الثقة بصورة تدريجية. فقد اعتبر المفكر والكاتب الإسرائيلي آلوف بن⁽²⁾ أنه توجد أربع عقبات صعبة تعمل على خلق ميزان ثقة سلبي و دائم بين إسرائيل والعرب وخاصة الفلسطينيين وهي كالتالي: «الإحساس بالغبن والإجحاف المتبادل، والتهديد الإستراتيجي الذي ينسبة كل طرف للأخر، والموقف الثقافي والعقائدي

للعرب عامةً والمسالمين خاصةً تجاه إسرائيل واليهود، وديناميكية الإطار العربي الذي لا تسود فيه علاقات ثقة متبادلة، وتحل محلها علاقات انتهازية ومزايدات تعتبر إسرائيل والمشكلة الفلسطينية الأساس الرئيسي لها». أما الحل الحقيقي، حسبما يراه هار إيفن، وخلافاً لما يقوم به شارون تماماً، فيقوم بناء على مواقف وأعمال تؤدي إلى الحد من مشاعر الغبن والإجحاف لدى الجانبين، وإيجاد ترتيبات استراتيجية معقدة تجعل المعادي يدرك أنَّ من الصعب عليه أن يبدأ بحرب، وأن يعرف الزعماء أنَّ الأخطار المترتبة على البدء بحرب أو أعمال إرهاب تفوق كثيراً إحتمالات إحراز مكاسب، وضرورة إيجاد برامج مركبة في المجال التعليمي-الثقافي، تهدف إلى تفتيت الملامح السلبية-العدائية في الصورة النمطية للأخر، واستبدالها ببرامج ذات مواقف متزنة إيجابية تدعوا إلى الاعتدال والتعقل.

في المقابل كان رئيس الحكومة الإسرائيلية الراحل إسحق رابين قد سلط الأضواء على جوانب أخرى من «استراتيجية السلام» بين إسرائيل والعرب، ورأى أنَّ دراسة مكونات العلاقات الإستراتيجية تبيّن أنَّ «الأمر اللازم لاستمرار السلام بعد تحقيقه هو نفسه الأمر الذي لا بد منه لكي يتحقق السلام». وبتعبير آخر إن التغييرات الواجب إجراؤها في الحسابات الإستراتيجية من أجل استمرار السلام هي نفسها التي من دونها لا يمكن التوصل إلى السلام. وكان رابين يرى أنَّ الصراع يدور ضمن مجالات ثلاثة هي: أولاً، مجال العلاقات العربية الإسرائيلية ومن ضمنها الفلسطينية الإسرائيلية، وثانياً مجال العلاقات العربية-العربية وتداعياتها على الموقف من إسرائيل، وثالثاً مجال صراعات الدول الكبرى المعنية بالمنطقة في ما بينها.

وكان رابين يرى على صعيد المجال الأول، ان لب النزاع هو «عدم التسليم بوجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة واستقلال في منطقة ذات أغلبية عربية إسلامية، الأمر الذي ينعكس سلباً على حسابات الأنظمة ويشكل عقبة في طريق تحقيق السلام الشامل والدائم. اما الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وسائر القوى الرسمية العربية والفلسطينية، فلا يشكل أكثر من تكتيك سياسي».

وفي المجال الثاني رأى رابين أنّ الأنظمة العربية حاولت حماية نفسها من نواقص القصور والتقصير بطرح تطلعات توحيدية عاطفية، لم تقض إلا إلى محاولة سيطرة الدول العربية الكبرى على الدول الأصغر، والتي زيادة الشكوك والاتهامات المتبادلة وتجدد المصالح المتقاضة والمعارضة في ما بينها. وكان أي انحراف من جانب بلد عربي عن الخط المعتمد والمعتمد من منطلق النفاق أو المزايدة تجاه إسرائيل بالذات، يحوله تلقائياً وعلى الفور إلى موضوع هجوم وإسقاط من قبل الدول الأخرى التي لها مصلحة مباشرة في ذلك.

اما المجال الثالث، وهو مجال الصراع بين الدول الكبرى من أجل بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة، فكان له عند رابين، الأهمية الحاسمة في تحديد ما يحصل من تطورات على الصراع العربي الإسرائيلي، والأوراق الدبلوماسية التي تقع بين إسرائيل والعرب، لا يمكن أن يكون لها أي تأثير حقيقي في إحداث تغيرات استراتيجية من دون تغطية دولية، في حين أنّ التغيرات الإستراتيجية الدولية يمكن أن يكون لها أبلغ الأثر على الأوراق الدبلوماسية والإتفاقيات الخطية الموقعة.

وضمن هذا السياق نفسه، يميز المفكر الإستراتيجي الراحل

يهوشفاط هركابي، بين ما يسميه «الخطة الكبرى» Grand Design والسياسة Policy والمقصود بالخطة الكبرى عند العرب، حسب رأي هركابي، هو تدمير واستئصال إسرائيل ككيان سياسي «غدة سرطانية» او بتعبير آخر «الإبادة السياسية». ويرى هركابي أنَّ الخطأ الأكبر الذي ارتكبه العرب والفلسطينيون على السواء على مدى سنوات الصراع الطويل، إنما يكمن في الخلط ما بين الخطة الكبرى والسياسة، الأمر الذي خلق تأثيرات سلبية كثيرة على حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ووصل إلى نظامهم التعليمي وثقافتهم وروحهم القومية⁽³⁾. إلا أنه نتيجة للتجارب المريضة للصراع منذ عام 1967 بدأت تظهر في صفوف العرب والفلسطينيين مواقف وأصوات تنادي باعتماد مثل هذا التفريق، مثل مصر والأردن وبعض الأوساط في منظمة التحرير الفلسطينية. والطريقة الوحيدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي حسب رأي هركابي إنما تكمن في أمرتين جوهريتين هما: الفصل بين الخطة الكبرى والسياسة واعتماد المرحلية المزودة بالرُّدع.

أما البروفسور شمعون شامير⁽⁴⁾، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، فرأى أنَّ المشكلة من الزاوية الإسرائيلية في تحقيق سلام مع العرب والفلسطينيين إنما تكمن في إقناع الإسرائيليين بأن السلام مفيد حقاً وأنه سوف يدوم، وأنه يستحق. وبالنسبة لشامير فالحل مع الطرف الآخر لا يكون فقط في القبول بإسرائيل وإنما أيضاً بالصهيونية. والإعتراض العربي والفلسطيني على هذا الأساس الإيديولوجي للدولة إنما يعني وبالتالي إفراغها من الشرعية ووضعها موضع التهديد الدائم بالزوال. والتقييم الموضوعي العام لطروحات إسرائيل التسوية السلمية منذ العام

1967 ومنذ مشروع آلون وحتى مشروع شارون، يدل على أنّ إسرائيل لا تريد سوى إحراز المكاسب لنفسها فقط ونقل سلبيات الأوضاع القائمة من تداعيات الجمود السياسي، إلى الأطراف الأخرى، وذلك من منطلق حسابات براغماتية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار مسائل حساسة مثل السعي للتخفيف من الآثار السلبية للعزلة الدولية، وإحراز مكاسب سياسية واقتصادية سرية وعلنية مع الدول العربية، وحماية المكاسب الإستيطانية الكبرى مثلما يحصل الآن في الإنسحاب من غزة ولصالح ضم مستوطنات الضفة الغربية، واستخدام مشاريع التسوية من أجل إحداث الشروخات وتفاقمة الصراعات داخل الصنوف العربية والفلسطينية والتقدم في خطوات التطبيع ومحاصرة ثقافة العداء والرفض والمقاومة للمشروع الصهيوني في المدى البعيد...

هذه المطالعة النقدية المقارنة، تثبت وجود نقاط تلاقٍ وتقاطع عديدة بين إستراتيجيات رؤساء الحكومات الإسرائيليين السابقين واستراتيجية مشروع شارون للإنسحاب الأحادي من غزة، ولا سيما لناحية الإعتراف بعجز القوة في كثير من الأحيان، مهما بلغت هذه القوة من الجبروت والغطرسة، ولناحية الإقرار بضرورة الفصل ما بين «الخطة الكبرى» للصهيونية و«السياسة». فشارون منذ عام 1982 كان ينطلق في اعتدائه على لبنان من حسابات «الخطة الصهيونية الكبرى» واليوم يحاول الإنصياع لضرورات «السياسة» من منطلق الواقعية النفعية تماماً كما فعل سلفه إيهود باراك عام 2000. وهذه السياسة في رؤية شارون ترتكز على مبادئ عملية

تتضمن النقاط التالية:⁽⁵⁾

أولاً: إن حل الصراع العربي الإسرائيلي في أوضاعه النهائية لن يكون

ممكناً إلاً عندما يعترف العرب بالصهيونية وليس فقط بإسرائيل؛ أي عندما يعترفون بما يسميه شارون «حق الشعب اليهودي في وطنه». و«حقه» في إقامة دولة يهودية على «أرض إسرائيل» أي أغلبية أرض فلسطين المحتلة. والى أن يحصل هذا الأمر، إن حصل، لن يكون هناك سوى تقدّم بطيء وبطيء جداً،حسبما تدعوه الحاجة الماسة الى ذلك.

ثانياً: يرى شارون أنَّ سياسة الأمر الواقع، والحقائق المفروضة على الأرض، والمحمية بقدرات عسكرية ودبلوماسية هائلة على امتداد المنطقة والعالم، هي وحدها التي ستشكل المرجعية النهاائية لترسيم وتحديد الحدود بين الدولة اليهودية والدول العربية المحيطة بها، وليس القرارات الدولية الصادرة منذ العام 1968 وحتى اليوم بما فيها القراران 242 و 338. من هنا يشدد شارون على وجوب أن تسيطر إسرائيل سيطرة تامة على الكتل الإستراتيجية الأساسية، كما ويرى وجوب أن تسيطر على شريط واسع في غور الأردن. ولأسباب ديمografية بحثة، يرى إنه لا داعي لأن تضم إسرائيل كل السفوح الغربية من جبال السامرة (شمالي الضفة). كما ولا يمانع أن تدرس في المستقبل أيضاً مبادلة الأراضي المأهولة -معاليه أد و Mime و Ariel- بأم الفحم. أما الرابط بين التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة فيتم عن طريق شبكة طرق وأنفاق خاصة.

ثالثاً: ضرورة تصفية ما يسمى «الإرهاب» أي المقاومة الفلسطينية الفعالة المتمثلة في سرايا فتح وحماس والجهاد والجبهة الشعبية وسواها. ويرى شارون أنَّ خريطة الطريق التي ستقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة لن تصبح قابلة للتطبيق إلاً بعد أن يقوم الفلسطينيون بتفكيك جميع منظماتهم المقاومة، ومن المحظوظ أن تتنازل إسرائيل عن هذا الطلب في أي

ظرف من الظروف، مما يجعل مشروع الدولة الفلسطينية في مهب الريح.

رابعاً: غرّة في مقابل الضفة. ففك الارتباط وتفكيك المستوطنات في غرّة يعد ثمناً مناسباً مقابل رسالة الرئيس بوش، التي تكرّس، بحسب رأي شارون ، سيطرة إسرائيل على الكتل الاستيطانية ، وترفض أي انسحاب إسرائيلي مستقبلي من (مسقط رأس الشعب اليهودي) في الضفة الغربية.

خامساً: الهجرة فوق كل الإعتبارات. فالأهداف الرئيسية للدولة هي استقدام مليون مهاجر جديد من دول الاتحاد السوفياتي السابق ومن فرنسا، فضلاً عن «اليهود الكادحين من أميركا» وكذلك تكثيف الإستيطان في التقب والجليل ومحيط القدس الكبرى. كما يجب أيضاً تعزيز التعليم القومي للتأكد على «حق اليهود الكامل في أرض إسرائيل» .

إن شارون يريد مبادلة إصراره على تنفيذ مشروعه في مقابل أن يقبل العرب والفلسطينيون بالصهيونية المتجددة، وأن يقبلوا بمقولته بأن الانسحاب من غرّة إنما يرمي إلى تعزيز السيطرة على الضفة. وأفعاله أيضاً تتوافق مع هذه المقوله، فهو يحجم عن التفاوض الحقيقي مع الفلسطينيين، ويواصل المماطلة من أجل توسيع الكتل الاستيطانية الحيوية، كما ويسعى إخلاء النقاط الاستراتيجية الإستراتيجية وتجميد البناء والتوسّع فيها.

ورؤية شارون هذه تشير مشكلتين: الأولى داخلية، تتمثل في حاجته للمستوطنين وخوفه من أن يؤدي إخلاء منطقة غوش قطيف إلى انعزالهم عن الدولة وانغلاقهم داخل غيتوات ناقمة. والثانية خارجية وتمثل في أن شارون - الذي يعتبر في إسرائيل رمزاً للتسوية ويمينياً مفرطاً - ما يزال في نظر العالم يمثل رجلاً انتهازياً مغالياً في انتهاك القوانين وافتراض الأراضي

الفلسطينية المحتلة في ظلّ مبدأ «أرض أكثر وعرب أقلّ». وهم الآن يراقبون انسحابه من غرّة بذهول ويرحبون «بشجاعته» المطعون في نزاهتها!!.

من ناحية أخرى نجد أنّ الأوروبيين يرفضون أيضاً «نظريّة الحقائق المفروضة على الأرض» ويصرّون على أنّ الوجود الإسرائيلي في المناطق المحتلة ليس شرعاً. وحتّى الرئيس جورج دبليو بوش - رفيق شارون الوفي - يريد أن تأسّس الدولة الفلسطينيّة المحدودة التطاّق والإمكانات في عهده ومن غير المؤكّد أن يكون شارون على هذه الدرجة نفسها من الحماسة للموضوع. وبالتالي فعزلة إسرائيل واستمرار الصراع، في أحسن الحالات، سيكونان عنصرين بارزين في الثمن الواجب على الإسرائيّيين تسديدهما للفلسطينيين والعالم مقابلبقاء شارون في قمة السلطة، خصوصاً وأنّ الخلافات الإسرائيّة مع الإدارّة الأميركيّة الحاليّة حول مسألة التوسّع في بناء الوحدات السكنيّة داخل التكتلات الاستيطانيّة في الضفة الغربيّة لم تسوّ بعد كما وأنّ طلبه بتجميد خارطة الطريق ووضعها في البراد حتى يتمّ القضاء المبرم على جذور «الإرهاب»، قد تمّ رفضه.

لقد جاء في افتتاحيّة صحيفة هارتس 13/4/2005 أنّ كلاً من بوش وشارون قد حدّداً في تكساس في شهر نيسان المنصرم، الحدّ الأقصى من التوسّع الذي يمكن أن يجرؤ أي رئيس حكومة في إسرائيل على أن يحلّم به. وتضيف الصحيفة أنّه من المشكوك فيه أن تجد إسرائيل بعد الآن رئيساً أكثر ودّاً وحماساً وأكثر محاربةً لأعدائها من بوش. فإذا كان هو الذي يتبنّى هذا الخطّ أمام شارون والعالم، فهذا يعني أنّ المعركة على عشرات المستوطنات وألاف المستوطنيّين الموجودين خارج هذا الخطّ هي معركة خاسرة سلفاً.

صحيح أنَّ الكثير من الإسرائييليين، الذين يتطلعون منذ فترة إلى تسوية تستند إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، لن يروا في كلِّ هذا خسارة، ولكنَّ آخرين، من أقطاب اليمين، ومنهم من هو في الحكم منذ سنوات، قد عاشوا وما يزالون يعيشون في وهم إمكانية الاحتفاظ وبشكل دائم بجميع المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، وقد كان شارون نفسه واحداً من هؤلاء الواهمين حتى وقت ليس ببعيد.

لقد اصطدمت رؤية شارون المحلية برؤية بوش الشرق أوسطية الواسعة المدى، وهذا الاصطدام تمحور حول قبول أو عدم قبول خارطة الطريق أو الكثير من بنودها المعدلة أو غير المعدلة، ولا سيما ما يتعلق بمسألة تدعيم السلطة الوطنية الفلسطينية وترميم أوضاع رئيسها أبي مازن، الذي يراهن عليه الرئيس بوش من أجل إدارة سيطرة أمنية قوية على قطاع غزة ورعايته حياة مدنية سليمة هناك. ومن هنا تتضح بجلاء حدود الالقاء والإختلاف حول التكتيك والإستراتيجية في أداء السياسيتين الأميركية والإسرائيلية. فالغاية الأميركيَّة النهائية هي تحقيق تسوية بين الطرفين النازفين. والتحرّك صوب الهدف لا يمكن أن يتم إلا طبقاً لخريطة الطريق، على أن تكون الخطوة الإسرائيليَّة الأولى هي إخلاء غزة وشمالي الضفة والخطوة الفلسطينيَّة الأولى هي تجميد كلِّ أشكال مقاومة الاحتلال ومنعمواصلة «إرهاب» صواريخ القسام والعمليات الإشتهدادية.

والإنضباط الإسرائيلي على المسار الفلسطيني تحت سقف هذه المطالب والرؤى الأميركيَّة قد سبق له أن تمثُّل في العناصر المشتركة بين مشروع الليكود في إسرائيل والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، والتي تجسست في وثيقة نشرتها جامعة إنديانا⁽⁶⁾ الأميركيَّة ويقضي بتطبيق استراتيجية

إسرائيلية تتماشى وتناغم تماماً مع الإستراتيجية الأمريكية وتهدف إلى إحراز مكاسب إسرائيلية مباشرة وجانبية من أبرزها ما يلي:

- الوصول إلى مركز نفوذ يسمح لها بدور في تشكيل الاستراتيجيات في مناطق العالم وليس حصر نفسها ودورها في إطار الشرق الأوسط بحدوده التقليدية المعروفة.

- التحرّك بالتوازي مع الاتجاه الأميركي إلى بلاد آسيا الوسطى الإسلامية، لخلق نفوذ إسرائيلي قويٍّ في تلك البلاد، وإقامة حاجز أمام وصول النفوذ العربي والإسلامي إليها.

- القفز فوق القضية الفلسطينية وجعلها تتآكل من جراء الضغوط الداخلية والخارجية ومرور الوقت، وهذا ما تجلّى في سياسة الإغتيارات والمجازر الجماعية وتدمير سبل العيش تحت مظلة ما سُميّ بسياسة «رفع اليد» عمّا يجري بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي هذا السياق بنى شارون سياسة التهرب من التسوية الشاملة، والذهب للقبول الاستنسابي ببعض المبادرات الأميركية مع التهرب من آليات التنفيذ ومن الالتزام بالجدول الزمنية قدر المستطاع.

لقد قدّم الجنرال شلومو غازات، قائد الاستخبارات العسكرية الأسبق تقريراً رسمياً عن الإستراتيجية الكبرى لإسرائيل يقول فيه: «لم تغير مهمـة إسرائيل الرئيسـة قـط (منذ سقوـط الـاتحاد السوفـيـاتـي) وهي باقـية عـلـى أهمـيـتها الحـاسـمة. فـمـوقـع إـسـرـائـيلـ الجـفـرـاـيـ فيـ وـسـطـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ الـعـرـبـيـ -ـ الـمـسـلـمـ -ـ يـجـعـلـ قـدـرـ إـسـرـائـيلـ أـنـ تـكـوـنـ الـحـارـسـ الـوـقـيـ لـلـإـسـتـقـرـارـ فيـ كـامـلـ الـبـلـادـ الـمـحيـطـ بـهـاـ. إـنـ دـورـهـاـ هـوـ حـمـاـيـةـ السـيـاسـاتـ التـقـلـيـدـيـةـ الـقـائـمـةـ لـمـعـ عـمـلـيـاتـ التـحـوـلـ الرـادـيـكـالـيـةـ أـوـ وـقـفـهـاـ، وـعـرـقـلـةـ إـتسـاعـ الـحـمـاسـةـ الـدـينـيـةـ».

الأصولية. ولهذه الغاية ستمنع إسرائيل حصول تغييرات، ما وراء حدودها، تعتبرها لا تطاق، ولدى إحساسها بأنّها مجبرة على استخدام كامل قوتها العسكرية من أجل منها أو اجتثاثها في حال حصولها».

ويضيف التقرير أنّ إسرائيل «اهتمامًا خيّرًا باستقرار أنظمة الحكم العربية، لأنّها بحمايتها لأنظمة التقليدية المنضبطة الحاكمة في الشرق الأوسط، تؤدي خدمة حيوية للدول المتقدمة صناعيًّا والمهتمة جمیعها اهتمامًا شدیدًا بضمان استقرار مصالحها في المنطقة».

إنطلاقاً من هذا الدور وهذه الرؤية الإستراتيجية يتحرّك شارون حالياً من ضمن حسابات عجز القوّة، خاصةً عندما تبيّن له أنّ ما يسمّيه «تصفيّة الإرهاب» و«إصلاح السلطة»، هي أمور جيدة كشعارات إعلامية، ولكنها صعبة الترجمة والتنفيذ كخطة عمل. فإذا كان لم تحطم إرادة القتال لدى الفلسطينيين، ولا هي استطاعت زرع روح الهزيمة واليأس في نفوس صغارهم ولا كبارهم. وإذا كان شارون وشاؤول موافاز قد تمكّنا من تهشيم السلطة الوطنية الفلسطينية وعزل عرفات في المقاطعة ومن ثمّ ربما تصفيته جسديًّا، وزرع الألغام والراقيل في درب خلفه أبو مازن، كما وإذا كانا قد اغتلا أو سجنا كبار قادة المقاومة من شّئ الفصائل والمنظمات الإسلامية أو العلمانية من فتح والجبهة الشعبية وحماس والجهاد الإسلامي بواسطة استخدام أرقى وأفضل التكنولوجيات العسكرية في العالم، فإنّ الدم الفلسطيني والجسد البائس المنهك قد وجّه إلى العالم المتطرّف رسائل كافية من الإدانة الأخلاقية والإنسانية والقانونية لممارسات شارون تكفل عدم تثبيت الوضع الاستعماري القائم على الأرض. وقد نجح الفلسطينيون في كشف عنصرية إسرائيل وتلوّث سمعتها المعنوية في موضوع الجدار

الفاصل. وأعادوا تسيير الأضواء مجدداً على الخط الأخضر، كحدود شرعية وقانونية للدولة الفلسطينية العتيدة. وخطة الانسحاب من غزة الجاري تنفيذها عملياً في الوقت الراهن كان قد اقترحها العميد عبيال جلعادي^{١٠}، الذي كان من كبار المفكرين الإستراتيجيين في هيئة الأركان الإسرائيلية، والذي استقال من منصبه إحتجاجاً على إهمال خطّه، التي رأى فيها حاجة إسرائيلية حيوية لا مناص منها «كصيغة لثبتت الأمّر الواقع في المناطق (المحتلة) وتقليل الإحتكاك؛ تنازل جزئي عن مناطق مقابل شرعية دولية وموافقة على تأجيل الحلّ النهائي لسنوات عديدة» أي بتعبير آخر شراء الكثير من الوقت والإرباك في الساحة الفلسطينية مقابل القليل من الأرض. والجدير بالذكر أنه إثر استقالة جلعادي وجد شارون نفسه مكرهاً بعد حين للإستعانة بخدمات صديقه ورئيسه الجنرال غيورا أيلاند. لقد وجد شارون نفسه محاصراً بالعجز العسكري والخسائر الاقتصادية والمعنوية والبشرية الصّخمة. كما وجد إسرائيل تحول تحت إدارته إلى دولة عنصرية فريدة من نوعها في العالم، في وقت راحت تبلور فيه مبادرات عديدة إسرائيلية وفلسطينية وعربية ودولية للخروج من مستنقع الدّم وسياسة عدّ القتل من الطرفين. ويدرك رئيس الشاباك السابق عامي آيلون، صاحب المبادرة الشهيرة والمعروفة باسم مبادرة نسيبة-آيلون، أن من بين الدوافع الملحة التي حرّكت شارون نحو تنفيذ مبادرة غزة، الحسابات الديموغرافية التي أجريت ضمن إطار ما سمي «مبادرة الإحصاء الوطني»^{١١}.

وفي هذا السياق يعتبر آيلون أن «خطوة غزة» يمكن اعتبارها بمثابة نسمة ريح يمكن استغلالها من أجل التوصل إلى اتفاق دائم، بحسب الخطوط

الحمر التي ينبغي على المجتمع الإسرائيلي حسمها وتحديدها، في حين أن إخلاء المستوطنين لوحده من دون تحديد هدف سياسي واضح والإبقاء على سياسة هدر الوقت وانتظار الرياح المؤاتية، سيكون بمثابة استسلام «لإرهاب حماس والجهاد الإسلامي» وطالما أنّ إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والإستمرار يمثل القاسم المشترك محلياً وإقليمياً ودولياً فالسؤال المطروح إسرائيلياً بشكل خاص هو: كم من القتل والجرحى كانوا سيتلقون ما ألم بهم، لو أن شارون «كان قد سلم السلطة الفلسطينية المناطق نفسها من قطاع غزّة قبل سنوات عدة كدفعه على حساب التسوية الدائمة؟! وقد تبيّن لشارون أولاً وأخيراً أنّ خسائر الحركات الفلسطينية، وفي مقدمتها حماس قد زادتها شعبية والتتفاوت من قبل الجماهير، الأمر الذي تجلّى بنوعٍ خاص في الانتخابات البلدية الأخيرة، التي جاءت لصالحها تماماً. كما وتبيّن له أنّ قدرة إسرائيل الردعية وهي تقُلّ مستوطناتها تحت النار، ليست على الإطلاق بأفضل من قدرتها الردعية أثناء رفضها إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين تحت النار، بحجّة أنّ الأمر سيلحق الأذى والضرر بقدرتها الردعية. ومن سخرية القدر بشارون أنّ الرأي العام الإسرائيلي راح يربط بصورة تهكمية موافقته على إخلاء غزّة بمدى إحساسه بالإحراج والمحاصرة من جراء التحقيقات البوليسية معه ومع أولاده على خلفية الفساد المالي واستغلال السلطة «عمق الأخلاقيات كعمق التحقيقات». وتبثت معطيات العديد من الأبحاث الإسرائيلية أنّ رغبة الإسرائيليين بالإنفصال عن الفلسطينيين تستوي مع رغبة إسرائيل بانعزالها عن منطقة الشرق الأوسط، وحتى ضمن ظروف لا يسلط فيها سيف الإرهاب على رقبة إسرائيل، فالغالبية العظمى من السكان اليهود (75%) مقابل (8%) فقط من

المعارضين، أعرابوا عن رغبتهم، بل وتأييدهم لوجود حدود واضحة ومغلقة من أجل إيجاد فصل شامل بين إسرائيل والفلسطينيين حتى في أوقات السلم. ومن ناحية أخرى كشف الصحافي الإسرائيلي عكيفا الدار⁽⁹⁾ عن أن «القرار المسلح» الذي اتخذه شارون بتعديل سياسته الاستيطانية إنما أتى «نتيجة تداعي أجهزة الأمن، فالمستويات الميدانية في جيش الدفاع الإسرائيلي وفي الشاباك وحرس الحدود تحدثت عن شدّ الحبل حتى أقصى مداه من قدرة القوات... والقادة والجنود ورجال الشرطة وعملاء الشاباك قد وصلوا حتى شفا الإعفاء. وقد شكت القيادة العليا، من أن أيام التدريبات بأنواعها قد تقلّصت، وحدّر الضباط من أنَّ الاحتكاك مع السكان المدنيين عند الحاجز وفي النقاط الاستيطانية (غير القانونية) يضعف الدافع ويفسد معنويات الجنود».

وهكذا يتبيّن أنَّ انخراط شارون الجزئي والّفوري في عملية التسوية الاستيطانية في غرّة إنما كان ناجماً عن حاجة صهيونية ملحة وعن تداخل عدد كبير من العناصر والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التباينات النظرية في الظروف الصهيونية وفي تقدير المخاطر الديموغرافية والإيديولوجية وخاصة في ما يتعلّق بنقاء الدولة والتغييرات الكبرى في أنماط الإدراك المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفي صورة إسرائيل في الخارج وفي التغيرات العديدة التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي وال العلاقات التي تربط الفرد بالنظام السياسي والسلطة وتأثير الهجرة والتّنوع الطائفي، مما زاد من التعقيد والصعوبة في مجال تحديد الموقف من العرب ومستقبل هوية الصهيونية وإسرائيل وطبيعة النظام الواجب تبنيه، والموقف من الفلسطينيين بنوع خاص، ومن قيام دولتهم

المستقلة جنباً إلى جنب مع إسرائيل. يضاف إلى ما تقدم أيضاً عوامل هامة لها علاقة مباشرة بالطبيعة الدينية الميثولوجية للصهيونية، وخصوصية الديانة اليهودية، وحرص اليهود على تأكيد هذه الخصوصية ورعايتها، سواء كانوا مدفوعين إلى ذلك بمعاداة الآخرين لهم، أم بحكم طبيعة التكوين النفسي والثقافي لليهود ورغبتهم في اعتزال الآخرين (غوييم) والإستعلاء عليهم (شعب الله المختار).

ومن خلال ما تقدم يمكننا أن نستنتج أن أبرز العوامل والعناصر التي دفعت رجالاً متعصباً ومتغطساً كشارون للإنسحاب من قطاع غزة وسحب الاستيطان معه يمكن تلخيصها بما يلي:

- قصور وتقحصير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في بذل ما يلزم من جهود وتضحية من أجل تحقيق هدف إسرائيل الكبرى.
- تقادى سلبيات وتداعيات المشكلة الديموغرافية ومشاكل أخرى مثل مشكلة التراجع الاقتصادي وزيادة أعداد العاطلين عن العمل.
- تأثير الإنقاضة والمقاومة وروح الصمود لدى الفلسطينيين في الرأي العام الإسرائيلي الذي أنهكته المواجهات والعمليات الإشتهدادية.
- ظهور أجيال جديدة من الإسرائيليين غير الراغبين في استمرار المواجهات الدموية والتنكيل بأبناء شعب آخر يريد الحرية والحياة الكريمة.
- الحفاظ على صورة إسرائيل في الخارج ومحاولة احتواء وتطويق القرارات والإنتقادات الدولية لا سيما بشأن جدار الفصل المستوطنات غير الشرعية.
- إهتزاز وتفسخ الإجماع الإستراتيجي بشأن الاحتفاظ بمستوطنات غزة.
- الحؤول دون تصاعد موجات النزوح والهجرة المضادة من إسرائيل إلى

الخارج، وأخذ العبرة من تراجع الحماس لدى يهود دول الرّفاه للمجيء إلى إسرائيل المشحة بوشاح التعصب الديني والطائفي والعنصري.

وقد ورد في برنامج الفصل الأحادي حسبما نشرته صحيفة هارتس منذ أيام ولاية ايهود باراك العديد من النقاط الجوهرية التي تجعل من الانسحاب حاجة ماسّة لا غنى عنها ومن أبرزها ما يلي:

- الهدف المركزي: المحافظة على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل عبر الفصل الديموغرافي عن الفلسطينيين.

- إحاطة الكتل الاستيطانية المخصصة للضم بخطوط دفاعية من الممكن نقلها في المستقبل، إذا دعت الحاجة من أجل منع الإحتكاك الأمني.

- إتخاذ خطوات قانونية وإجرائية وإنشاء بنية تحتية لربط كتل الإستيطان (في الضفة الغربية) بإسرائيل.

- إستمرار الربط الاقتصادي الإسرائيلي والفلسطيني في ظل قيود أمنية إلى حين تحقيق اتفاق دائم.

وفي خلاصة المحور الأول يمكننا التشديد على ما يلي:

عشية عام 2004 نظم آريل شارون أفكاره ورؤيته السياسية الإستراتيجية، وعرضها ضمن خطة للانسحاب من غزة رسمياً وعلى الملأ في خطابه في مؤتمر هرتيسليا⁽¹⁰⁾. وقد عرفت هذه الخطة بإسم «خطة فك الارتباط من طرف واحد». وعلاوة على سعيه لتعطيل أو تجميد سلبيات خطة خريطة الطريق الدولية فإنّ جوهر الخطة تمثّل في تفكك الإحتلال والإستيطان الإسرائيلي داخل قطاع غزة من أجل تعزيزهما في أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة. وهذا يعني أنّ قيام دولة يهودية على طريقة شارون يستتبع نظام (ابارتهايد) فصل عنصري في فلسطين التاريخية.

ووفق رؤيته هذه تنسحب إسرائيل من 42% من مساحة الضفة الغربية، في مقابل ضم المناطق الفلسطينية التي أقيمت عليها المستعمرات اليهودية وما هو ممكن من مناطق أخرى في الضفة الفلسطينية المحتلة أيضاً.

وعلى الرغم من أن انتخابات عام 2003 الأخيرة قد أسفرت عن فوز ساحق لليمين وهزيمة نكراه لليسار في إسرائيل، فإن ذلك لم يؤد إلى الاستقرار السياسي. والشاهد على ذلك أن حكومة شaron اليمينية الصرفة الأولى ما لبثت أن انهارت، وتمت الاستعانة بخدمات حزبي العمل وبهدوت هاتوراه، مما شكل مؤشراً على انهيار الأيديولوجيات الحزبية مثل انهيار أيديولوجيا «إسرائيل الكبرى». وهكذا دخلت الأحزاب العقدية في أزمات وتخبطات إزاء مجريات وقائع المشهد السياسي المتاقضة مع طروحاتها. وجّل ما أصبحت تجиде هو قول عبارة «لا نقبل».

أما اليسار فلا يوجد لديه البديل السياسي وإنما يدور في فلك شaron ويعاني من أزمات قيادة قاسية. وهكذا راحت إسرائيل تدفع تباعاً ثمن ما تبنته من سياسات انتوغرافية، في محاور نظامها المركزي، وذلك في شكل انعدام الاستقرار والتراجُح السياسي الشديد، الأمر الذي لم يعرف العرب استغلاله واستثماره في موازين الصراع والتسوية بسبب الضعف والتراجع العربي وغياب إستراتيجية فلسطينية موحدة.

وعلى الرغم من كل ما تقدم فإنه بعد مرور 38 سنة من الاحتلال، تدخل إسرائيلاليوم في مشروع قومي لفك الارتباط مع الفلسطينيين. ومثلما يقول الكاتب الإسرائيلي أ. يهوشواع⁽¹¹⁾ فإن «القضية الصهيونية من أساسها هي قصة انفصال. إن القصة الصهيونية هي قصة محاولة التحرر من الميل المفجع لدى الشعب اليهودي للتدخل في حياة الآخرين» ويستخلص يهوشواع

أنّ خطة شارون الراهنة «ليست فكرة تكتيكية، بل هي فكرة إستراتيجية ذات مغزى تاريخي» والهدف من ورائها هو رسم حدود إسرائيل بشكل ثابت و رسمي يمنح مواطنها إحساساً متعددًا بالوطن، وذلك في مقابل فكرة صهيونية منافسة ومتطرفة يتبتّها المستوطنون الأصوليون وأتباع اليمين الشوفيني المهووس. وخطة شارون بحسب رأي الكاتب آري شافيط، لن تكون خطة عملية بالمعنى الحقيقي للكلمة، إذا لم تستتبع فتح الحدود مع مصر أمام الفلسطينيين ومنحهم ميناءً بحرياً وميناءً جوياً وإنما سيتحول القطاع منذ اليوم التالي للإنسحاب إلى سجن كبير مشبع بالأس، وتتحمل إسرائيل مجدداً مسؤولية مصيره.

وفيما يتعلّق بالضفة الغربية فاللعبة الإستيطانية هناك تبقى لعبة قذرة سوف تشجّع الفلسطينيين على زيادة ضغوطاتهم للّحاق بمصير إخوانهم في غرّة لتحقيق التحرير والاستقلال. والأمر الذي يدعو إلى القلق على مصير الضفة، أنّ الإدارة الإسرائيليّة الحاليّة برئاسة شارون - فايغل拉斯 هي إدارة تفتقر في العمق إلى المبادئ والأخلاق والروح والرؤى، وهي «تنقل على الدوام من مؤامرة إلى أخرى» حسب تعبير الكاتب شافيط، الذي يضيف أنّ الخطة الراهنة «لا تطرح الخط الأخضر ولا خط الجدار الفاصل كحدود دولية جديدة، وهي وبالتالي تقوض الوضع القائم من دون أن تضع بدلاً منه نظاماً مستقراً ودائماً». والдинاميكية التي تقرّزها الخطة هي ديناميكية استمرار الوجود على خطوط تفتقر إلى المنطق وانعدام الرؤى».

لا شكّ إذًا أنّ ما أقدم عليه شارون إنّما أتى من باب العجز والإضطرار والمناورة وعدم القدرة على الاستمرار في معركة لا أفق لها مع الجماهير المدنيّة الفلسطينيّة التي تزداد حماساً ويقيناً بالنصر كلما ازدادت حدة

المواجهات والتضحيات. وفي هذا السياق ارتفعت أصوات رفيعة المستوى في إسرائيل تطالب بالحوار مع حركة حماس الإسلامية المصنفة كرأس حربة الإرهاب في القاموس السياسي الإسرائيلي، ومن بين هؤلاء رئيس الشباب السابق عامي ايلون الذي أكد على أن إسرائيل ستكون مضطربة لإجراء اتصالات معها في غضون عامين من الآن، كما وطالب بالشيء نفسه أيضاً العميد شموئيل زاكاي، قائد قوات الاحتلال في قطاع غزة، هذا بالإضافة إلى شخصيات بارزة ومعروفة مثل رئيس حركة يحاد يوسي بيلين، لا سيما في أعقاب ما كشفت عنه الانتخابات البلدية بشأن ضخامة شعبية الحركة مما ينذر بتباشير إمكانية قيام إنتفاضة ثالثة.

وفي هذا السياق قال النائب اليساري يوسي ساريد زعيم حركة ميرتس سابقاً إنه «قبل أن ندعوه إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية في أسباب اندلاع الإنتفاضة الثالثة المقبلة مع كل ما سينجم عنها من قتل وإراقة دماء، ينبغي على شارون أن يعي أن إسرائيل وحدها هي التي توقد نيران هذه الإنتفاضة بسبب إصرارها على توظيف ذلك الارتباط من أجل تجميد عملية التفاوض والتعامل مع سجن غزة الكبير على أنه دولة، هذا ببساطة لن يمر»⁽¹²⁾ ويشن ساريد هجوماً قاسياً ضدّ شارون يقول فيه: «يستحسن برئيس الوزراء إلا يبدو متذاكراً إلى هذا الحدّ، لقد اعتقدنا ردحاً من الزمن أنه بالإمكان تعايش الفلسطينيين مع الاحتلال. ما العمل إذ؟ لقد تبيّن أنّنا مخطئون، هم أناس تحركهم مشاعر طبيعية وهم مصمّمون على نيل حرّيتهم، لا يمكن مصادرة الحق منهم في البحث والعمل على تحقيق الحرية، بإمكاننا أن نهاجم وسائلهم التي يعتمدونها في الوصول للحرية، لكنّ هذا لن يفيد ما دمنا وفرنا الأسباب لذلك».

لقد كان مستشار شارون دوف فايسغلاس صريحاً إلى حد الوقاحة عندما قال إنّ خطة الفصل ستمنع قيام عملية سلام على أساس قرارات الأمم المتحدة التي هي انسحاب من أراضي عام 1967 وقيام دولة فلسطينية وعودة اللاجئين. وبالتالي فالخطة معدّة لمنع كلّ هذه الأمور. وتكرار حديث كبار المسؤولين عن فحوى الخطة إنّما يصبّ في المصلحة الإسرائيليّة الإستراتيجيّة للدولة. ومن هذا المنطلق تعاملت إسرائيل مع موضوع تحديد المواقف بصورة تنسجم مع مصالحها الخاصة، وهذا يتطلّب من جميع الفصائل الفلسطينيّة المقاومة والسلطة، إعادة النظر في أشكال متابعة النضال الوطني المشتركة بما في ذلك ضمن قطاع غزّة المحرّر من أجل دحر الاحتلال نهائياً وتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني. فجماهير غزّة هي جزء لا يتجزأ من الوضع الفلسطيني العام. وهؤلاء كانوا قد حملوا لهم الفلسطينيّي تاريخياً ولا بدّ لهم من متابعة النضال وكأنّ القطاع ما يزال تحت الاحتلال، خصوصاً وأنّ المشروع الإسرائيلي المدبر له، هو أن يتحول إلى مجرد سجن كبير مما يجعل الأفق السياسي غير ذي معنى في ظلّ بقاء جدار الفصل والمستوطنات التي أسّست لقطع الطريق بوجه إقامة دولة فلسطينية قادرة على الاستمرار والنمو.

المحور الثاني: المكاسب الفلسطينيّة

لقد تميزت فترة حكم شارون منذ عام 2001 باستمرار سياسة الإغتيالات الإسرائيليّة للقيادات الفلسطينيّة وارتكاب المجازر وفرض سياسات الفصل (بناء الجدار وخطّة الانسحاب من غزّة) وشكّلت الإغتيالات جزءاً من مشروع شارون لفرض الحلّ السياسي الذي يتلاءم مع

مصالح إسرائيل، بمفهومه، وبمفهوم اليمين البراغماتي. فسياسة الاغتيال هي محاولة للقضاء على القيادتين السياسية والميدانية، وذلك لكي تعمل الحكومة الإسرائيلية مستقبلاً مع قيادة فلسطينية تستطيع أن تتعايش مع سقف مطالبها⁽¹³⁾.

أمّا بناء الجدار الفاصل فجاء بعد أن فشل شارون في وضع حد للمقاومة الفلسطينية أو منعها من القيام بعمليات داخل إسرائيل، وأيضاً من أجل فرض خقائق على الأرض. كما واجهت خطة الفصل من أجل تفادى مضائقات خريطة الطريق وتحقيق مناخ مريح من المساومة السياسية لإسرائيل، وعلى الرغم من كل ذلك فإنّ خطة الفصل تعتبر مكمباً تاريخياً للفلسطينيين وتحطيمها دراماتيكياً للحلم الصهيوني بما يسمى أرض إسرائيل الكبرى، وهنا يكمن المكسب السياسي المرحلي للنضال الفلسطيني الطويل . فالاليوم لم يعد تغيب أو ترحيل الشعب الفلسطيني وارداً. قد يقال عنه إنّه إرهابي وأنه يتسبب بعدم الاستقرار في المنطقة لكته موجود، وهنا تتكرر مقوله كبار قادة المشروع الصهيوني وخاصة مناصبهم بيفن «أنا أقاتل إذا أنا موجود». فالشعب الفلسطيني بدأ من قطاع غزّة يحطم قيود العزلة التي فرضت عليه ردهاً من الزمن، وبدأ يضع، وإن بصورة تدريجية، معاالم الوطن القومي المفتوح على حلم العودة والقائم على أرض محرّرة ولو بصورة جزئية، من خلال استخدام كل أشكال المقاومة العسكرية والديموغرافية. وأمام هذه المحطة التاريخية في نضال الشعب الفلسطيني علينا أن نستذكر بعض العلامات الفارقة في تاريخ هذا النضال المريم والدامي، وأبرزها طرد منظمة التحرير من بيروت عام 1982 ومن ثم طرد شارون من غزّة بواسطة الشعب الفلسطيني وفقائله المختلفة. فهي أثناء الغزو

الإسرائيلي عام 1982 حقق شارون إنجازين الأول عسكري وتمثل في طرد قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت والثاني سياسي وتمثل في ما سمي بمبادرة ريفن بتاريخ 2/9/1982 والتي نصّت على أن «لا دولة فلسطينية في الضفة والقطاع... تحقيق حكم ذاتي... للإرتباط مع الأردن... القدس يجب أن تبقى غير مجرأة لكن وضعها النهائي يجب أن يقرر في المفاوضات... لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة»⁽¹⁴⁾.

وكان الاعتراض الإسرائيلي على المبادرة يطال جانبها الإستيطاني بنوع خاص. فلقد أكدت الحكومة الإسرائيلية أن إسرائيل «ستستمر في بناء المستوطنات. وسخر بيان الحكومة من وعد الولايات المتحدة بمعارضة إقامة دولة فلسطينية»⁽¹⁵⁾.

ورفضت إسرائيل أيضاً في حينه بيان الدول الأوروبية العشر (بروكسل 23/3/1983) لأنه أشار إلى أن «المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عقبة في طريق السلام...». وتبيّن منذ ذلك الحين أنَّ التباينات في مواقف الحزبين الكبيرين العمل والليكود من مسألة تقرير مصير الضفة الغربية وقطاع غزّة، لا تقوم على خلفية قبول السلام مع الفلسطينيين أو رفضه، وإنما هي ناتجة عن الخلاف في وجهات النظر حول أفضل السبل التي تتيح لدولة إسرائيل إستكمال مشروعها الصهيوني، خصوصاً وأنَّ احتلالها في عام 1967 أرضاً لم تستطع استيطانها بكثافة معقولة، قد وضعها في مواجهة الاختيار الصعب ما بين «التمسك بمبدأ تكامل الأرض الذي يعني بالضرورة التنازل عن وحدانية الشعب (يهودية السكان) وبين الحفاظ على الطابع اليهودي الأغلب لإسرائيل، والذي يقضي بدوره بالتنازل عن مبدأ تكامل الأرض». وتحت تأثير هذه النتائج الدرامية لاجتياح لبنان عام 1982

تسارعت الخطوات التي أقدمت عليها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أملاً منها في استعادة المبادرة الدبلوماسية والسياسية مع فقدانها المبادرة العسكرية وفقدانها الكثير من وزنها وتأثيرها إقليميًّا ودوليًّا. فقبل الخروج من بيروت، وفي أثناء المفاوضات لترتيب تنفيذ اتفاق المغادرة أعلنت المنظمة بقيادة الراحل ياسر عرفات إلتزامها بكل قرارات الأمم المتحدة، وقام عرفات بتسليم البرلماني الأميركي مكلوسكي، وثيقة تؤكد قبوله كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية⁽¹⁶⁾. وفي ضوء ما نصّت عليه مبادرة ريفان حول ربط الحل في الضفة وغزة مع الأردن، قام عرفات بتحسين علاقاته مع الملك الأردني الراحل حسين بن طلال. لكن مناورات المنظمة باعثة بالفشل، وراح وضعها يتراجع إلى أن جاءت انتفاضة عام 1987 من خارج كل الألاعب السياسية والدبلوماسية، العربية والأجنبية، وفي حينه استغلّت المنظمة تضحيات إنتفاضة الحجارة من أجل إعادة تعويم دورها في التسوية أعلنت أثناء انعقاد المجلس الوطني المنعقد في الجزائر عام 1988 عن قيام «دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف». وبأن القرار رقم 181 الصادر عام 1947 ، الذي قسم فلسطين... لا يزال يوفر شروطًا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني... وأنها ترفض العنف أو الإرهاب. وحمل عرفات تلك القرارات ليعلنها في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة (جنيف 13 كانون الأول 1988) وكان قد تم نقل مقر الاجتماع من نيويورك إلى جنيف بسبب رفض الولايات المتحدة إعطاء الرئيس الفلسطيني تأشيرة دخول إلى أراضيها.

كان الموقف الأميركي منذ ولاية الرئيس ريفان يوفر لإسرائيل دعماً

سياسيًّا، وأعلن حكوماته على المراوحة في وجه الإنفاضة ووفر لعملياتها القمعية غطاءً دوليًّا. وفي أعقاب حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) عام 1990 جاء مؤتمر مدريد أثناء ولادة بوش الأب وجاءت معه رسالة التطمئنات التي ورد فيها: «السلام الشامل يجب أن يتأسس على قراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام... إشراك الفلسطينيين مباشرةً في تقرير مستقبلهم... الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك يوفر أفضل الطرق لتحقيق هذه الغاية... وستواصل الولايات المتحدة معارضتها للتوسيع الإستيطاني»⁽¹⁷⁾.

إسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه ، سبق إلى المؤتمر مرغماً، فصمم على إفشاله وعرقلته وحرقه عن أهدافه الأساسية، وهذا ما اتضح في كلمته أمام المؤتمر التي جاء فيها: «إنَّ القضية ليست قضية أرض بل قضية وجودنا». وسيكون من المؤسف أن تتركز المحادثات أولاً وقبل كل شيء على الأرض، فهذا هو أقصر الطرق للجمود». وختم شامير كلمته بالقول: «نأمل أن تدركوا في نهاية الأمر أنه كان بإمكانكم الحضور إلى هذه المائدة قبل زمن طويل، ويعيد توقيع إتفاقية كامب ديفيد، لو أنكم اخترتم الحوار بدل العنف والتعايش بدل الإرهاب»⁽¹⁸⁾.

إثر استمرار إنفاضة الحجارة نحو ست سنوات، وجدت إسرائيل نفسها برئاسة إسحق رابين دولة تمييز عنصري واحتلال بامتياز في أعقاب سقوط آخر معقل للعنصرية في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وجنوب أفريقيا العنصرية. إنَّ نظرة جديَّة لحال العالم المنفتح على ذاته أكثر فأكثر عبر وسائل الإتصالات الإلكترونية، جعلت رابين والكثيرين معه من قادة الرأي والسياسة في إسرائيل، يدركون أنَّ إسرائيل القمعية والدُّموية والعنصرية

هذه لم يعد لها مكان في عالم اليوم، ولا بد من احترام إرادة ملايين الفلسطينيين الذين يتزايد وزنهم المحلي والإقليمي والدولي تدريجياً على الصعيدين السياسي والديمغرافي. وأدرك رابين أنّ إسرائيل لن تكون ديمقراطيةً أبداً وهي تمارس كل أشكال التمييز العنصري بموجب العرق والدين حتى بين اليهود أنفسهم فكيف وبالتالي تجاه العرب والمسلمين على وجه الخصوص.

لقد سقطت كل المحاولات والألاعب الديماغوجية وانكشفت أساليب الخداع والمناورة والمماطلة، وفشلت أعمال القتل والهدم والاغتيال، وبقيت مقاومة الشعب الفلسطيني مستمرة مع الإصرار على حق العودة الذي يتوارثه الأبناء عن الآباء والأجداد. ووجد رابين نفسه محاصراً سياسياً ومعنوياً وإعلامياً بشعب لا يكل عن العطاء والتضحية بالغالي والنفيس من أجل طلب الحرية والاستقلال والكرامة الإنسانية، فعمد عبر القنوات السرية وبرعاية الرئيس الودود كلينتون إلى صياغة إتفاق أوسلو في أيلول 1993 ثم إتفاق غزّة أريحا أولاً. وكانت المشكلة الجذرية في أوسلو أن الاتفاق لم يلزم إسرائيل منذ البداية ومسقباً بعودة اللاجئين وقيام دولة فلسطينية وبالانسحاب من القدس الشرقية وإزالة المستوطنات. وفي المقابل سعت إسرائيل إلى فرض مصالحها من موقع القوة وموقع المناورة بإعطاء وعد بإعادة الإنتشار في الأراضي المحتلة عام 1967 ضمن تصنيفات أ و ب وج والتفاوض مع منظمة التحرير في مقابل رسم حدودٍ جديدة لها عبر أسواق العالم العربي الغنية بأكملها تحت ذريعة تشجيعها على السلام والتنازل وعدم إغضاب الولايات المتحدة. وإذاء معارضة قوى اليمين الصهيوني المتطرفة وفي مقدمتها آرئيل شارون ونتنياهو، قال رابين قبل مدة قصيرة

من اغتياله عام 1995: «إذا كان الأمر يتعلق بمواقف تتناول جوهر الأشياء فأنا أيضاً أعارض حق العودة، إذ ليس في اتفاق المبادئ الذي تم توقيعه أي شيء يتعلق بحق العودة، وهذا لم يكن مصادفةً. أما في ما يتعلق بالقدس، فقد تم التوصل إلى اتفاق مع شريك عربي، وإنما فقط بشأن اتفاق مرحلٍ، ينص على أن القدس ستكون تحت سلطة إسرائيل خلال فترة الإنفصال. وشؤون الأمن الخارجي ستكون في أيدي إسرائيل... ونحن لم نلتزم باقتلاع أية مستوطنة»⁽¹⁹⁾.

وحين جرى تحديد موعد الانسحاب الإسرائيلي من غرّة وأريحا بموجب اتفاق طابا 23/2/1994 باشرت جماعات المستوطنين في الضفة الغربية، بتحريض مباشر من شارون وأعوانه، ممارسة أعمال احتجاج عنفية، وراح تحت تهم رابين بالخيانة وبلغت هذه الأعمال ذروتها في مذبحة الخليل 25/10/1994 التي ارتكبها باروخ غولدشتاين وقتل أثناءها 29 شخصاً من المسلمين في داخل الحرم الإبراهيمي في المدينة وجرح أكثر من سبعين آخرين. ثم اغتيل رابين نفسه، مما شكل بداية تحول في موازين القوى الإسرائيلية لصالحة التحالفات اليمينية والشوفينية المتطرفة التي حملت نتنياهو إلى السلطة وحملت معه المبادئ التي كانت محط إجماع هذه الجماعات المهووسة بتكريس الاحتلال وابتلاع الأرض الفلسطينية ومن أبرزها:

- تحصين مكانة القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي.
- دعم الإستيطان في مختلف أنحاء إسرائيل الكبرى وتطويره.
- إبرام تسوية مع الفلسطينيين في إطار حكم ذاتي ومعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة أو أية سيادة أجنبية غربي النهر ومعارضة حق العودة.

- الإصرار، في أية تسوية سياسية، على ضمان الإستيطان اليهودي وضمان ترسيقه وأمنه وارتباطه بدولة إسرائيل.

ولكن إزاء استياء إدارة الرئيس كلينتون من ممارسات نتنياهو وأفكاره الشوفينية، عممت واشنطن إلى إسقاطه والإتيان بزعيم حزب العمل الجديد باراك، وعندما انتهت قمة كامب ديفيد الثانية بالدعوة إلى استمرار المفاوضات في واشنطن والشرق الأوسط، عمد آريل شارون إلى استسلام زمام المبادرة وتعطيل كل محاولات التفاوض. فقام بزيارة استفزازية إلى الحرم الشريف في القدس بحماية ثلاثة آلاف جندي، ليتبين فيما بعد أنه كان يريد استغلال أجواء العجز والمماطلة من أجل الوصول إلى السلطة وذلك بقلب الطاولة رأساً على عقب برفضه قيام دولة فلسطينية أو أي كيان سياسي فلسطيني آخر. وفي ردّه على اقتراح سلفه باراك بتنفيذ خطة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين طرح خطته المستقلة الخاصة التي تقضي بالعمل «على جلب مليون يهودي من روسيا وأثيوبيا والمكسيك...» وقال في لقاء له مع ممثلي مجلس أمناء الوكالة اليهودية: «إنَّ على إسرائيل في حلول عام 2020 أن تضمن جلب جميع يهود العالم إليها»⁽²⁰⁾ وهذا يعني إصراره على استمرار الاحتلال والإستيطان. لقد أراد شارون إنهاء أي وجود لكيان فلسطيني سياسي فعمد إلى تدمير أسلو وفعاليه وتصفية السلطة الوطنية ومحاصرة رئيسها ثم تصفيته جسدياً.

ومنذ العام 2001 كان مشروع شارون يقوم على تشجيع الهجرة والإستيطان وإحياء المبادئ الصهيونية وتجديد النشاط بين إسرائيل والوكالة اليهودية ووضع جدول أعمال قومي يتاسب مع الطموحات اليهودية المتطرفة ثم النضال الشديد والقاسي ضدّ أعمال المقاومة. وعندما وقعت

أحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001 وجد شارون فيها «نافذة فرص» لتصفية حسابه مع زعيم السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وسائر قادة المقاومة الذين جرى تصنيفهم، في أجواء الهستيريا الأمنية التي اجتاحت الولايات المتحدة، بالإرهابيين. وعشية بدء العمليات الحربية الأميركية على امتداد المنطقة ببدءاً بأفغانستان، قام شارون بتصعيد المواجهات مع إقاضة الأقصى حيث حصلت سلسلة حملات تطهير وتدمير ضدّ المجتمع الفلسطيني عموماً والقيادات والحركات المقاومة خصوصاً. فتمّ اغتيال الشيخ المقدّس أحمد ياسين ثمّ الدكتور عبد العزيز الرنتيسي وسواهما من القيادات البارزة وذلك في ظلّ أجواء من الإنحياز الأميركي الواضح لصالح سياسة شارون ورؤيته، تمثّلت في أكبر عدد من الزيارات الرسمية إلى واشنطن يقوم بها أي رئيس حكومة إسرائيلي في السابق على الإطلاق، وفي توفير التقطيع السياسية والدبلوماسية لأسلوب الضغط الزاحف والمتساعد الذي تبّأه الجيش الإسرائيلي تحت شعار «دعوا الجيش ينتصر» وشعار «زرع الهزيمة والاستسلام في داخل الوعي الفلسطيني».

كلّ هذه الأماني الإسرائيلية باءت بالفشل وبقي الفلسطينيون يقاتلون ويصمدون، مما اضطرّ آرئيل شارون إلى القبول بما كان يرفضه أيام باراك من خطة الفصل التي تبّأها وطورها بعد عنّت وتعجيز. وفي ظلّ القصور العسكري والأمني والمخاوف الديموغرافية والرغبة في أداء دور صهيوني تاريخي، عاد شارون إلى أرض الواقع لينتهز فرصة وجود الرئيس بوش الإبن والمحافظين الجدد على رأس السلطة في الولايات المتحدة ليحول الهزيمة إلى نصر من خلال التضحية بالتكريك (الانسحاب من غزة) لصالح استراتيجية

(تكريس الاحتلال والإستيطان في الضفة الغربية).

لقد سبق لشارون أن تربى في أحضان بن غوريون وهو يسير اليوم على خطاه كزعيم براغماتي أدرك حدود القوة العسكرية التي تملكتها إسرائيل وأدرك إلى جانب ذلك أنه يستحيل عليه كسب حرب الإرادات التي يخوضها مع الشعب الفلسطيني جنباً إلى جنب مع كسب الحرب لاحتلال الأرض. وبالتالي فانسحابه من غزة يمثل الحل الوسط الممكن في لحظة تاريخية حرجة، وهو يعني خسارة تكتيكية بالنسبة للمشروع الصهيوني الكبير وكسب استراتيجي جزئي بالنسبة للمشروع الوطني الفلسطيني الكبير أيضاً. وبتعبير آخر لقد عمل شارون على حماية مشروعه من خلال حماية شروط نجاحه، والإنسحاب الجغرافي بالإنسحاب من غزة وإقامة جدران الفصل والعودة للعيش ضمن القلاع المحسنة وإعادة استحضار ذهنية الغيتور شاهد على مدى الأهمية التي عاد الشعب الفلسطيني ليحتلها في الحسابات الاستراتيجية الصهيونية بعد أن كان الموقف الثابت من هذا الشعب هو الإلغاء والتغييب. إن أهم مكسب فلسطيني من انسحاب رجل معروف تاريخياً بتشدده وعنصريته ووحشيته وتعصبه اليهودي والصهيوني من قطاع غزة، إنما هو الإقرار منه شخصياً ليس بمنظمة التحرير، كما فعل رابين ولا بالسلطة كما فعل باراك، بل بالشعب الفلسطيني نفسه الذي يعطي الأرض إسمها ولونها وحقيقةها التاريخية. فغزة اليوم ليست محررة وحسب بل ذات هوية وطنية فلسطينية وهذا هو الأهم، وبالتالي فهذا يعني بداية فشل الخطة الشارونية الأساسية التي كانت تسعى بالإضافة إلى إبادة الشعب، إلى تبديده سياسياً والحوّل دون

استحسانه على كيان وطني وهوية خاصة قابلة للحياة والتطور. نعم إنّ شارون لا يريد أن يشكل انسحابه من غرّة مدخلاً لتحرير سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل يريد أن تكون غرّة بالنسبة للفلسطينيين، أولاً وأخيراً. لأنّ الشعب الفلسطيني الذي ناضل مائة عام وننيق لن يقبل بأيّ شكل من الأشكال بالإكتفاء بهذا الحصاد الهزيل مهما كبرت التضحيات، وإسرائيل أمام هذه التحدّيات واقعة في أزمة سياسية يكشف عنها عدم استقرار الحكم فيها منذ أكثر من عقد من الزمن. وعندما لا يكمل أيّ كنيست أو حكومة على مدى العقد الأخير من تسعينات القرن الماضي ولايتها القانونية، وعندما يتتعاقب على رئاسة الحكومة خلال الفترة نفسها ستة رؤساء حكومة مختلفين، وعندما يتم إغتيال رئيس حكومة مثل رابين ب الماضي العسكري وإنجازاته الباهرة، وعندما يكرر القادة الأمنيون الكبار على مسامع السياسيين المسؤولين مرة بعد أخرى أنه لا يوجد حلّ عسكري للمأزق مع الفلسطينيين، وعندما يواجه شارون كلّ هذه الصعوبات والمتاعب في البقاء في سدّة السلطة بالرغم من ماضيه وشعبيته الكبيرة، فإنّ هذا يدلّ على أنّ المشروع الوطني الفلسطيني، بالرّغم من قلة الإمكانيّات وندرة المناصرين، ليس هو وحده المأزوم والواقع في ورطة بل إن إسرائيل هي أيضاً بالرغم من كلّ الدّعم السياسي والعسكري والدبلوماسي الذي تتلقّاه من مختلف أقطار العالم، واقعة في حالة ضيق، قد يخفف من سلبيةّاتها وجود شخص تاريخيّ وقوى في قمة السلطة، ولكن بعد رحيل شارون قد يأتي الطوفان من خلال تفجر الخلافات الداخلية والصراعات الشخصيّة والحزبيّة، مما يشكّل

متنفساً للأمني الوطني الفلسطيني وإنَّ مع العسر يسراً.

لقد عبر الكاتب اليكيم هاعتساني⁽²¹⁾ عن إحساس المجتمع الإسرائيلي بالخزي والخسارة من جرَّاء الانسحاب من غُرَّة، وسمى خطَّة شارون باسم «وثيقة الخراب» التي تسبَّبت بخراب المستوطنات وذلك بسبب ثلاثة اعتبارات رسمية على حدِّ قوله، تشكَّل تراجعاً مهيناً للمشروع الصهيوني برمتته. فشارون استبدل حق اليهود بأرض إسرائيل الكاملة بالحصول على الأمان غير المضمون واستبدل أرض الوطن التاريخي بمصلحة الدولة وتنازل عن الأرض في مقابل السلام. وقال: «إنَّهم يسمُّون مؤامرة اقتحام مستوطنات شمالي غُرَّة والسَّامرة باسم ذلك الارتباط وهو «ذلك ارتباط بالحق في ملك الآباء»! وفي هذا السياق صدرت فتاوى الحاخamas بتحريم ما يحصل من هدم في المستوطنات وما يحصل من إكراه وضغط على المستوطنين وبنزع الشرعية عن حكومة شارون بما فيه القرى عندما كان بمثابة الأب الروحي للإسْتِيطان وعندما كان يدعوهم إلى احتلال كلِّ تلٍّ وبقعة من الأرضي الفلسطيني وعدم القبول بأي إغراء مادي مقابل إخلاء منازلهم، في حين أنَّه اليوم يمهَّد لنشوب حرب أهلية. وفي هذا السياق يقول الرَّعيم اليساري يوسي ساريد: «لقد كان شارون هو من زرع الرياح الشريرة على مدار الثلاثين عاماً الأخيرة وبسببه سُنحصد جميعاً العاصفة المقلبة، والتي أصبحت هنا. شارون هو الوحيد الذي أوجد هذا المصح، وهذا هو المصح ينقلب الآن على موجده. وقد يكون ثمة ما يؤدي إلى العزاء بكون أنَّ صاحب المصح هو الذي سيفكِّه إلى عظام، لكنني أستصعب، عشيَّة الحرب الأهلية، الشعور بالعزاء، إن لم تجرأ

سلطات تطبيق القانون، بقيادة آخر أربعة مستشارين قضائيين على ترويض هذا المسع في الوقت المناسب وعلى تحويل شارون ما يستحقه من مسؤولية مباشرة عن كلّ ما يحدث»⁽²²⁾.

خلاصة:

في الوقت الذي بدأ شارون بسحب قوات الاحتلال من غرّة العام 2005 بصورة مخزية لا يمكننا ان ننسى إيهود باراك وهو يسحب القوات نفسها من جنوب لبنان عام 2000، وهذا يرددنا أيضاً إلى التموجات الكبرى التي راودت بالشارون عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تسحب من بيروت عام 1983، إنّه دولاب الزّمن المتحرك صعوداً وهبوطاً في هذه المنطقة من دون استقرار. لقد أراد شارون التعويض عن هزائم إسرائيل في لبنان ففشل ولجاً إلى مناورة الانسحاب من غرّة لتحقيق ما يلي:

- الالتفاف على تصاعد الإعتراف الدولي بقيادة فلسطينية تمثل قضية وجود الشعب الفلسطيني.
- التخلّص من غرّة بصفتها تمثّل عبئاً أمنياً وسكانياً على إسرائيل وهو أمر متعارف عليه في الدّوائر السياسية الإسرائيليّة منذ رabin الذي حلم بإلقاء غرّة في البحر والتخلّص منها.
- تعطيل خارطة الطريق ووضع التسوية العملية برمتها على الرّف.
- قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية.
- التركيز على موضوع الاستيطان في الضفة الغربية ودعم تهويد مدينة القدس بكمالها. وهذا ما أكدّه وزير الحرب شاؤول موافاز بقوله:

«إن خطّة فك الارتباط تستهدف إحداث طفرة هائلة في المشروع الإستيطاني في الضفة الغربية».

- إن الاستمرار بالبقاء في مستوطنات غزة كان يستلزم إقامة جدران فصل عنصرية على غرار ما حصل في الضفة لحماية المستوطنات ذات الكثافة السكانية الهزيلة (7500 مستوطن في كل قطاع غزة) ضمن محيط عربيبالغ الكثافة وشديد العداء، علماً بأن غزة لا تدخل في إطار المشروع الديني اليهودي للدولة المنشودة.

- إن السكان اليهود في قطاع غزة يمكن أن يتحولوا فجأة إلى رهائن في يد الفلسطينيين إذا ما حدث ثورة شاملة في القطاع ومن ثم يصبح الدفاع عن هؤلاء المستوطنين في غاية الحرج والصعوبة من الناحيتين الأمنية والسياسية ويستلزم تكاليف باهظة.

في المقابل لا بد من قول كلمة تقدير لضالات الشعب الفلسطيني بجميع فصائله الناشطة، لأنه لو لا عملياتها النوعية لما فكر شارون ولا سواه من القادة الصهاینة في مثل هذه الخطوة وبالتالي فالإنسحاب الإسرائيلي هو إقرار رسمي بالإنكسار الجزئي. وقد وصفت المصادر الفلسطينية خطّة شارون بأنها عبارة عن خطة علاقات عامة للتخفيف من معاناة إسرائيل الأمنية أولاً والحد من انتقادات المجتمع الدولي للتصرفات الإسرائيلية في حق الفلسطينيين وخاصة جدار الفصل العنصري المدان دولياً عبر محكمة العدل، وتدمير مختلف مقومات الحياة الكريمة المادية والمعنوية للشعب الفلسطيني.

في الوقت الراهن يفضل بعض الفلسطينيين الانتظار في حين يتوقع البعض الآخر مجيء الانتفاضة الثالثة والبعض الآخر يتوقع العودة إلى

الوضع السابق على الهدنة. والمهم في اللحظة التاريخية الحالية هو وضع إستراتيجية فلسطينية واحدة موحدة تأخذ بالاعتبار المتغيرات الحاصلة في العامل الدولي والإقليمي والإسرائيلي. إستراتيجية واقعية قادرة على تحفيز الدعم الدولي والعربي من خلال نضال جماهيري منظم وواسع النطاق ضد المصادرة والتوسيع والضم وبناء جدران الفصل العنصري وتهويد مدينة القدس ورفض عودة اللاجئين.

إن الثابت الوحيد في الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي بنوع خاص هو وجوب التخلّي عن أوهام الحلول السهلة والسريعة من دون جدو، وبالتالي فالواجب هو منع شارون من بيع صفقة غرّة أكثر من مرّة وقبض ثمنها أضعاف أضعاف ما تستحقّ من خلال استمرار الحصار على الفلسطينيين والتحريض على الفتنة والوقوعة بين أطياف القوى الفلسطينية ومحاولة توريط مصر في مسؤولية حفظ الأمن والنظام في القطاع هذا، بالإضافة إلى تمديد مرحلة الحل الإنقالي والتملّص من الضغوط الدولية وإرضاء الإدارة الأميركيّة لتلافي متطلبات وموجيات خارطة الطريق التي عطلها شارون بواسطة خطّته البديلة.

وأخيراً، لا بدّ للفلسطينيين من أن يعتبروا ما حصل مكسباً لهم، إذ حرّ نحو مليون ونصف مليون فلسطيني من الاحتلال المهنئ كما وفتح أمامهم فرصة امتلاك قاعدة إنطلاق نحو المطالبة بالتحرير الكامل وهذا يستوجب منهم القيام بما يلي:

- إعداد كافة الخطط والبرامج الّالازمة لتنمية وتطوير المناطق المحرّرة لإثبات جداره هذا الشعب بالحرية والإستقلال.

- إنجاز المخطط الإقليمي لقطاع غزة وشمالي الضفة الآيل إلى دمج المناطق التي يتم إخلاؤها وتحريرها ضمن مشروع وطني واحد ومتكمّل.

- التسويق الكامل مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية لإنجاح عملية الإنسحاب الإسرائيلي وعدم إعطاء شارون أية ذريعة للمماطلة والإرتداد عن هذه الخطوة التي هي في المحصلة مكسب للفلسطينيين واعتراف إسرائيلي واضح بأنّ الأرض المحرّرة كانت أرضاً محتلة ومن شأنها أن تشكّل نموذجاً وعبرة بالنسبة لسائر الأراضي المحتلة في الضفة الغربية.

المراجع

- 1 لمزيد من التوضيح أنظر موقع إسلام أون لاين، جلال الدين عز الدين علي.
- 2 آعرف هار أفين «هل ستقوم بوجه عام علاقات ثقة بين إسرائيل والدول العربية» في «سكومو افتيري (عندما يأتي السلام) ترجمة مركز البحوث والمعلومات في القاهرة (القدس: مؤسسة فان كير 1978).
- 3 لمزيد من الإطلاع انظر الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية - مركز دراسات الوحدة العربية- محسن عوض - الطبعة الأولى 1988.
- 4 المصدر السابق ص 20.
- 5 هارتس 26/4/2005 ألف بن.
- 6 صحيفة الأهرام 2004/10/13 عاطف العمري.
- 7 هارتس 8/2/2004 ألف بن.
- 8 يديعوت أحرونوت 8/2/2004 عامي أيالون.
- 9 هارتس 9/2/2004.
- 10 مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 62 ربيع 2005 ص 40 .
- 11 هارتس 8/4/2004 آري شافيط.
- 12 فلسطين المسلمة العدد السابع تموز 2005 .
- 13 لمزيد من التفاصيل انظر مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 62 ربيع 2005 ص 38 وما بعدها.
- 14 مجلة دراسات إستراتيجية، السنة الثانية العدد الخامس صيف 2002 ص 153.
- 15 المصدر نفسه ص 216 .
- 16 البحث عن كيان- ماهر الشريف ص 311
- 17 مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 8 ص 384 و 387.
- 18 مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 8، مصدر سابق كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير ص 2001 .
- 19 حديث رأين إلى صحيفة دافار الإسرائيلي 29/9/1993 مجلة الدراسات الفلسطينية العدد

.92 ص 16

- 20 جريدة المستقبل بيروت 24/2/2001 شارون، الوكالات.
- 21 يديعوت أحرونوت 2005/1/13.
- 22 يديعوت أحرونوت - شبكة الانترنت - 28/12/2004 يوسي ساريد.

نظرة تحليلية للعلاقات الفرنسية - الأميركية

الحفل
الوطني

مجموعة من القضايا الساخنة طرحت نفسها مؤخراً على الساحة الدولية، خصوصاً العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا. فإلى أي مدى

باستطاعتنا القول أنّ أزمة العلاقات الفرنسية - الأميركية انتهت بعد الزيارة التي قام بها جورج بوش الى أوروبا وتبّي الدولتين قرار مجلس الأمن 1559 بشأن لبنان؟ يبدو أنّ جوهر الأزمة هذه ما هو إلاّ نتيجة للمشاكل الفرنسية المستاءة والمتضادة من محاولة الهيمنة الأميركيّة على العالم خصوصاً، في ميادين الثقافة والسياسة والإقتصاد. من البديهي أن تكون أزمة الشرق الأوسط وملفها العراقي الشائك في قلب هذه القضايا، مضافاً إليها موقف فرنسا من الصراع العربي - الإسرائيلي، قد فتحت الأزمة على مصراعيها بين الدولتين الحليفتين. وفي نظرة واقعية للعلاقة بينهما يبدو أنّه لا توجد حالة

* د. وليد رامز عربيد

* أستاذ العلاقات الدوليّة في الجامعة اللبنانيّة، أستاذ في معهد الدراسات الدبلوماسيّة والإستراتيجيّة في باريس سابقاً، محام بالإستئناف ومحاضر في كلية القيادة والأركان - الجيش اللبناني.

من العدائية، بل بعض الخلافات النظرية التي يمكن اعتبارها مؤقتة في المرحلة المستقبلية لكلٍّ منها لإدارة النفوذ والمصالح في العالم، المتمركزة حول الأهداف الجيو- استراتيجية . إنَّ ما نشهده اليوم من المحاولات المتكررة لواشنطن لإبراز دورها أكثر فأكثر بأنَّها القوة العظمى الوحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة في ما يسمى أحاديد النظام، جعلت فرنسا وشعبها في حذر شديد من الإستراتيجية الأميركية. فهذه السياسة التي رسمتها واشنطن للسيطرة على مراافق وثروات الكرة الأرضية، جاءت واستمرت دون التشاور مع حلفائها التاريخيين، وبالتحديد دول أوروبا وبعض الدول الكبرى.

إنطلاقاً من هذا الواقع فإنَّ مجموعة من الأسئلة تطرح نفسها حول جذور تلك الأزمة لاسيما وأنَّ تاريخ العلاقات الفرنسية - الأميركية يتمتع بقاعدة ثابتة وصلبة، كون العلاقة مبنية على الصداقة الحميمة والعمق التاريخي الذي يعود لمساهمة فرنسا في حرب الاستقلال الأميركية. وقد قامت الولايات المتحدة بالمقابل بتقديم المساعدة لفرنسا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، بالإضافة إلى دعمها لها في إعادة إعمارها من خلال «مشروع ماريشال»، بالإضافة إلى المحافظة على مصالحها الإستراتيجية خصوصاً مع بدء توسيع دور الأحزاب الشيوعية والحركات اليسارية في دول أوروبا مما يهدد الموقع الإستراتيجي الأميركي نفسه.

كل ذلك يقودنا للتساؤل مرة أخرى : هل هناك بالفعل أزمة بين الدولتين، أم خلاف في الرؤية الإستراتيجية فقط حيث تقاطع فيها المصالح والنفوذ؟ اللافت في الأمر أنَّ التباعد الحاصل بين الرؤيتين الفرنسية والأميركية ناتج برأينا عن التباين بين الثقافتين الفرنسية من جهة والأنكلو- ساكسونية من جهة ثانية. فال الأولى تنطلق من قوة الحركات الفكرية

الفرنسية المتقدّرة في شخصية فرنسا، والثانية تطلق من عنصر التفوق التكنولوجي واستخدام مفهوم القوة الذي تنتهجه واشنطن الساعية للإمساك بكل شيء على مختلف الأصعدة السياسية العسكرية والإقتصادية في القرن الحادي والعشرين. هذه الرؤية الجديدة لواشنطن دفعت باريس إلى انتهاج استراتيجية تمحورت حول ثلاث نقاط:

- تجربة غنية في مجال السياسة الخارجية ارتكزت على ثبات في فهم العلاقات الدولية الواضحة التي ترجمها الدبلوماسية الفرنسية بحيوية وقدرة كبيرة في المجتمع الدولي.
- تكوين منظومة قاعدتها ثقافة الفرنكوفونية، جامعة بذلك الدول الناطقة كلياً أو جزئياً باللغة الفرنسية.
- بناء الإتحاد الأوروبي ورسم إستراتيجيته السياسية والعسكرية وتقوية قوة الردع النووي الفرنسي.

في التاسع عشر من تشرين الأول عام 1891 بعث الرئيس الفرنسي فرنسيوا ميتران برسالة إلى الرئيس الأميركي رونالد ريغان بمناسبة ذكرى مرور مائتي سنة على النصر المشترك الذي حققه واشنطن وباريس في معركة «بورك تاون» ضد البريطانيين، وفيها يؤكد على صلابة العلاقات الودية بين البلدين. وجاء في الرسالة أن العواطف والمشاعر المشتركة بين الشعبين المرتكزة على قاعدة الدفاع عن الحرية وقيمها كرسته عمادة الدم المشترك في هذه المعركة. إن تواجد الولايات المتحدة وفرنسا على شواطئ المحيط الأطلسي قد شكل عامل إستراتيجياً للدفاع عن هوية كل من البلدين في خضم التغيرات منذ أواخر القرن التاسع عشر. وإذا لم يكن الدعم متبادلاً بينهما فقد تقع الخسارة وذلك بفقدان السيادة والحرية. من

ناحية ثانية وفي السياق ذاته يتم الحفاظ على القيم الإنسانية ضمن نطاق المنافسة وتضارب المصالح. إذًا، إن التضامن الفرنسي - الأميركي يجب أن يكون متوازناً غير مهزوز.

تارياً، وفي القرن الثامن عشر بالتحديد، لم يكن هناك من أعداء حقيقين للشعب الأميركي سوى المستعمرات البريطانيين والفرنسيين على السواء. وإذا كانت الدولتان قد تحالفتا عام 1778 ضد الجيوش الإنكليزية، فقد تم ذلك تحت عنوان «الواقع السياسي» حيث أن التناقض أدى إلى إلقاء الثوار الأميركيين مع جنود فرنسا الملكية. وبالتالي فقد مال الوضع أكثر فأكثر نحو شعور التضامن بين الدولتين الحليفتين، وهذا ما يفسر عدم الاكتئاث في ما بعد وزوال هذا الشعور. إلا أنه في نهاية القرن التاسع عشر عملت الأقدار على أن يتلقيا مجدداً برغم اختلاف وجهات النظر الجيو-سياسية.

في بداية القرن العشرين ظهرت على ساحة الأمر الواقع الدولية «الجمهورية الأمريكية الغنية»، وأصبحت القوة الاقتصادية الأولى. فمنذ عام 1898 جاء الإنتصار العسكري الذي حققه واشنطن في الحرب الأمريكية - الإسبانية^(١) ليؤكد على ما أشار إليه عدد من كبار الدبلوماسيين على أن الولايات المتحدة قد أصبحت في النظام العالمي لاعباً ومحاوراً أساسياً يمكن الاعتماد عليه. هنا، تجدر الإشارة إلى أن هذه الحقبة من التاريخ بدا فيها النظام العالمي أقل عالمية، بل أصبح نظاماً أوروبياً بامتياز، وأن فرنسا، عبر إشارات عديدة، حاولت دائماً أن تذكر بأنها هي التي ساعدت الأميركيين على نيل استقلالهم، وتحاول وبالتالي عبر إشارات معينة إبراز تقوّتها بوجه القوة الجديدة الآتية من وراء

المحيط الأطلسي وذلك بالرغم من التوجّه العالمي بالاقتناع التام بمكانة الولايات المتحدة الأميركيّة على الساحة الدوليّة، إذ إنّ الفكرة الراسخة لدى فرنسا وبعض دول أوروبا كانت إنّها قوّة فتیّة بدون تاريخ و ماضٍ حضاري، وهي بالتالي ليست لديها الخبرة الواسعة في العلاقات الدوليّة. لذلك بدأ القلق يظهر على مواقف فرنسا السياسيّة منذ بداية القرن العشرين حين أدركت أنّ العلاقات القديمة مع الولايات المتحدة قد تغيرت وانقلبت رأساً على عقب. لقد فهمت باريس أنّها ليست قادرة وحدها على منافسة واشنطن، وأنّ دولاً أخرى أيضاً ليس باستطاعتها مواجهة «القوّة الأميركيّة العظيّمة». فالحرب العالميّة الثانية جاءت بنتائج أثبتت القدرات الأميركيّة في التفوّق العسكري والإقتصادي والسياسي وذلك من خلال حسمها للحربين العالميّتين. يشير الباحث الفرنسي أنطوان ديaram الذي ذكر بصعود قوّة حليفة فرنسا القديمة، أنّ الدهشة من التجربة الأميركيّة بدأت تظهر على المواقف السياسيّة الفرنسيّة منذ نهاية القرن التاسع عشر. فالدبلوماسيّة الفرنسيّة العاملة في كوبا و بورتوريكو والفيليبيّن كانت تعكس الإعجاب الكبير والحدّر والشك في الوقت نفسه على قيام الولايات المتحدة بتأسيس و بناء نظام إمبريالي، وهذا ما حصل في وقت لاحق حين أصبح الإقتصاد العالمي بزعامة واشنطن، خصوصاً حين تمّ دمج كل الأساليب التقنيّة الاقتصاديّة في إستراتيجية واحدة متراصّة. لعلّ الدبلوماسيّة الفرنسيّة اكتشفت أيضاً أنّ الخطاب «الإنساني» الأميركي يحتوي على نوع من الخبرّ و المراوغة أخفّته واشنطن تحت عناوين عديدة، منها الحفاظ على القيم و الأخلاق و حقوق الإنسان. وهذا ما قد يخيّي إستراتيجيتها الإمبريالية و عطّلها للعب الدور الاستعماري.

إلا أنَّ الدبلوماسية الفرنسية التي لم يكن يعجبها على الأقل المزج الخيالي لواشنطن بين «المرونة والسلطة» نظرت باتجاه حلفاء لها في واشنطن، ففتحتها هؤلاء على ترتيب الأمور عن طريق انتهاج خطاب بمضمون ودي، خصوصاً وأنَّ الولايات المتحدة تقوم بعمل حضاري كرسالة منزلة من السماء. ويضاف إلى ذلك أنَّ الإستعمار الإسباني مثلاً، وبعد خسارته الحرب، قام بجردة حسابات متقدماً فيها الرؤية المستقبلية للشعب الأميركي ودور الدولة الفتية، أكثر بكثير من الفرنسيين، وهذا ما عكس بدون أدنى شك شعوراً أكثر هجومية من قبل باريس تجاه الأميركيين. وإذا كان القادة الفرنسيون قد لعبوا دوراً أكثر واقعية في العام 1898 في مباحثات باريس التي وضعت نهاية للحرب الإسبانية - الأميركيـة فقد بدأت الأوساط السياسية ذاتها تتساءل عن معنى ذلك. ورأى البعض فيه خطرًا متزايداً على دول أوروبا من قبل الولايات المتحدة، ونصح بروكس أدامز الفرنسيين بالإستكانة والرضوخ في وجه الأنكلو- سكسونية. في تلك الحقبة الزمنية شهد العالم ثورة في الاتصالات تزامنت مع صعود القوة البحرية الألمانية واليابانية، بينما كانت إنكلترا تواجه صعوبات في المحافظة على توازن القوة في القارة العجوز، مما دفع واشنطن إلى التخلص عن سياستها القديمة المعروفة (بالعزلة الزائفة) بحيث دعت الرئيس ثيودور روزفلت إلى الاهتمام بتطوير موازين القوة في أوروبا وفي الشرق الأقصى ومراقبتها عن كثب، ولقد أشار في رسالته التي وجهها إلى الكونغرس عام 1902 بقوله: «يتعيّن على القوى المتحضره و المتمسّمه بالنظام أن تصرّ على توجيهه سليم لهذا العالم حيال تعقد العلاقات الاقتصادية و السياسية الدوليـة»⁽²⁾.

وفي عام 1906 وبعد سنة فقط على فرضه الوساطة بين اليابان وروسيا،

لعب الرئيس الأميركي أيضاً دوراً مؤثراً في تسوية النزاع بين باريس وبرلين في المغرب، رغم أنّ مجلس الشيوخ الأميركي صاحب الفكرة الإنعزالية في الابتعاد عن الساحة الدولية قد نظر إلى هذا الأمر بعين الريبة لاعتقاده أنّ تسوية الأمور في العلاقات الدولية قد تحتاج في النزاعات العالمية إلى مزيد من الوقت وبأكثر مما هو متوقع. إلا أنّ هذا التدخل الجديد لواشنطن في حل النزاعات من أجل خدمة السلام العالمي، كشف للرأي العام الدولي عن رجل متميز وملهم له نظرة جبو - سياسية متيقظة فأدخل الولايات المتحدة إلى المسرح الدولي لتتحمّل بذلك مسؤوليات ضخمة قد تكون بداية مرحلة جديدة للدولة الفتية كان هو أحد رجالها النادرين للمساهمة في بناء نهج جديد في العلاقات الدولية . ولابدّ من الإشارة إلى أنّه كان قد اقترح عام 1910 تأسيس «عصبة الأمم» وإنشاء قوة من البوليس الدولي . فالوساطة الأميركية ودور الولايات المتحدة في مباحثات «الجزيرة» جاءت بمثابة نموذج فريد من نوعه كمبادرة برغمانية وتتجددية، وهذا ما سمح بتدوين المسألة الاستعمارية بالمفهوم التوسيعى الأوروبي، والذي نجح فيه ثيودور روزفلت تجنب الخطأ، على أن يبقى الباب مفتوحاً أمام المغرب وخياراته من دون المساس بالدور الحضاري الذي تلعبه فرنسا فيها. وفي الحرب العالمية الأولى، مع وصول الجنود الأميركيين وهم يهتفون بصوت عالٍ: «لا فايست، ها نحن هنا» ظهرت دلالات قوية غاية في الأهمية بيتـت إلى أي مدى عمق الصداقة الفرنسية - الأميركيـة. لكن هذه الصداقة عكـرتـها مجموعة من الخلافات في وجهات النظر حول السلام الأوروبي وذلك بعد ما رفضت الولايات المتحدة تعديل بعض بنود المعاهدة بينهما وبروز المعارضة حيث بدا لهم أنّ فرنسا تتوجه أكثر فأكثر نحو نوع من العسكرية للنظام من الممكن أن

تكون له أبعاد خطيرة على الاستقرار في أوروبا. في الواقع ، كما يشير دينيز أرتوفا^{إن}^{ان} انهيار الصداقة وتسنم العلاقات وتوترها بين الحليفين القديمين⁽³⁾ كان بسبب «ديون الحرب الفرنسية».

إنطلاقاً من ذلك، جاءت الحرب العالمية الثانية لتشكل مفصلاً أساسياً في الإستراتيجية الأمريكية . فالخلافات والتناقضات في وجهات النظر بدأت تتمحور حول تضارب فعلي يتوجه أكثر فأكثر نحو الصراع على المصالح والنفوذ . واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية معركة «بيرل هاربر» جرحاً عميقاً لفكرها الجيو-سياسي فلم يعد باستطاعتها انتهاج ما يسمى «بالعزلة الزائفة» عن المسرح الدولي . لذلك نرى أنه بينما كانت واشنطن تعمل بجهد على تثبيت ذاتها ببناء قوة لا يستهان بها، وتسعى في الوقت نفسه لتكون القوة العظمى العالمية. التي باستطاعتها حسم الأمور لصالحها، كانت فرنسا تحصد ثمار أخطائها خلال الثلاثين سنة، حيث بدأت تفقد مصداقيتها على الساحة الدولية. في نهاية القول قد يكون الاستنتاج هو أن الولايات المتحدة قد أصبحت تهديداً مباشراً لمصالح فرنسا ونفوذها باتجاهها إستراتيجية واضحة و مباشرة إزاء الفرنسيين، إعتبرها الخبراء بأنّها نوع جديد من السياسة الإنقامية وتمثل بالإختصار والتحريم. وقد يكون ذلك أحد الدلالات الواضحة على الكراهية التي بدأت واشنطن تتبادلها مع باريس. ومنذ بداية القرن العشرين أصبحت الخلافات واضحة وبازة من الخطاب السياسي الأميركي كما يشير إلى ذلك المؤرخ الفرنسي جان باتيست ديروزل⁽⁴⁾. وبدأت الولايات المتحدة بتبسيق الخناق على فرنسا، وقام الرئيس فرانكلين روزفلت بمحاولات سياسية حول نقطتين :

أولاً : الرهان الأميركي على حكومة فيشي، وذلك بعد توقيع «صفقة» مع

أحد مسؤولي فيشي. هذه السياسة جوبهت بمعارضة قوية داخل الولايات المتحدة نفسها.

ثانياً : رفض روزفلت الإعتراف بشرعية شارل ديغول كممثل شرعي لفرنسا، و جاء الاعتراف الشرعي في عام 1944 بدعم مباشر من وينستون تشرشل رئيس الحكومة البريطانية⁽⁵⁾.

إن التحليل الدقيق لعدد من الوثائق في أرشيف المحفوظات الفرنسية، كما يشير المؤرخ جان باتيست ديروزل يؤدي إلى نتيجة واضحة يقول: «يتبيّن لنا أن الأقواء في الدول الأوروبيّة باتوا في حالة انقسام ، بينما خرجت الولايات المتحدة منتصرة وكبيرة من هذا النزاع ، أما فرنسا فكادت أن تخسر ذاتها نتيجة الاحتلال الألماني». ويتابع المؤرخ الفرنسي «أن الذي سيسيطر، هو الفرق الشاسع بين الدولتين في قياس القوة السياسيّة»⁽⁶⁾. إن هذا التباعد والفارق الكبير الناتج عن الحرب العالمية الثانية سيكون أساساً للصراعات المستقبلية. في هذه المرحلة من العلاقات الفرنسية - الأميركية نجد أن الرؤية الفرنسية قد تطورت، ويعود ذلك للفكر الإستراتيجي الواضح الذي تبنّاه الجنرال شارل ديغول الذي أعلن من لندن عن قيام جمهورية فرنسا الحرة ودعم بريطانيا غير المحدود له. فالفرنسيون، ولو جزئياً، سيحاولون البعض على الجراح والعمل بقوة لإزالة آثار الاحتلال الألماني، والإستراتيجية الفرنسية إتجهت لأن يكون لها موقع في المهام العسكريّة لإدارة شؤون الدولة الألمانيّة والعمل إلى احتلال مقعد دائم في مجلس الأمن.

أما الشعور الأميركي في تلك المرحلة تجاه فرنسا فقد يترجم بالتالي: إن فرصة التحرير للشعب الفرنسي قد تكون تاريخية، تؤسس لقيام جيل جديد من السياسيين والقياديين، وتدعوه إلى عودة التفاهم التام مع

واشنطن، لا سيما وأن الولايات المتحدة ساعدت على تثبيت ضمانة الشرعية الدولية للمقاومة ولقيادة فرنسا الحرة في استعادة نفوذها السياسي والعسكري.

يلاحظ أنه في عام 1945، عبرت فرنسا عن إعجاب حقيقي بالدولة الأمريكية وفكرة القوة التي تتبناها. لكن هذا الإعجاب لم يمنع بروز قلق ساور عدداً من المسؤولين الفرنسيين من صعود نموذج اقتصادي - اجتماعي يعتبر بعيداً كل البعد عن النموذج المعمول به في أوروبا، لا سيما في فترة ما بين الحربين العالميتين، فبدأ الشك والخوف يتضاعف عند الفرنسيين من النهج الشكلي الأميركي «المادي». وبعيداً عن التهديد نجد أن هناك تناقضاً حاداً واضحاً ضمن المجموعة الإيديولوجية الغربية حول مشروعين ثقافيين للمستقبل يطمحان إلى «العولمة». السؤال، هل إن توسيع نموذج العولمة يهدد الهوية القومية الوطنية لفرنسا، وهل إن فرنسا ستتبع إستراتيجية دفاعية من أجل الحفاظ على «خصوصيتها» الثقافية من دون أن تتردد في اعتماد الطرق الفكرية الجديدة المرتكزة على الحداثة والتحديث في نظامها السياسي والاجتماعي؟ ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان إصرار فرنسا مشهوداً له بإبراز قدرتها على الدفاع عن مصالحها وإسماع صوتها عالياً عبر المنابر الدولية بانتهاجها إستراتيجية طويلة المدى. كما أنه في عام 1945، إنظر القادة الفرنسيون «المصالحة» بين الروس والأميركيين في مؤتمر يالطا. إلا أن الأحداث المتسارعة التي عرفتها تلك السنة كرست ما يعتبره الفرنسيون «إرث يالطا»: عالم مزدوج القطبية حيث أن الكبار اقسموا «العالم القديم»، ولم يبق لدول هذا الأخير إلا أن تتحقق بوحدة من المعسكرين.

ولابد من الإشارة إلى أن «الجمهورية الرابعة في فرنسا» شهدت نوعاً جديداً من العلاقات من الممكن اعتبارها ساخنة. ربما كان التحالف مع الولايات المتحدة في العام 1947 يشكل الاستمرارية الصحيحة في سياسة فرنسا الخارجية، لكن بدا أن عدداً لا يأس به من القادة الفرنسيين، بالإضافة لشريحة كبيرة من أبناء المجتمع، لم تساهم إلا بالانزعاج أو عدم تقدير دور الولايات المتحدة الأميركيّة. وشرح هذا الموقف ليس معتقداً؛ فهذا الانزعاج الفرنسي ليس إلا لأنَّ الدور الذي لعبته باريس في ذلك الحين كان التزامها بالموافقة والخضوع أحياناً لسياسة واشنطن الدوليّة، وهذا ما أكدته رسالة سرية بعث بها رئيس الجمهورية فانسان أوريول إلى سفير فرنسا في واشنطن هنري بونسييه جاء فيها: «إنَّ الفرنسيين يتساءلون إذا ما كنا حقاً في الحلف الأطلسي كي لا نتلقى الإذلال والتبعية على الساحة الدوليّة». في الواقع إنَّ فرنسا في الجمهورية الرابعة، وبرغم من أنها دولة كبرى، إلا أنَّ اقتصادها كان مدعوماً من خلال خطة ماريشال الأميركيّة، ومن الناحية العسكريّة اعتبرت «محمية» من قبل المظلة العسكريّة الأميركيّة. برغم التحالف الأيديولوجي والإستراتيجي بين البلدين، فإنَّ الفرنسيين في أغلب الأحيان حددوا مصالحهم في صفوف معارضة هذا الحليف، خصوصاً وأنَّ المصطلحات السياسيّة المستعملة لديهم كانت من نوع «الهيمنة المزدوجة» و«التهديد المزدوج» والمساواة بين الهيمنة السوفيياتية والهيمنة الأميركيّة. هذا الانزعاج الفرنسي لاحظته واشنطن، فبدأت الدوائر السياسيّة والإجتماعية الأميركيّة العمل على التعرّف على كل ما من شأنه أن يعيق السياسة الأميركيّة التي مصدرها فرنسا، وما تسعى إلى تكوينه، والذي يسمى اليوم الفرنكوفونية. والسؤال الذي يطرح

نفسه هو: هل التراجع الأوروبي جاء نتيجة إرادة القوة الأميركيّة؟ وتساءل باريس بأنّ القوّة الأميركيّة تطمح إلى إنهاء إمبراطوريّة فرنسا الإستعماريّة، فواشنطن بدأت تكثر من انتقاداتها ومعارضتها لهذا الإستعمار. وليس صدفةً، في أواخر الجمهوريّة الرابعة وإبان أزمة قناة السويس وحرب الجزائر، أن نرى الأزمة السياسيّة بين البلدين قد وصلت إلى أعلى حالات التوتر، وذلك إلى درجة الكراهيّة في الشارع الفرنسي ضد الولايات المتّحدة.

في أواخر الجمهوريّة الرابعة ومع بداية الجمهوريّة الخامسة، لم يتوقف الفرنسيون عن اتهام حلفائهم في الحلف الأطلسي بعدم تقديم المساعدة لهم رغم المعارك الشرسة التي خاضتها باريس في شبه جزيرة الهند- الصينية أو في أفريقيا (فيتنام والجزائر) حيث كان تهديد الإتحاد السوفياتي مباشراً لفرنسا. في المقابل كانت الولايات المتّحدة تأسف وتشكو دائمًا من غياب الدعم الأوروبي لتورطها في فيتنامي.

كذلك فإنَّ الزعيم الفرنسي شارل ديغول الذي تسلّم زمام السلطة عام 1958 رسم استراتيجية جديدة لفرنسا، فوقع اتفاقية السلام مع الجزائريين وأصبحت الجزائر بذلك مستقلّة، كما اتجه نحو سياسة التخلص من الفكر الإستعماري لفرنسا بإعطاء عدد من الدول الأفريقية استقلالها وربطها بالتالي بمجموعة من معاهدات التعاون والصدقة. وربط الرئيس الفرنسي، كل ذلك، بحركة دبلوماسيّة مركزة مع الدول النامية في العالم الثالث، لاسيما وأنَّ التضامن الإيديولوجي والتحالف مع الولايات المتّحدة أخذ منحى آخر، هو حالة من الشك، ولدته المواجهات الناجمة على أثر إنهاء إزالة الإستعمار في أفريقيا. فالدولتان شهدا نوعاً من الحرب

الباردة، خصوصاً عام 1964 في دولة الغابون حيث حصل الإنقلاب العسكري الذي أخاف واشنطن من عدم قدرة فرنسا الفرنكوفونية على مواجهة المد الشيوعي في القارة السمراء، بينما رأت باريس أنَّ الخطر القادم هو محاولة واشنطن المتكررة للحل محلها في هذه الدولة الغنية بالثروات النفطية والمعادن. فالرئيس شارل ديغول لم يكن إلَّا يؤمن بالأسوأ منذ أن كان الأمر يتعلق بتصرفات واشنطن تجاه الإمبراطورية الفرنسية القديمة، ومن محاولة تطويقها وعزلها على الساحة الدولية، وهو يشير إلى ذلك قائلاً: «حيث يذهب الأميركيون في العالم»، إلى الغابون مثلاً، تأتي الصعوبات: «أنظروا ما حدث في منطقة الهند - الصينية» ويتبع بقوله: «هناك صدمة أصيب بها المواطن الفرنسي بعد سماعه من حلفائه بأنَّ ساعة خروج فرنسا من الهند - الصينية قد دقت، وهؤلاء بالذات استعجلوا خروجنا لنراهم في ما بعد يتصرفون كقوة استعمارية في مدينة سايغون».

في الحقيقة، إنَّ العلاقات المتوتة والمعقدة بين واشنطن وباريس لم تكن سوى انعكاس لواقع الحال بينهما. وقد اقترب التضامن بين الطرفين إلى حالة من السخونة وعدم التلاقي في المصالح، لا سيما في مسألة البحث عن السلام في فيتنام التي كان الجنرال ديغول يوليها اهتمامه، ويتبع عن كثب وبدقة تامة متابعة مراحلها، وعمل بنفسه على اختيار باريس مركزاً للمفاوضات الفيتنامية-الأميركية.

مما لا شك فيه أنَّ واشنطن لم تخفي يوماً عدم قدرة فرنسا عسكرياً على حسم معركة «ديان بيان فو» في فيتنام كونها أول حرب عسكرية تخوضها باريس بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنَّ فرنسا، بالمقابل، شكت مراراً بقدرة واشنطن على نجاحها في المباحثات الفيتنامية . إنَّ أهمية الرئيس

شارل ديغول تكمن في عمله لاستعادة فرنسا، تحت قيادته، الثقة بالنفس حين تخلى الشعب الفرنسي عن عقدة مؤتمر يالطا لتقاسم العالم الإرث التاريخي للقطبين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فواشنطن قامت باستغلال حلفائها الأوروبيين الذين انشغلوا ببعض الملفات الشائكة والمعقدة ضمن آلية رسم إطار العلاقات الإستراتيجية معها. ومع بداية السبعينات لم تعد للقمة الرباعية لهذا الإرث اليالطي أهمية، لا سيما بعد حصول أزمة الصواريخ الكوبية. هنا نرى بداية فعالية للحوار السوفياتي - الأميركي. ومع ان الأزمة الفيتنامية ساهمت في التقييد بالحوار قبل وصول الرئيس نيكسون إلى السلطة وانعقاد قمة غلاسبرو عام 1967، فإنّ الاتجاه كان قد بدأ يميل نحو التهدئة بين الجبارين.

غير أنّ الجنرال ديغول لم يفقد الشجاعة في مواجهة الأحداث التي عرفها وتعامل معها بهدوء ومرؤنة، حيث أنّ الوهم الاستعماري والنظرية إليه قد تبدا، وكان بالإمكان تجسيد سياسة غربية أخرى تكون أكثر تحسساً لطموحات وآمال الشعب الفيتنامي القومي وللدول النامية معاً . ومن أجل طرد شبح فرنسا تابعة وغير قادرة على الحفاظ على مصالحها ونفوذها مثل أوروبا العاجزة عن الخروج من تحت الهيمنة الأميركيّة، تبيّن أنّه يمكن استخدام مقومات جديدة تمتّعت بها الجمهورية الرابعة، وهي الفعالية. كان لا بدّ لـ ديغول من الأخذ بالاعتبار هذه الفعالية في عملية بناء الجمهورية الخامسة دستورياً، الأمر الذي أدى إلى تحقيق صعود وتطور فرنسا وبناء قوتها الاقتصادية والعسكرية، فانضمت إلى النادي النووي بتجربتها التي قامت بها عام 1960. الملاحظ، هنا، أنّ إدارة الرئيس جون كينيدي الديمقراطيّة كانت تعارض كل قوة نووية أوروبية مستقلة. واستطاع الجنرال

ديغول أيضاً في هذه الحقبة الزمنية من عهد كينيدي أن يؤكد على استقلالية القرار السياسي الفرنسي وعلى الكثير من المصالح الاقتصادية والإستراتيجية في وجه الأميركيين، حتى إبان الأزمات في كوبا وبرلين التي تذكر بحدة التهديد السوفيتي، لتعود القواعد الأساسية للعلاقات الأطلسية. فقد يكون الرئيس الفرنسي قد حقق نجاحاً من الناحية الإستراتيجية بفهمه لكيفية العمل على هذه العلاقات المعبدة بين طرفي المحيط الأطلسي، والذي هو عبارة عن فكرة كانت قد برزت في الجمهورية الرابعة حين طرح على بساط البحث بناء أوروبا القوية. هذه الفكرة بحثت منذ عام 1950. ويشرح الجنرال ديغول للوزير الأسبق الآن بيرفييت في 22 آب 1962، ثم يسأله: لماذا هذا؟ ويجيبه ديغول بنفسه: «حتى لا تحكمنا الولايات المتحدة أو روسيا»... ويتابع: «إذا أعددت فرنسا نفسها لتكون بين الدول النووية الست، وهذا أمر سهل وفي متناول يدنا، يمكنها وبالتالي أن تحرّك نفسها رافعة أرخميديس وتديرها كما تشاء، كما يمكنها أن تجلب الآخرين. إنّ أوروبا هي الوسيلة الأولى لفرنسا لأن تصبح من جديد ما كانت توقفت عنه في واترلو: أي الأولى في العالم»⁽⁷⁾. لقد تعرضت فرنسا منذ عام 1954 لعرقلة لسياساتها الداخلية والخارجية بسبب دعمها مشروع الوحدة الأوروبية الدفاعية. والفكرة رأت النور بعد سنة، ونجحت في إنشاء وحدة إقتصادية كان ديغول ينوي إعطاءها بعدأً عسكرياً وإقتصادياً وذلك من خلال العمل على بناء أوروبا أوروبية ذات سيادة في مواجهة أميركا. وقد اصطدم المشروع بتباطؤ وتردد شركاء فرنسا الذين رفضوا دعم الولايات المتحدة لهم وحمايتها النووية، عندئذ عهد الجنرال ديغول لفرنسا بمهمة ضمان المستقبل وذلك بتجسيد أوروبا كقطب عالمي في منافسة الولايات

المتحدة. لقل القرار الذي أتخذه الجنرال ديفول بالانسحاب من الحلف الأطلسي أزعج واشنطن، فقد استقباته الدوائر الرسمية بنوع من الإشمئاز ولاقى اعتراضاً في البداية - وتحفظات من قبل الرئيس ليندون جونسون نفسه - محللاً أبعاده الإستراتيجية لمعنى إنسحاب فرنسا من الحلف الأطلسي عسكرياً، ومدى آثاره في الحرب الباردة والمجابهة الأمريكية - السوفياتية.

في الواقع، لقد أراد الجنرال ديفول باتخاذه هذا القرار، خوض المعركة السياسية لفرنسا ضد الهيمنة المزدوجة، متخدلاً لنفسه مسافات عن الولايات المتحدة، على أمل العمل على اقتطاع الاتحاد السوفيتي بأن يخفف من ممارساته المتشددة على الدول الدائرة في فلكه. هنا، قد يكون الحلم الديغولي في قيام قوة عالمية ثالثة بين الجبارين لتلعب فرنسا دوراً إستراتيجياً فيه، والذي شهد انهياراً تماماً له في عام 1968 تحت تأثيرات أحداث هذا العام المزدوجة:

- الأحداث الداخلية الفرنسية المعروفة بثورة أيار الطلاقية.
- التدخل العسكري السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا وما عرف بـ «ربع براغ».

الملاحظ في هذه اللحظة التاريخية أن الإستراتيجية الفرنسية فشلت بمنع قيام حوار مباشر بين الجبارين الذين أكدوا للعالم أجمع أن العالم القديم قد بدأ العد العكسي نحو الإنذثار التدريجي، خصوصاً وإن فرنسا لم تكن خائفة أبداً من أن ترى نفسها غارقة في نظام اقتصادي-ثقافي ترسم عناوينه العريضة الولايات المتحدة. بهذا الخصوص يشير الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في كانون الثاني من عام 1968، إلى أن الجنرال

ديغول تأكّد له أنَّ الإتحاد السوفيتي هو بحالة الدفاع الدائمة عن النفس في المواجهة مع الولايات المتحدة، إذ أنَّ الثقل الكبير في العالم للقوة الأميركيه العظمى ظهر فعلياً، وبدت المسافات بينهما شاسعة تصب في مصلحة الولايات المتحدة. نحن، في أوروبا وتحديداً في فرنسا، هل يفترض بنا الانتظار لتبلغنا واشنطن؟ في الحقيقة وعلى ما أعتقد شيئاً فشيئاً سيحصل ذلك ولكن أنتم تعلمون ما نفعله...

وإذا كان المفهوم الخاص بالمسائل الجيو- سياسية في الشرق الأوسط له أبعاده في الصراع القائم في المنطقة، فإنَّ هامش المناورة لانتزاع دور لفرنسا بقي ضعيفاً نوعاً ما في مواجهة الولايات المتحدة. وهنا يلاحظ، أنَّ الإتحاد السوفيتي هو الذي ساعد باريس على انتزاع موقع لها في مباحثات اللجنة الرباعية عام 1970 من الولايات المتحدة، ومن الواضح أيضاً أنَّ التنازل لهذا كان يراد به أن يكون رمزاً فقط. إنَّ وزير الخارجية الأميركي الأسبق وليام روجرز تحدث عن خدعة هادئة يمكن تصديقها من قبل الكثيرين، حيث أنَّ واجهة المباحثات المتعددة الإتجاهات لاقت صعوبات مع الفرقاء المتصارعين في المنطقة، وهذا ما أكد اختلاف وجهات النظر بين الدولتين حول التسوية في الشرق الأوسط. فالمعارضة الإسرائيلي كانت واضحة ولديها دلالات جيو-سياسية لأية مساعدة فرنسية في عملية السلام بدعم مباشر من الولايات المتحدة.

إنَّ السياسة الأوروبيية لفرنسا، من دون شك، كانت نجاحاً كبيراً لبناء القوة الفرنسية من الناحية الاقتصادية. فهي أدت إلى إنشاء هوية إقتصادية للدول الأوروبيية واستطاعت باريس أن تكون الناطقة الرسمية لهذه الكتلة الجديدة على نفس المستوى مع واشنطن. وفرضت اللجنة

الأوروبية نفسها على الساحة الدولية على أنها شريك عالمي للمفاوضين الأميركيين من خلال المباحثات التي أسست لقيام منظمة التجارة العالمية «الغات» حيث أصبحت اللجنة الأوروبية أحد أعمدتها وجزءاً منها. إذا كانت أوروبا الاقتصادية قد أصبحت عملاً لا يستهان به وركيزة أساسية في العلاقات الدولية تدافع عن مصالحها وفرض استراتيجية جديدة، فقد نتجت صعوبة من جراء استفراد فرنسا وعزلها. في الواقع، إن مباحثات الأورغواي قد برهنت عن مدى الترابط الحاصل للسياسة وال العلاقات الأوروبية - الأميركية. فمن جهة، يمكن لباريس أن تعتمد على أوروبا كحاجز جزئي رادع للهجمات الاقتصادية التجارية المدعومة مباشرة من الدبلوماسية الأميركية. ومن جهة ثانية، كان ينبغي على فرنسا أن تكشف مفاوضاتها مع شركائهما الأوروبيين وتحدد معهم اتفاقاً يكون أقرب إلى وجهات النظر الأميركية. ولعل المنافسة الجديدة للجنة الأوروبية والولايات المتحدة دعت أوروبا إلى أن تقترب أيضاً من دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا، حيث كان الأميركيون قد أسسوا فعلياً دوراً لهم هناك، جعلهم يتمتعون بقوة نسبية ويتقدمون بذلك عن دول العالم القديم. وبالنسبة لفرنسا وهذه الإستراتيجية الأوروبية أعطتها دفعاً جديداً لتصبح وبالتالي هي الأخرى صاحبة قوة ونفوذ بانضمامها إلى اتفاقية التجارة العالمية. في نهاية المطاف، وباختصارٍ تام فإنَّ المعضلة أمام فرنسا باتت واضحة. فمن دون أوروبا فرنسا هي دولة حرة في حركتها، ولكن أقل تأثيراً على الساحة الدولية، بينما مع أوروبا، هي أقوى بنفوذها، ولكن حرية حركتها محدودة.

وهكذا بدأت الأمور، تتجه أكثر فأكثر للتراجع تجاريًّا بين فرنسا

والولايات المتحدة لحساب ومصلحة حداثة العلاقات الأوروبية- الأمريكية. أما على الصعيدين السياسي والعسكري فالأمور بقيت على حالها حيث تمسك واشنطن بخيوط اللعبة فيها. ومن الناحية الإستراتيجية برهنت أزمة البلقان اليوغسلافية على أنّ أوروبا من الناحية العسكرية ليس باستطاعتها حل هذه الأزمة من دون العودة إلى حليفتها الولايات المتحدة التي استطاعت واشنطن خلال أسابيع أن تضع حدًا للصراع الدائر هناك حين أخفقت الدول الأوروبية القديمة في إطفاء نارها. وأشار التدخل الأميركي في البلقان ردة فعل أوروبية كونه حمل رسائل استراتيجية موجهة إلى الدول القديمة وبالتحديد لفرنسا وألمانيا وبريطانيا. هذه الأزمة دفعت أوروبا إلى التعاون أكثر من الناحيتين العسكرية والسياسية تحت ضغط الرأي العام. يجب الإشارة، هنا، إلى أنّ فرنسا وألمانيا قد قاما بتأسيس الفرقة الفرنسية-الألمانية كنواة للجيش الأوروبي الموحد. وفي مؤتمر رامبويه في فرنسا اتخذت أوروبا قرارها بتشكيل قوة التدخل السريع، وقوامها 63000 جندي أوروبي، ولترجمة هذه الرؤية الجديدة من الناحية السياسية التقى الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الحكومة البريطانية طوني بلير في مدينة سان مالو الفرنسية في كانون الأول من عام 1998.

السؤال الذي يطرح نفسه هو هل إنّ أحداث 11 أيلول عام 2001 خللت من جديد الأوراق الجيو-سياسية؟ فبعد أيام قليلة على هذه الأحداث لم يستطع الأوروبيون إبراز وحدتهم السياسية، فقد بدأت بعض الدول الأوروبية منافسة بعضها البعض من أجل التقارب السريع من الأميركيين، خصوصاً وأنّ الولايات المتحدة قد عملت على فتح حوارات متعددة وقامت بتحالفات جانبية مع عدد من الدول الأوروبية مما خفّ من قوة صعود

الإتحاد السياسي و العسكري⁽⁸⁾. لكن نجاح السعي إلى توحيد أوروبا من طرف واحد، سترد عليه الولايات المتحدة بالمثل. فالتوتر مع الإتحاد الأوروبي وفي داخله سيصبح حاداً، إذ من دون الولايات المتحدة ستكون أوروبا ضعيفة، وستكون أميركا مجبرة على اعتماد إستراتيجية توازن القوى باتجاهها لطالما رفضتها، وهو ما ينبغي انتهائه كحلٍ آخر. ويعين على الذين يسعون إلى الوحدة عبر مواجهة مع أميركا، التفكير بأنّها لن تبقى سلبية عندما تتعرض سياساتها للتحدي، وسيرفض بعض الأعضاء الرئيسيين في الإتحاد الأوروبي مخاطر الابتعاد عن الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة تعتبر نفسها، في حربها على الإرهاب، القطب العالمي الوحيد قادر على إدارة شؤون الكورة الأرضية في مفهوم العولمة، بينما فرنسا وألمانيا وبعض الدول الحليفة رفعت رايات المعارضة لهذه الإستراتيجية الأمريكية، مطالبة بتعزيز دور المنظمات الدولية ضمن مفهوم التشاور في نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب⁽⁹⁾. إنطلاقاً من ذلك تجسدت الخلافات من جديد لتتخذ منحى جديداً في العلاقات الفرنسية - الأميركية في الأشهر الأولى من عام 2003 وذلك تحت ضغط تداعيات الحرب على العراق. وقد أثار النقاش في أروقة الأمم المتحدة توترةً وأدى إلى بروز خلافات عميقة لم تعرفها الدولتين في الماضي، وذلك حول تفسير القرار رقم 1441 الصادر عن مجلس الأمن، والذي اعتمد بالإجماع نتيجة الاتفاق بين باريس وواشنطن. ففرنسا ترتكز بمفهومها للعولمة الجديدة على الرؤية المستقبالية للإتحاد الأوروبي للقرن الحادي والعشرين والتي تعتبر بأنَّ النظام الدولي الجديد يجب أن يكون متعدد الأقطاب، وهذا ما ينافي وجهة نظر الولايات المتحدة التي تعتبر نفسها راعية للنظام العالمي الجديد.

بعد انتصارها في الحرب الباردة. ولقل المنافسة هذه سمحت لباريس أن تؤكد مرة جديدة على استقلالية قرارها في العلاقات الدولية كونها قائدة للمعارضة العالمية ضد الولايات المتحدة بحيث أصبحت المدافعة عن الشرعية الدولية. في المقابل، إنتهت واشنطن سياسة إستراتيجية لتطويق وعزل فرنسا في المجتمع الدولي، وقامت بالإستفداد بها على الساحة الدولية والأوروبية، فتدخلت لعرقلة التقارب الذي حصل بين روسيا وألمانيا وفرنسا ودعمت المحور الأوروبي الآخر بزعامة بريطانيا وإسبانيا. هذه الإستراتيجية، إن دللت على شيء، فهي تدلّ على أن مستقبل الإتحاد الأوروبي أصبح فعلياً تحت المجهر الأميركي، كونه أضحي في قلب الصراع القديم بين دولة ما وضع الفرنسيين والأوروبيين وجهاً لوجه، كما كان المشهد الأوروبي قبيل الحرب العالمية الثانية.

في نهاية المطاف، فإن الاستنتاجات كثيرة ومعقدة وترتبط بالنهاية ببساط النفوذ والهيمنة، حيث تتقاطع فيها المصالح. فالزيارة التي قام بها الرئيس جورج دبليو بوش إلى أوروبا، ولقاءه زعماء أوروبا، وبالتحديد جاك شيراك، حملت معانٌ عديدة تصبّ جميعها في مصلحة تبريد العلاقات مع فرنسا وحلفائها ضمن نوع من التفاهم والمشاورات حول بعض الملفات الساخنة في العالم، وبالتحديد في الشرق الأوسط.

وتتجدر الإشارة هنا، إلى أن الرئيس الفرنسي شيراك قد عانى من صعوبات سياسية داخلية وخارجية مؤخراً، منها :

- خسارة حزبه السياسي⁽¹⁰⁾ الانتخابات الإقليمية والأوروبية عام 2004 وخسارة الاستفتاء حول الدستور الأوروبي عام 2005 مما خفف من سلطته، هذا بالإضافة إلى صعود تيار منافس له داخل الحزب بزعامة وزير

الداخلية نيكولا ساركوزي.

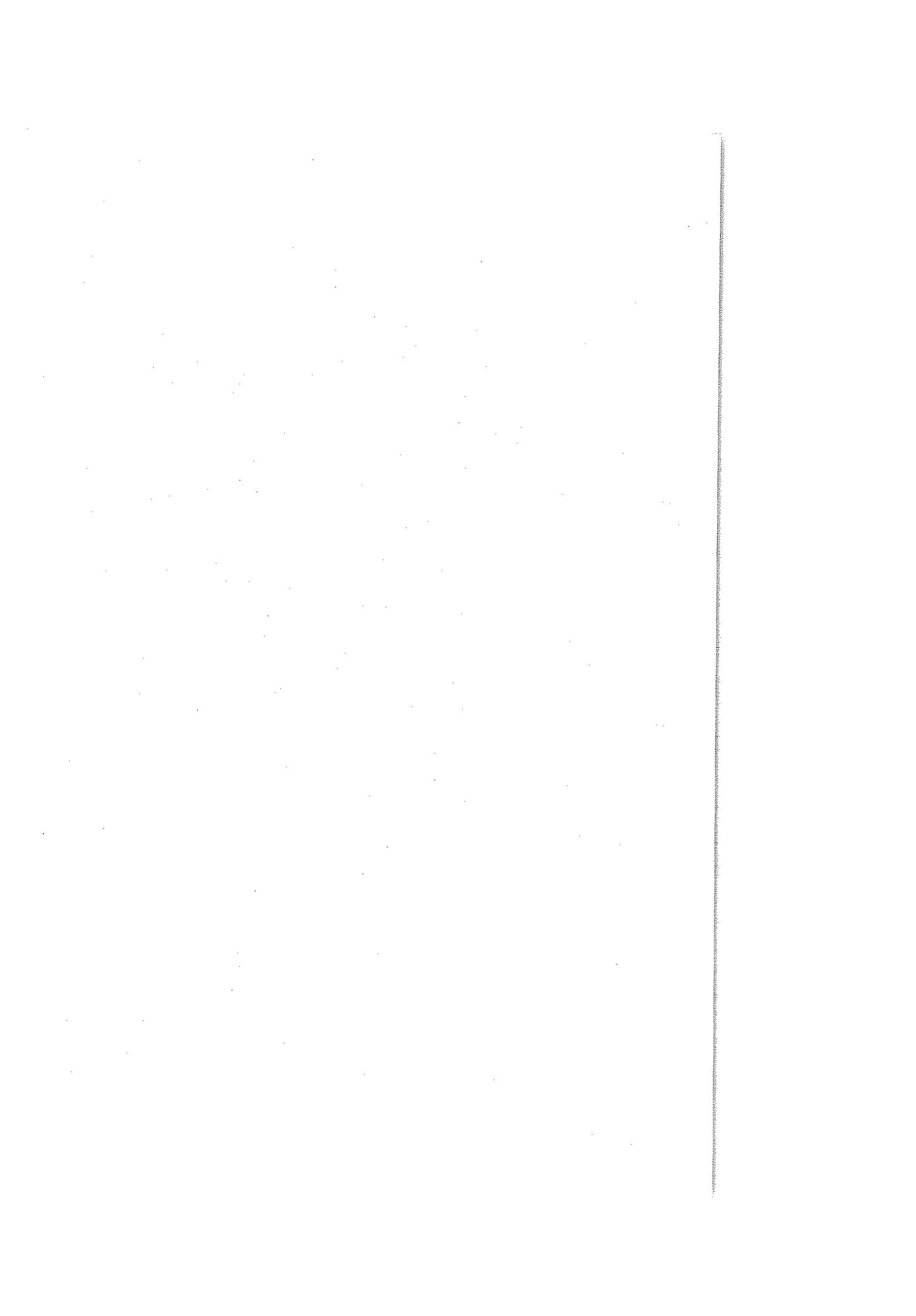
- فشل إستراتيجيته في لبنان وسوريا بعدم تطبيق دمشق لمقترحاته في تطوير نظامها وعدم تطبيق لبنان لمقررات مؤتمرات باريس.

- عرقلة إسرائيل الدائمة للمقترحات الفرنسية في الشرق الأوسط لا سيما إيجاد تسوية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بالإضافة لاتهام فرنسا من قبل تل أبيب بأنها ساعدت على تصاعد انتشار معاداة السامية في أوروبا.

هذه العوامل كلها تزامنت مع تغيير في تكتيك الإستراتيجية الأميركية في المنطقة نظراً للضغط اليومي للمقاومة في العراق والدور البارز لإيران عبر ملفها النووي. لذلك، تبنت واشنطن بقوة مشروع القرار رقم 1559 وكلفت دول أوروبا القديمة فتح الحوار مع إيران حول ملفها النووي. إنَّ الجهد الفرنسي في تثبيت قدراتها أمام القوة الأمريكية العظمى على أنَّها دولة كبرى وضعت باريس أمام معضلة معقدة وهي: إما أن تستمر بإستراتيجيتها من دون أن تناح لها الفرصة لتكوين نظام عالمي جديد تعرف كيف تتكامل فيه لتقاوم الهجمة الأمريكية، أو تتبع جهودها التي بدأتها منذ عقود لبناء أوروبا قوية ومتجانسة، خصوصاً بعد توسيع الاتحاد، آملة بذلك الاعتماد عليه. فهل أصبح المشروع الأوروبي خطراً بعد المتغيرات الحاصلة جراء حرب العراق؟ وهل ترى باريس فيه توجهاً مختلفاً لشركائها الأوروبيين عمّا كانت تعتبره حائزاً على أهمية تاريخية؟ وهل سيبقى الاتحاد الأوروبي عملاً اقتصادياً وقزماً سياسياً وعسكرياً كما تمنى له الولايات المتحدة؟ أسئلة بحاجة إلى ردود سريعة من جانب فرنسا وحلفائها في أوروبا.

المراجع

- 1 منذ منتصف القرن التاسع عشر مالت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العزلة ولم تتوسّع في علاقاتها خارج القارة، ولكنها أدخلت نفسها في حرب مع إسبانيا حول القضية الكوبية عام 1895 وانتصرت عليها انتصاراً سريعاً في البر والبحر وخضعت كوبا للإحتلال المؤقت إلى حين الاستقلال. وتنازلت إسبانيا لأميركا عن بورتوريكو وغواص كتعويض حرب، وكذلك عن جزر الفلبين مقابل عشرين مليون دولار. وبعد ثلاث سنوات أي سنة 1898 أدخلت نفسها مع بريطانيا حول حبود فنزويلا، وأعادت ترسيم حدود شبه جزيرة الأسكا رغم الإحتجاجات الكندية: أبدت واشنطن الاستعداد للتدخل في شؤون أميركا اللاتينية مثل نيكاراغوا وهايتي والمكسيك وجمهورية الدومينيكان، عندما لا تتفق مصالح هذه الدول مع مصالح الولايات المتحدة.
- 2 هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن الثامن عشر حتى الحرب الباردة، دار الأهلية للنشر، طبعة أولى عام 1991، ص 43.
- 3 دنيس أرتو، مسألة الديون بين الحلفاء وإعادة بناء أوروبا، منشورات شامبيون، باريس 1976-بالفرنسية.
- 4 جان باتيست دوروزيل، الإنحطاط 1932-1939، المطبعة الوطنية، باريس 1979.
- 5 المرجع نفسه بالفرنسية.
- 6 المرجع نفسه بالفرنسية.
- 7 سلسلة كتب بيار رونوفان حول تاريخ العلاقات الدولية باللغة الفرنسية.
- 8 تبانت المواقف في الاتحاد الأوروبي، منها الداعم بدون شروط للحملة الأمريكية بكافة أشكالها العسكرية والمالية والدبلوماسية مثل بريطانيا، ومنها مؤيد مع بعض التحفظات والشروط ويفضل تحديد أدق لأهداف الحملة في المساحة والمكان والزمان، مثل فرنسا.
- 9 يشير وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر بأن ظهور أطراف جديدة تمثل خطراً على المصالح الاقتصادية الأمريكية على المدى المتوسط والبعيد، مثل فرنسا وبعض الدول الأوروبية واليابان والصين، لذلك يجب السيطرة على منابع النفط لصون المصالح الأمريكية.
- 10 التجمع من أجل الحركة الشعبية.



**عالم متعدد الأقطاب:
روسيا تتحدّى تفرّد الولايات
المتحدة الأميركيّة**

الدفاع
الوطني

بعد سقوط جدار برلين في 9/11/1989، انهار الإتحاد السوفيافي الذي كان يشكل القطب الثاني مع الولايات المتحدة في النظام الدولي القائم على الثنائيّة القطبيّة، وتقلّصت رقعة الإتحاد السوفيافي إلى روسيا الإتحاديّة، مع ما رافق ذلك من انهيار اقتصادي وضعف سياسي وفوضى كبيرة في الفترة الإنقاليّة التي عاشتها روسيا الإتحاديّة خلال تحولها من الشيوعيّة إلى الليبراليّة.

علي حسين باكير*

❖ أولاً: روسيا (يلتسن):

لقد واجهت روسيا وريثة الإتحاد السوفيافي السابق، مأزقاً استراتيجياً مسّ دورها الدولي والإقليمي وفرض تحديات جمّة على منها المباشر، لاسيما في ضوء التطورات العسكريّة التي أخذت تحيط بها من كل جانب، وهي تطورات تجسّد حالة اندفاع أميركي عسكري غير مسبوقة، لا من حيث

* باحث في العلاقات الدوليّة

الأهداف ولا من حيث الآليات، ولا من حيث موقع الوجود العسكري نفسه، وهي الواقع التي تشمل جمهوريات وسط آسيا والقوقاز، وبدا العجز الروسي محسّداً في غياب البدائل وقلة الموارد وضعف الدولة الروسية مقارنة بالحالة الأميركيّة. وكان عليها طيلة هذه الفترة مراعاة التحوّلات الجيوسياسيّة الإقليميّة والدولية، وأن تتجّب قدر الإمكان أيّ مواجهات خارجيّة تعيق وقوفها على قدميها وترسّخ سلطتها المركزيّة التي ستؤمّن لها في ما بعد قوّة سياسية واقتصاديّة مهمّة، فكانت السياسة الخارجيّة الروسيّة وخصوصاً في عهد يلتسن متّوقة تماماً مع المطالب الأميركيّة والدولية.

وكان موقف يلتسن يمثل ذروة المفهوم القديم السائد في التفكير السياسي الروسي القائل بأن روسيا تنتهي إلى الغرب، و يجب أن تكون جزءاً من الغرب، وأن عليها أن تقلي قدر المستطاع الغرب في تطوره الحالي. و كان يلتسن صريحاً في تحصّله من الإرث الإمبراطوري الروسي ولا سيما في خطابه الشهير الذي ألقاه في 19 تشرين الثاني 1995⁽¹⁾.

وقد بدأ الإزدراء الأميركي والغربي لروسيا واضحاً لا سيما عندما كانت روسيا تستجدي المساعدات المالية الغربية إثر الفقر الكبير الذي طرأ عليها وعلى شعبها في تلك الفترة. وقدت روسيا في هذه المرحلة قوتها السياسية الدولية ونفوذها الإقليمي والدولي، وقد بدأ ذلك واضحاً إثر وقوفها مكتوفة الأيدي تنظر إلى حليفها ميلوزوفيتش وهو يزاح من السلطة في الحرب الأميركيّة على يوغوسلافيا عام 1997. وقد عملت أميركا حينها على احتواء

روسيا و اتّخذت العديد من الإجراءات للتعامل معها وفق ما يلى:⁽²⁾

- خلقت الولايات المتحدة رأياً عاماً بأنّ روسياً - كالإتحاد السوفياتي - تمثّل تهديداً لأوروبا الشرقية، وحولت الأمر من فوبيا الإتحاد السوفياتي إلى

فوبيا روسيا، كحجّة لتوسيع حلف الناتو جهة الشرق.

2- عملت الولايات المتحدة على جسّ نبض روسيا وذلك من خلال توجيه ضربات موجعة لحليفتها التقليدية صربيا في آذار / مارس من عام 1999.

3- حثّت الولايات المتحدة حلف الناتو بشدة على تقبّل الاستراتيجية الجديدة

خلال قمة واشنطن في نيسان / أبريل من عام 1999، والتي ترتكز على أساسين:
أولهما - زيادة القدرة على انتزاع حزام الفراغ العسكري الذي ظهر في دول شرق ووسط أوروبا ودول البلقان في أعقاب تفكّك الإتحاد السوفياتي،

وذلك عن طريق توسيع حلف الناتو شرقاً.

ثانيهما - سحب الغطاء الدفاعي من حلف الناتو تماماً وتحويله لمجرد أداة في يد الولايات المتحدة لاستعراض هيمنتها وتدخلها السافر في الشؤون

الداخلية لدول تقع خارج المنطقة الدفاعية للناتو.

4- إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تمزيق معاهدة الصواريخ الباليستية التي وقعتها مع روسيا عام 1972، على الرغم من المعارضة المتكررة لروسيا لذلك الإجراء. وتقوم الولايات المتحدة علناً بإجراء التجارب والبحث وتطوير تكنولوجيا الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ونشر أسلحتها عندما يحين الوقت، وذلك من أجل هدف مستقبلي وهو إضعاف قدرة روسيا عسكرياً.

5- قامت بالتدخل في شؤون روسيا الداخلية بشكل سافر.

روسيا (بوتين):

إختلف الوضع في عهد بوتين إثر مجئه إلى الحكم في عام 2000 وظهر ذلك بشكل خاص في السياسة الخارجية وإثر توقيعه لعقيدة الأمان الوطني

لروسيا ثم الوثيقة اللاحقة التي أقرّها الرئيس في 20 حزيران من العام نفسه المتعلقة بالعقيدة الخارجية الروسية⁽³⁾. وبدأت روسيا تسعى لاستعادة مجد الاتحاد السوفيافي الضائع محاولة تحقيق توازن بين المعارضة التدريجية الليّنة إزاء التوسيع الظاهر لحلف شمال الأطلسي في مناطق نفوذها السابقة، وبين المحافظة على علاقتها الحسنة بالولايات المتّحدة وكل من ألمانيا وفرنسا. وقد توافقت في تلك الفترة سياسة بوتين الهدافـة إلى تحديـث الجيش و خفض نفقاته عبر التخلص من الأسلحة النووية المكافـفة ومن الصواريـخ البالستـية⁽⁴⁾، مع توجـهـات الإدارـة الأميركيـة لـتحـريـد روسـيا من قـوـتهاـ النوـويـةـ التيـ تـعـتـرـ خـطـراـ منـ المنـظـورـ الأمـيرـكيـ، سـوـاءـ بـقـيـتـ فيـ خـدـمةـ الرـوـسـ أمـ اـنـتـلـتـ إـلـىـ أـيـديـ منـظـمـاتـ إـرـهـاـيـةـ وـدولـ أـخـرىـ نـتـيـجـةـ لـتـدـهـورـ الـوضـعـ الـاـقـتـصـادـيـ وـحـاجـةـ رـوـسـياـ إـلـىـ الـمـالـ.

فـفيـ هـذـاـ الإـطـارـ وـقـعـتـ رـوـسـياـ وـالـولـاـيـاتـ الـمـتـّـهـدـةـ مـعـاهـدـةـ تـخـفيـضـ الأـسـلـاحـ الإـسـتـراتـيـجـيـةـ الـهـجـومـيـةـ فيـ مـوـسـكـوـ فيـ 24ـ آـيـارـ /ـ ماـيـوـ 2002ـ مـمـاـ شـأـنـهـ أـنـ يـحـدـ مـنـ التـرـسـانـةـ النـوـويـةـ لـلـبـلـدـيـنـ لـتـكـونـ كـحـدـ أـقـصـىـ مـاـ بـيـنـ 1700ـ وـ2200ـ رـأـسـ نـوـويـ لـدـىـ كـلـ طـرـفـ حـتـىـ الـعـامـ 2012ـ. وـلـمـ تـكـنـ رـوـسـياـ قـادـرـةـ عـلـىـ إـتـلـافـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ الرـؤـوسـ مـنـ دـوـنـ الـمسـاعـدـةـ الـمـالـيـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ، مـمـاـ اـضـطـرـرـهـاـ لـلـمـحـافـظـةـ عـلـىـ عـلـاقـةـ جـيـدةـ بـالـولـاـيـاتـ الـمـتـّـهـدـةـ. وـاخـتـارـتـ رـوـسـياـ الـتـعـاوـنـ مـعـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـّـهـدـةـ وـالـوـكـالـةـ الـدـولـيـةـ لـلـطاـقـةـ الـذـرـيـةـ فيـ نـظـامـ ثـلـاثـيـ الأـطـرافـ، كـخـطـوـةـ سـابـقـةـ عـلـىـ مـحاـوـلـةـ تـعـبـئـةـ الـمـجـتمـعـ الدـولـيـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ الـتـموـيلـ. وـكـانـتـ مـجـمـوعـةـ الدـوـلـ الثـمـانـيـ الصـنـاعـيـةـ الـكـبـرـيـ مـنـ بـيـنـ الـمـشـجـعـينـ لـبـادـرـةـ التـعـاوـنـ الدـولـيـ فيـ هـذـاـ المـجـالـ، خـصـوصـاـ مـنـذـ قـمـةـ مـوـسـكـوـ فيـ عـامـ 1996ـ. وـفـيـ إـطـارـ التـعـاوـنـ مـعـ الـبـلـدـانـ الـغـرـبـيـةـ، يـجـبـ ذـكـرـ عـدـدـ مـنـ الـمـشـروـعـاتـ

- التي جرى تنفيذها خلال السنوات الأخيرة⁽⁵⁾. وبرز التعاون مع الولايات المتحدة من خلال المبادرات التالية:
- برنامج «نان - لوجار»، الذي سمي «التخفيض التعاوني للتهديد» في عام 1991.
 - برنامج «الشركة الصناعية» في عام 1994.
 - الاتفاق مع الولايات المتحدة بشأن البلوتونيوم في عام 1993.
 - اتفاق عام 1998 بشأن إعادة التدريب المهني في القطاع النووي (مبادرة المدن النووية).
 - اتفاق تمويل الإستخدام المدني لليورانيوم المخصب بدرجة عالية في عام 1999.
 - الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا حول التخلص من البلوتونيوم العسكري في عام 2000⁽⁶⁾.

وتُسْتَوِجُ هذا التعاون في نهاية المطاف بالتحالف الدولي ضد الإرهاب إبان أحداث 11 أيلول حيث وقفت روسيا جنباً إلى جنب مع أميركا وقدّمت جميع المساعدات الالزمة لها في إطار مكافحة الإرهاب و القضاء على نظام طالبان في أفغانستان. عند النظر إلى هجمات 11 أيلول / سبتمبر وتأثيراتها المختلفة، يصح القول المعروف بالنسبة لموسكو «رب ضارة نافعة». فالقيادة الروسية أدركت أن أمامها فرصة سياسية لا تعوض من أجل إعادة ترتيب العديد من الملفات وفقاً لمصالحها. وكان الأمر يتطلّب منها وبكل بساطة، إظهار التضامن الكامل مع الولايات المتحدة وإبداء الرغبة في التعاون معها لمكافحة الإرهاب الذي كانت موسكو تشكو منه دائماً، على خلفية نزاع الشيشان وفي موقع عديدة أخرى. كما كان عليها مساعدة واشنطن في

الحصول على تسهيلات في دول آسيا الوسطى، لاسيما في أوزبكستان وطاجيكستان، تمكّن قواتها من المشاركة الفعالة في الحملة العسكرية على أفغانستان. ولكن خلافاً للاعتقاد الذي ساد لبعض الوقت، بعد 11 سبتمبر، حول احتمال أن تصرف واشنطن النظر عن تنفيذ مشروع الدرع الصاروخية والانسحاب من معاهدة «إي.بي.أم»، فقد بدت الإدارة الأميركيّة أكثر تصميماً على إنجاز هاتين الخطوتين المترابطتين، إستناداً إلى التفويض المطلق الذي حصلت عليه من مختلف المؤسسات الدستورية بتوفير كل مستلزمات تحقيق الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة على العالم كله، وعدم التساهل مع أيّ قوة تحاول اعتراض طريقها. وفضلاً عن أنه لم تكن موسكو النية ولا الرغبة في خوض أيّ مواجهة مع واشنطن، فهي وجدت الظرف مناسباً لتحقيق نوع من تبادل الخدمات، ما يعينها على بلوغ أهدافها البعيدة والقريبة، وكانت تسعى لتحقيق أمور عدّة : الأمر الأول الذي هو المواجهة التي تخوضها في جمهورية الشيشان وتسبّب لها نزفاً بشرياً واقتصادياً تعجز عن تحمله لأمد طويل. وهي كانت تشكو باستمرار من أنّ أفغانستان تشكل مصدر الخطر الرئيسي عليها نظراً لتحرك المقاتلين بين أفغانستان والشيشان عبر دول آسيا الوسطى التي يقدم بعضها التسهيلات لهم. ووفقاً للاتهامات الrajجة فإنّ الولايات المتحدة بنفسها لم تكن بعيدة عن هذا النشاط المسلح المعادي لروسيا، وذلك من أجل زيادة الضغط عليها وإخضاعها وحملها وبالتالي على تقديم تنازلات إضافية في الملفات الرئيسية التي تهم واشنطن. وعلى ذلك فقد بدت معركة أفغانستان لموسكو بمثابة مصلحة الأميركيّة . روسية مشتركة، بحيث يحقق كل طرف الفوائد التي يتواхما منها⁽⁷⁾. وقد ذكر المستشار السياسي لمجلس الشيوخ

الروسي فلاديمير شوبين أنَّ الإقتراب الروسي من الولايات المتحدة بعد 11 أيلول لا يعني تخلي روسيا عن إقامة عالم متعدد الأقطاب ولا عن سياسة متشعبَّة المهام والأهداف للسياسة الخارجية⁽⁸⁾.

روسيا وسياسة المحاور الجماعية:

استمرَّت العلاقة الجيَّدة بين روسيا والغرب إلى أن جاءت الحرب الأميركيَّة على العراق التي شقَّت صُفَّ المجتمع الدولي، حيث عارضت روسيا هذه الحرب بشدَّة لدرجة أنها هددت ببداية باستخدام الفيتو في مجلس الأمن إذا ما لجأت أميركا إلى الأمم المتحدة لشنِّ الحرب على العراق. وقد بدا في تلك الفترة أنَّ روسيا أصبحت تتميَّز بقدر أكبر من الاستقلالية على الصعيد الإقليمي والدولي. وقد ترافق ذلك مع بروز سياسة روسية خارجية واضحة المعالم تقوم على تعزيز دور روسيا على الصعيد الإقليمي والدولي بحيث لا تخضع لأي هيمنة أو إبْتزاز، وتدعوي إلى عالم متعدد الأقطاب يسمح بجانب من المناورة والتأثير على مجريات الأحداث الدوليَّة ويرفض سيطرة الولايات المتحدة المنفردة على النظام العالمي⁽⁹⁾. وكان بوتين يدرك أنَّ قيمة التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتحدة في عام 2001 تبلغ 10 مليارات يورو في حين أنها تبلغ بين روسيا وأوروبا 75 ملياراً أي سبعة أضعاف ونصف الضعف، وهو ما يعني أنَّ بوسَع روسيا الاستغناء عن الولايات المتحدة، ولكنَّها لا تستطيع الاستغناء عن أوروبا، لذلك اقترح بصورة ضمنيَّة على أوروبا أن يعُوض لها النفوذ العسكري الأميركي، ويؤمن لها إمداداتها من الطاقة، حتى يكسب الطرف الأوروبي في مواجهة أميركا⁽¹⁰⁾.

وقد حاولت تشكيل العديد من المحاور والتحالفات لكسر هذه الهيمنة،

هكان من محاولاتها:

❖ أولاً: محور روسيا - فرنسا - ألمانيا

حاولت روسيا جاهدة ضد التحرّكات الأميركيّة تجاه العراق، ففعّلت دبلوماسيّتها الخارجيّة باتّجاه الأوروبيّين. وأدّى النشاط الروسي في هذا المجال إلى قيام محور روسي - فرنسي - ألماني معارض للحرب على العراق، تأكّد في توقيع الإعلان الثلاثي الروسي، الفرنسي، الألماني ضدّ الحرب في 10/2/2003⁽¹¹⁾. وقد أعلن الرئيس الروسي خلال مأدبة غداء أقامها على شرفه رئيس الوزراء الفرنسي جان بيير رافاران بتاريخ 11/2/2003 أنّ «روسيا لجأت مرات عدّة إلى استخدام حق النقض مشيراً إلى أنها ست فعل ذلك مجدّداً إذا لزم الأمر». وحاول بوتين التخفيف من الحلف مع المحور الأوروبي فقال إنّه «لا يهدف إلى خلق جبهة أو محور بل هو يشكّل خطوة أولى

في اتجاه خلق عالم متعدد الأقطاب»⁽¹²⁾.

وفي هذا الوقت تفاعلت فرنسا وألمانيا مع روسيا فعملت فرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن على عرقلة حصول الولايات المتحدة على الشرعية الدوليّة للحرب، وذلك من خلال:

1- التأكيد على أنّ قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن العراق لا تعطي أميركا تفوّضاً تلقائياً باستخدام القوّة، وأنّه إذا أرادت ذلك فعلتها استصدار قرار جديد.

2- فرنسا، ومن خلال التعاون مع روسيا، أجبرت الولايات المتحدة على تعديل مشروع القرار 1441 وجعله خالٍ من أي إشارة صريحة كتفويض لأميركا باستخدام القوّة.

3- التهديد الفرنسي باستخدام الفيتو إذا تم تأويل القرار 1441 بما يخدم رغبات أميركا وحلفائها.

في هذا الوقت كانت ألمانيا تتولى الحرب الكلامية والإعلامية ضدّ أميركا، فصرّح وزير الخارجية الألماني «يوشكا فيشير» أنّ الحلفاء الأوروبيين لا يسيرون في ذلك أميركا مثّما كان من أمر دول أوروبا الشرقية مع الإتحاد السوفياتي. وعندما وقعت الحرب، عملت كل من فرنسا وألمانيا وروسيا كجبهة واحدة للتأكيد على تأكيد عدم شرعية الحرب الأميركيّة ضدّ العراق⁽¹³⁾.

و في استفتاء نظمته الطبعة الأوروبيّة من مجلة «تايمز» الأميركيّة شمل 318 ألف شخص، قال 84% منهم أنّ الولايات المتحدة تشكّل الخطر الأكبر على السلام العالمي⁽¹⁴⁾. وعلى الرغم من ذلك إلا أنّ هذا المحور لم يستطع حتى إيقاف زحف أميركا على العراق رغم كل التدابير، ثم ما لبث الحلف

أن تبدّد و تركت روسيا لوحدها في مواجهة أميركا و ذلك للأسباب التالية:

1- إعادة كل من فرنسا وألمانيا لحسابهما في التعامل مع روسيا وقرارهما عدم الانجرار إلى خطوات غير محسوبة النتائج في وجه الولايات المتحدة الأميركيّة قد تضرّ بمصالحهما ومناطق نفوذهما المتبقية، خصوصاً وأنّ فرنسا قد تعرّضت لحرب شعواء على الصعد السياسيّة والاقتصاديّة كافة من قبل الأميركيّين، فما كان من الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلا أن تمنى «نصرًا سريعاً للأميركيّين في العراق»، فيما تعهدت ألمانيا بتقديم ما يسعها لمساعدة الأميركيّين لإنجاز مهمّتهم في العراق.

2- إدراك فرنسا وألمانيا مدى خطورة الموقف في حال التحالف مع روسيا، إذ أنّهما يعلمان أنّ أميركا تدرك مخاطر هذا المحور و هي تترصدّه في دراساتها الاستراتيجيّة . وقد تكلّم بريجينيسيكي (مستشار الأمن القومي

السابق) عنه في عام 1999 تحت عنوان «اختيارات حاسمة و تحديات كامنة» فقال: «هناك احتمال آخر بعيد، وإن توجّب عدم استبعاده نهائياً، يحمل إمكانية حدوث اصطدام أوروبياً أعظم يشتمل على توافق ألماني - روسي أو حلف فرنسي - روسي. وهناك سوابق تاريخية معلومة لكلا الحالتين، ومن الممكن تحقق أيٌّ منها ... ويمكن أن تعمل تسوية أوروبية - روسيّة على استبعاد أميركا من القارة»⁽¹⁵⁾. وهذا يستدعي هجوماً عنيفاً من أميركا لمنع هكذا تحالف و تحذير الأطراف منه ، وهذا ما حصل.

3- إعتبرت كل من فرنسا وألمانيا أنَّ الولايات المتحدة بقيادة المحافظين الجدد لا يمكن هزيمتها أو إقناعها بالحوار. وبعد سقوطصالح الفرنسية والألمانية في العراق لا يعود لدى روسيا أيٌّ شيء تقدّمه لهما، وبالتالي من الأفضل العودة إلى المظلة الأميركيّة والحصول على بعض المكاسب الإقليمية والدولية. وقد أصبح هذا الرأي إستراتيجية فرنسيّة - ألمانية، وهذا ما عكسه التحول في الموقف الفرنسي والألماني من سوريا وإيران ولبنان وكذلك القرار 1559 وال الحرب على الإرهاب حيث يبدو الانحراف والإذعان الفرنسي والألماني الكامل لأميركا واضحاً.

وقد انفردت الولايات المتحدة بروسيا، فحاولت تأديبها وابتزازها إثر تسريب الأميركيين لأخبار مفادها أنَّ روسيا كانت ما تزال تساعد الجيش العراقي وتتدبر بمعدات لوجستية ومناظير وأسلحة متقدمة، وأنَّها ساعدت في تهريب الرئيس العراقي عبر سفارتها في بغداد إلى الخارج. ولقد بيّنت الحرب أمرين لموسكو: أولاً، أنَّها مهما تعاونت مع الولايات المتحدة، فإنَّ واشنطن لن تغير طريقتها في محاولة إهمال صالح موسكو، إذ أنَّ لدى واشنطن رغبة جامحة للتصّرف بشكل أحادي. ثانياً، بإمكان

واشنطن الوصول إلى أهدافها على حساب موسكو وأطراف أخرى بسهولة. وهذا ما دفع روسيا «للتصرف» بدلاً من الانتظار أو التأخير، وسط تفاقم القوة الأميركيّة⁽¹⁶⁾.

♦ ثانياً: محور روسيا - العالم الإسلامي:

شتّت أميركا حملة انتقادات واسعة وشديدة على روسيا، فما كان من هذه إلا أن سعت إلى تشكيل تحالف من نوع آخر مع العالم الإسلامي لضمان ما تبقى من مصالحها ونفوذها في محاولة لإعادة فرز وتشكيل مختلف القوى والتحالفات، ولا سيما في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير. لذا أعلنت روسيا عن رغبتها بالانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب في آب من العام 2003 خلال زيارة بوتين لماليزيا، وأعقب ذلك زيارة هامة لولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى روسيا^{*}، حيث كانت الأخيرة تحاول إقناع السعوديين بعدم الاعتماد كلياً على التسلح الأميركي على الصعيد العسكري، وذلك لمواجهة التحديات المقبلة في ظل الحملات الأميركيّة الإعلامية الشديدة في تلك الفترة إزاء المملكة العربية السعودية، كما تم الاتفاق بين الطرفين على موضوع النفط بشكل موحد⁽¹⁷⁾. وكانت روسيا رفضت طلباً أميركياً يقضي بإيقاف تعاونها النووي مع إيران، واعتبر بوتين، في اتجاه تعزيز هذا التحالف مع العالم الإسلامي، أنّ حصار الرئيس الفلسطيني عرفات يعتبر خطأ يجب التراجع عنه. وأكّد على ضرورة حلّ القضية الفلسطينية بشكل عادل وعلى جعل خارطة الطريق قراراً دولياً صادراً عن مجلس الأمن، في محاولة من روسيا لكسر التقدّم الأميركي بالقضية وتخفيض الدعم الأميركي لإسرائيل في هذا المجال.

لكن تشكيل هكذا محور كان يواجه العديد من المشاكل المتعلقة بالعالم الإسلامي التي أعاقت فعاليته ودوره، ولم يصل في النهاية إلى الحد الأدنى

من التعاون المطلوب . و ذلك يعود للأسباب التالية:

١- تشتت العالم الإسلامي و تفككه إلى بلدان قطرية الإتجاه و المنظور بحيث أنها ترى أي مشروع توحيد خطاً على قدرتها لأنها حديثة العهد

. بـ.

٢- وجود تيارات عدّة متناقضة وفي غالبيها موالية للمشروع الأميركي في المنطقة. ووفقاً لرؤيّة جوزيف نايس في دراسته تحت عنوان «حدود القوّة الأميركيّة». فقد أصاب عندما قال «أنَّ كون أميركا قوّة عظمى لا يدفع الآخرين بالضرورة إلى تشكيل تجمّعات لمواجهة بل إنّها قد تدفعهم إلى أن يأتوا إليها صاغرين لطلب مساعدتها»^(١٨)، وهذا ما يحصل بالفعل ولا سيما من الدول الضعيفة

٣- سقوط الدول العربية ذات الاتجاه اليساري سابقاً والتي كانت موالية للاتحاد السوفييتي وبالتألي لروسيا، في سلسلة أميركا، ومنها ليبيا العراق.

٤- غياب الإرادة السياسية لدى الدول الإسلامية لمواجهة الولايات المتحدة، مع العلم أن بعض القوى الموالية تقليدياً لأميركا بدأت تزعجها ، مثل تركيا ، والبعض الآخر المعادي تقليدياً لأميركا ، بدأ يتقدّم بها في بعض الجوانب . مثل إيران وأفغانستان و العراق**.

❖ ثالثاً: محور روسيا - الصين - الهند

حاولت روسيا تشكيل مثلث استراتيجي روسي- صيني- هندي إثر فشل المحور الأوروبي . وكانت روسيا تعتقد أنَّ هكذا مثلث يضم ثلاثة بلدان نووية

وأكثر من 5,2 مليار نسمة، لا شكّ سيكون قادرًا على موازنة القوة الأميركيّة في السنوات القادمة وكسر تفرّد واشنطن بالنظام الدولي. وكانت فكرة تشكيل «مثلث إستراتيجي» اقترحاها لأول مرّة رئيس الوزراء الروسي السابق إيفيني بريماكوف عام 1998 ثم جاء مشروع الجنرال الروسي ليونيد إيفانوف في نيسان / أبريل 2001 وهو إنشاء تفاهم استراتيجي آسيوي يضم الصين والهند وروسيا إلى مجموعة شنغهاي**. وحاوت روسيا من خلال زيارة بوتين للصين في عام 2001 عقد تعاون إقليمي⁽¹⁹⁾ و من ثم سعت إلى تفعيله عندما تخلى الأوروبيون عنها عبر التأكيد على العديد من المطالب مع

الصين⁽²⁰⁾:

أولها: موقف البلدين من السياسة الأميركيّة ورفضهما لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة إلى الولايات المتحدة، و المعارضة مشروع الدرع المضادة للصواريخ التي تقييمها الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنّها ما تطلق عليه «الدول المارقة» مثل إيران وكوريا الشماليّة، وترى فيها الصين وروسيا تهديداً للأمن العالمي وتتجديداً لسباقات التسلح، لذا فهما يدعمان التمسّك بمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة البالлистية الموقعة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة عام 1972 باعتبارها أساس الاستقرار العالمي، واتفاقات الحدّ من التسلح بصفة عامة.

ثانيها: التعاون في مجال التقنيات العسكريّة حيث تعتبر الصين أكبر سوق للسلاح الروسي، و تستأثر بـ 40 % من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسيّة 70 % من إجمالي واردات الصين من الأسلحة. ثالثها: التنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى بهدف تحجيم نشاط الحركات الإسلاميّة في المنطقة ومكافحة تجارة المخدرات

وتهريب الأسلحة والتصدي للإرهاب والنزاعات الإنفصالية، وذلك في إطار مجموعة شنفهای الخماسية، التي تضم كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان إلى جانب روسيا والصين والتي نشأت في نيسان / ابريل 1996 مع توقيع معايدة أمنية بين الدول الخمس.

رابعها: تأكيد عدم تدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية . فقد أكدت الصين دوماً على أنّ قضية الشيشان هي من الشؤون الداخلية التي تتعلق بوحدة الأرضي الروسي، كما التزمت روسيا بتفادي إقامة علاقات رسمية مع تايوان، وأعلنت أنّ التبادل جزء لا يتجزأ من الصين، وبذلك يتفادي البلدان دعم الحركات الانفصالية في كل منهما.

خامسها: ويتعلق بتามي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. ففي عام 2000 بلغ التبادل التجاري بينهما نحو 7 مليارات دولار، وتعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا بعد ألمانيا والولايات المتحدة. ولا شك في أنّ الإمكانيات المتاحة للبلدين تتيح الفرصة لمضاعفة التبادل التجاري بينهما ولزيادة من التعاون في المجال الاقتصادي.

كل هذا يوضح عمق المشاركة الاستراتيجية بين روسيا والصين، وعدم اقتصرها على الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب، بل اتساعها لتشمل العديد من الجوانب الأخرى لا سيما الاقتصادية. ولكن برغم تامي العلاقات بين البلدين فإنها تظل عند حد المشاركة الإستراتيجية ولا ترقى إلى مستوى التحالف العسكري، وقد أكد الظرفان ذلك في أكثر من مناسبة، كما أكدوا أنها

لا تستهدف طرفاً آخر وإنما تأتي تلبية للمصالح المشتركة للبلدين. وعلى العموم لم تتجزّع مسامعي بوتين لثبت هذا المثلث، إذ أنّ بكين

رفضت الفكرة على اعتبار أن هكذا مثلث سيضعها مباشرة بمواجهة أميركا، بينما هي غير مستعدة لهكذا مواجهة. كما أن الصين غير متحمسة لكثير من القضايا الدوليّة، وأكثر ما يهمها هو أن تستكمّل قوتها الاقتصاديّة وتعمل على تطوير قدراتها الدفاعيّة. ويبدو أن الصين لم تكن ترغب في أن تتقدّم الصدفوف وتثير عدة قضايا أمام واشنطن في ذلك الوقت. وانضج ذلك خلال موقفها الأخير في تلك الفترة في مجلس الأمن حيث تركت لفرنسا وروسيا مهمة التصدّي لمحاولات أميركا ضرب العراق من دون اتخاذ موقف جديّ وحازم تجاه سياسة بوش الاستفزازية، واكتفت بالمراقبة لا أكثر⁽²¹⁾. إن المتابعة المتأمّلة لإنجازات الصين الاقتصاديّة والسياسيّة والتحليل العلمي لمراكز الدراسات الصينيّة التي أنشئت في بعض الجامعات البريطانيّة، أظهرت أن ذلك المارد الصيني سيظل ساكناً إلى أن تكمل الصين خطط التطوير السياسي والإconomicي بما يتماشى مع متطلبات العصر، مع تحديّث مستمر لقواتها المسلحة وتزويدها بالمعدات الإلكترونيّة

الحديثة شرط أن تتوافر ثلاثة شروط أساسية للصين، وهي:

أولاً: المحافظة على الاستقرار السياسي الداخلي فيها.

ثانياً: استمرار نموها الاقتصادي الذي بدأته منذ سنوات قليلة.

ثالثاً: الاتساع عنها عن عملية النمو الاقتصادي والبناء السياسي أية أحداث أخرى مهما كانت كبيرة (مثل غزو جزيرة تايوان) أو إقحامها في منافسة دولية أو المشاركة في عمليات عسكريّة إقليميّة، فيما بقي موقف نيودلهي غامضاً وغير واضح. يضاف إلى هذا أن الهند والصين ليستا على اتفاق ، ولديهما الكثير من المشاكل الحدوديّة والعسكريّة والإconomicيّة⁽²²⁾. كذلك فإن الهند في تلك الفترة كانت تسعى لزيادة تعاونها مع الولايات

المتحدة كي لا تستأثر باكستان بالدعم الأميركي كله، نظراً لحاجة واشنطن إليها في حروبها على الإرهاب، خصوصاً في أفغانستان. لذلك فإنَّ الهند كانت تعتقد أنَّ أي تحالف من طرفها مع الثنائي الروسي الصيني سيؤدي إلى إنهاء علاقاتها بالولايات المتحدة و تكون باكستان المستفيدة فيما تخسر الهند أيضاً قضية كشمير، لذلك حاولت أن توازن بين الطرفين دون الدخول في أحلاف غير واضحة المعالم و خطيرة التوجهات.

روسيا وسياسة المحاور الفردية:

خلال كل هذه المحاولات الروسية لإقامة محاور و تحالفات متعددة، كانت العلاقة بينها والولايات المتحدة الأميركيّة متوتّرة و يشوبها الشك و الخبث في التعامل والترصد. فلقد كان هناك فريق داخل الإدارة الأميركيّة لا يزال يعتبر أنَّ روسيا مصدر خطر، و عليه قام هؤلاء بتقسيم أوروبا من الناحية السياسيّة إلى ثلاثة مستويات كالآتي: الخصوم، والدول التي يمكن التغلب عليها، والحلفاء. وقالوا إنَّه من الطبيعي، أن تعدّ روسيا العدو الأول للولايات المتحدة الأميركيّة في أوروبا، حيث يعتبرها هؤلاء العائق الأكبر أمام محاولاتهم للسيطرة على الشؤون الأوروبيّة لفترة طويلة من الزمن. و تعتقد الولايات المتحدة أنَّه إذا استطاعت دولة أوروبية - يوماً ما - إظهار التحدّي للهيمنة الأميركيّة فستكون هذه الدولة هي روسيا بما تمتلكه من قدرات مادية وبشرية. ومجمل ذلك يؤكد بأنَّ العلاقات الروسيّة الأميركيّة تعاني من عدم الاستقرار وعنصر المفاجأة والتي تأتي غالباً من واشنطن . وبيدو الوضع وكأنَّه سياسة أميركيّة تحتفظ بأوراق تظهرها في ظروف تراها واشنطن مناسبة لتحقيق أغراض داخلية أو خارجية معينة. ولكن الشيء الواضح هنا

هو أنَّ واشنطن لا تقبل بسهولة دفاع موسكو عن صفتها كقوة عظمى وشريكه على قدم المساواة في تقرير مصير العلاقات الدولية باعتبارها عضواً دائمَاً في مجلس الأمن وتملك حق الفيتو. وهذا يعني أيضاً أنَّ الإدارة الأمريكية الجديدة تتمسك بالقطبية الواحدة في توجيه المنظمات الدولية وإقرار التدخل العسكري في مناطق من العالم وفقاً لصالحها وليس وفقاً للأغراض الحقيقية من هذا التدخل كحفظ وصيانة الأمن والسلام الدوليين وبقرار وإشراف الأمم المتحدة⁽²³⁾.

أمام هذا الواقع وإثر فشل جميع المحاولات الروسية السابقة لتحقيق محور أو تحالف قوي ودائم في وجه الولايات المتحدة يدفع إلى تحقيق كلمة روسيا السحرية «عالم متعدد الأقطاب»، سعت روسيا هذه المرة إلى إستراتيجية جديدة تقوم على اجتذاب جميع الدول الناقمة على الولايات المتحدة والتي لا تجمعها روابط إقتصادية قوية بها ولا مصالح كبيرة (عكس ما كان قائماً بالنسبة للدول التي تم اقتراحها سابقاً لتشكيل المحاور)، وإقامة علاقات وثيقة معها ودعمها في المجالات كافة على أمل الوصول إلى تحالف معها يحدُّ من هيمنة الولايات المتحدة المنفردة على العالم. وتعتبر كل من البرازيل والهند وتركيا وإيران وسوريا وكوريا الشمالية وكوبا وفرنسا (إلى حدٍ ما) وبعض الدول الأخرى (حسب معطيات المرحلة القائمة) مثل الصين وألمانيا وبعض الدول الإسلامية والأفريقية مثالاً على ذلك وأبرز مساعي روسيا في هذا السياق كانت من خلال:

﴿أولاً: التعاون الروسي- البرازيلي﴾

كانت أول خطوة روسية في هذا المجال باتجاه البرازيل (أكبر دولة في

أميركا الجنوبيّة) حيث قام الرئيس الروسي بوتين بزيارة تاريخية للبرازيل في شهر نوفمبر 2004⁽²⁴⁾ على اعتبار أنَّ البرازيل تشكّل رأساً قيادياً للدول المهمّة المعارضة للنفوذ الأميركي في أميركا اللاتينيّة. ودعم بوتين حق البرازيل في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وتمَّ الاتفاق على زيادة التعاون الروسي البرازيلي على الصعيد النووي واعتبرت روسيا في تصريح لبوتين أنَّ البرازيل يحقّ لها تطوير قدراتها النوويّة السلميّة. هذا وتعتبر روسيا أنَّ تعاوناً كبيراً مع البرازيل يعني دخول كل من فنزويلا وكوبا ومعظم دول أميركا اللاتينيّة في هذا الإطار على اعتبار أنَّ البرازيل، كأكبر نفوذ سياسي واقتصادي بالمنطقة، بسعها جرّ الجميع معها خصوصاً أنها تحاول مواجهة النفوذ الأميركي في أميركا الجنوبيّة. إذ أنَّه وعقب نجاح داسيلفا في انتخابات الرئاسة البرازيلية تصاعدت الحملات الرافضة في الولايات المتحدة لوصوله إلى الحكم محدّدة من تولي يساري شيعي رئيس أكبر دولة في أميركا اللاتينيّة على الأمان والاستقرار في أميركا اللاتينيّة⁽²⁵⁾. وبالتالي فإنَّ نجحت روسيا في تفعيل علاقاتها مع البرازيل فهذا يعني أنَّها نجحت في اختراق الحديقة الخلفيّة للولايات المتحدة وهذا يعدّ ضربة كبيرة لنفوذها هناك. خصوصاً أنَّ البرازيل في خلاف كبير مع الولايات المتحدة حول العديد من القضايا أبرزها⁽²⁶⁾:

1- إقامة منطقة تجارة حرة بين الأميركيتين و التي تتبعها أميركا وترضها البرازيل التي تؤكّد أنَّ لـ «ميركوسور» ... الأولوية المطلقة في سياسة البرازيل الخارجية.

2- الحرب ضدَّ الإرهاب، حيث رفضت البرازيل أيضاً الحملة العسكريّة الأميركيّة على العراق وأبلغت ذلك موفد الرئيس بوش إليها دونالد

رامسفيلد مباشرة وهو ما أثار سخط الولايات المتحدة.

3- الأمن الإقليمي لأميركا لجنوبية، حيث تعتبر الولايات المتحدة أنها المسؤولة والشرفية عليه وعلى الجميع الإنصياع لها، وتحتّم تحالف برازيلي كوفي فنزويلي يقصي نفوذها الاقتصادي والسياسي من المنطقة في ظل شكوك من وجود سيناريو يقوم على تقديم كوبا وفنزويلا الدعم للبرازيل من أجل تفعيل برنامجها النووي وهو ما يهدّد الأمن القومي للولايات المتحدة.

وبالتالي فإنّ هذه المحاور تتلاقى أيضاً مع سياسة روسيا في مواجهة أميركا، إلا أنّ التعاون مع البرازيل لم يصل إلى مراحل متقدمة بانتظار المستقبل.

♦ ثانياً: التعاون الروسي - الهندي:

وتلت تلك الزيارة زيارة أخرى لبوتين إلى الهند (أكبر دولة في جنوب آسيا) ضمن هذه السياسة الجديدة، حيث تمّ اعتماد ذات التوجّه السابق وهو دعم روسيا للهند بحقّها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ويبدو أنّ روسيا كانت تسعى عبر هذه الطريقة إلى مواجهة الإنفراديّة الأميركيّة بطريقة شرعية عبر لعبة مجلس الأمن، إذ لا شك أنّ دخول هكذا دول في مجلس الأمن كأعضاء دائمين سيشل حركة الولايات المتحدة وديبلوماسيتها أو يصعبها في أقل حد ويعيق هيمنتها الدوليّة، وطرحت روسيا على الهند زيادة التعاون العسكري خصوصاً وأنّ الأخيرة تعتبر سوقاً كبيرة للسلاح الروسي الذي يعتبر مشكلة بدوره للهيمنة الأميركيّة، حيث «استأثرت روسيا وحدها بحوالي 36% من إجمالي مبيعات العالم من

الأسلحة خلال عام 2002، لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ولتنقدم بذلك على غيرها من الدول الغربية بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين مصدري الأسلحة، بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد حظيت الهند والصين بحوالي 85% من الصادرات الروسية من الأسلحة»⁽²⁷⁾، ولعل هذا يفسّر حرص القيادة الروسية على تطوير العلاقات مع هاتين الدولتين. ويقول البعض بأنَّ العلاقات الروسية الهندية لن تشهد تطوراً مثيراً نظراً للخيارات المحدودة المتاحة للدولتين للمناورة على المسرح العالمي، بل سيقتصر الأمر إلى حد كبير على شراء الهند للأسلحة التي تحتاج إليها من روسيا، وشراء روسيا منها المواد الاستهلاكية كالشاي والأغذية الأخرى الرخيصة (بالمقايضة). وهذا يناسب الدولتين إذ كلتاهمما تعاني من ضائقة إقتصادية وهما في حاجة ماسة إلى أسواق أجنبية⁽²⁸⁾. لكن يبدو أنَّ الهند غير مستعدة لتفعيل علاقاتها إلى هذا المستوى المتقدّم خصوصاً وأنَّ علاقاتها بإسرائيل متقدمة جدّاً. وتهدف الهند من تعاونها مع إسرائيل إلى تطوير وتحديث قدراتها العسكرية في مواجهة باكستان، والإستفادة من خبرة إسرائيل العسكرية، كما تنظر الهند إلى إسرائيل باعتبارها البوابة إلى الولايات المتحدة، والتي تسعى الهند إلى توثيق علاقاتها بها في المجالات كافة⁽²⁹⁾. وبالتالي فإنَّ حلفاً مع روسيا سيفقدها عنصر إسرائيل الذي لا يمكن الإستغناء عنه في هذه المرحلة، كما أنَّ الهند ترى أنَّ موسكو هي أقرب إلى الصين منها إليها، لذلك تحاول إحداث نوع من التوازن في العلاقات لا سيما وأنَّ الصين مرشحة للصدام مع الهند مستقبلاً، فإذا كانت موسكو تأخذ منحى الصين، فعلى الهند الإستعانة بالولايات المتحدة.

♦ ثالثاً: التعاون الروسي - التركي:

الخطوة الثالثة في هذا التوجّه كانت صوب تركيا، حيث قام الرئيس الروسي بوتين في 6/12/2004 بزيارة أكثر من تاريخية إلى تركيا (التي طالما اعتبرت روسيا خطرًا عليها وفق النظام الدولي السابق) هي الأولى على الإطلاق لزعيم روسي حقيقي منذ أن أقامت موسكو علاقات دبلوماسية رسمية مع الدولة العثمانية في العام 1492. وقد بدا واضحًا أنّ روسيا تريد أن تظهر لواشنطن أنّ بمقدورها اجتذاب حلفاء سابقين لها ومن ضمنهم الأتراك الذين لطالما لعبوا دور الجدار الفاصل بين روسيا وحلف شمال الأطلسي على مدى نصف قرن. كما أنّ هذه الزيارة عمدت إلى تعزيز التعاون في المجالات كافة لا سيما السياسية والإقتصادية مع إمكانية تعاون من أجل بناء محطّات للطاقة النووية في تركيا. وتعتقد روسيا أن هكذا تعاون مع أهم دولة في المنطقة هي صلة الوصل بين آسيا وأوروبا من شأنه إحياء تحالف روسي- إسلامي في مواجهة الغرب (أمريكا) خصوصاً أنّ هكذا تحالف كان قد دعا إليه منذ القدم المتنور جمال الدين الأفغاني الذي كاد أن يقنع السلطان عبد الحميد به، إلا أنه لم يلبث أن دفع حياته ثمناً لذلك عندما اغتاله الإنكليز⁽³⁰⁾.

المحاور الجيوبيوليتيكية:

«أولاً: محور موسكو - برلين:

كان المفكّر الروسي ورئيس خبراء الجيوبيولتيكا التابع للمجلس الإستشاري المتخصص بشؤون الأمن القومي التابع لرئاسة مجلس النواب الروسي «الكساندر دوغي» إقترح عدداً من الإستراتيجيات الجيوبيوليتيكية التي ينبغي على روسيا اتباعها في حال أرادت الوقوف أمام الولايات المتحدة

واستعادة مجدها الإمبراطوري السابق. ومن بين هذه الاستراتيجيات إقامة محور موسكو - برلين كمقدمة لتحالف بين روسيا وأوروبا (أوراسيا) على اعتبار أنَّ ألمانيا والشعب الألماني فقط (كما يقول الكاتب) يتمتعان بجميع الخصائص الالزامية لتحقيق التكامل الفعال لهذه المنطقة (الإرادة التاريخية، الاقتصاد المزدهر، الوضع الجغرافي ذو الأفضلية.....)، وعلى اعتبار أنَّ ألمانيا في قلب أوروبا كانت تقف تقليدياً في وجه إنكلترا مشتبهاً إياها بقاعدة أميركية بحرية. ويضيف أنَّ أوروبا لا تملك بمفردها المقدرة السياسية والعسكرية الكافية لتصل إلى الاستقلالية الحقيقية عن الهيمنة الأطلسية للولايات المتحدة، كما أنَّ الإمبراطورية الأوروبيّة بدون روسيا ليست عاجزة فقط عن أن تنتظم بصورة كاملة مدارها الاستراتيجي إزاء نقص قدراتها العسكريّة ومبادرتها السياسيّة ومواردها الطبيعية، بل أنها لا تملك بالمعنى الحضاري المثل والتوجهات الواضحة لمقاومة الهيمنة الأميركيّة. ولذلك فإنَّ إقامة محور موسكو - برلين يمكن له أن يحلّ مجموعة كاملة من المشاكل البالغة الأهميّة. ويمثل هذا المحور تحقق روسيا الوصول المباشر إلى التقنيّات العالية النوعيّة، وإلى التوظيفات الهائلة في التصنيع، وتحصل على المشاركة المضمونة لأوروبا في الصعود الاقتصادي بالأراضي الروسيّة. ومقابل هذه الشراكة تتلقى ألمانيا تغطية إستراتيجية من موسكو تضمن لها التحرر السياسي من هيمنة الولايات المتحدة، واستقلالاً في الموارد الطبيعية عن احتياطات الطاقة في العالم الثالث والتي تسيطر عليها الكتلة الأطلسية بحيث لا تترك لألمانيا فرصة البقاء عملاً اقتصادياً من جهة، وقزماً سياسياً من جهة أخرى، فيما تخلّص روسيا من كونها عملاً سياسياً فقط وقزماً اقتصادياً هي الأخرى⁽³¹⁾.

لكن يبدو أن الدعوة لقيام هذا المحور لم تلق صدى لدى الألمان خصوصاً في ظل الانخراط في المجموعة الأوروبيّة للإتحاد الأوروبي كما أنّ ألمانيا لا تزال تعتقد أنّ الولايات المتحدة قويّة كفاية لتدمير أي محور أو للاحاق الأذى بها على الأقل، خصوصاً وأنّ ألمانيا علمت ذلك إثر الانقلاق الروسي الفرنسي الألماني قبل الحرب على العراق، ومع ذلك لم تتمكن حتى من إدانة تصرف الولايات المتحدة غير الأخلاقي والمخادع، أو التأثير عليه، لذلك تحرص ألمانيا على إبقاء علاقتها حسنة بواشنطن.

♦ ثانياً: محور موسكو - طهران:

من وجهة نظر الشوابت الجيوسياسيّة، تتمتع إيران دون شك بالأولوية لأنها تستجيب لجميع المعايير الأوروبيّة؛ فهي دولة قارية كبرى ترتبط ارتباطاً شديداً بآسيا الصغرى، وهي معادية لأميركا، وتقليدية ، وتركتز في الوقت نفسه على الاتجاه السياسي الاجتماعي. وعلى الأرض، تحتل إيران ذلك الموقع الذي يجعل من محور موسكو - طهران قادرًا على أن يحلّ عدداً ضخماً من المشاكل، إذ بإدخال إيران قطباً جنوبياً، يمكن لروسيا أن تتحقق على الفور الهدف الإستراتيجي الذي ما انفكّت تسعى إليه (بطريق خاطئة) منذ بضع مئات من السنين وهو الخروج إلى المياه الدافئة، ولذلك فإنّ روسيا تسعى دائماً إلى توثيق علاقاتها بإيران على الصعيد كافةً وصولاً إلى الهدف المنشود، وهو الوصول الاستراتيجي إلى الشواطئ الإيرانية والقواعد الحربيّة - البحريّة بالدرجة الأولى. وبذلك يكون محور موسكو - طهران قد اخترق «الأناكوندا» دفعة واحدة في أضعف نقاطها⁽³²⁾، وفتح لروسيا آفاقاً لا حدود لها بغية الحصول على جسور جديدة لبلغ المياه الدافئة وبالتالي

إختراق مناطق النفوذ الأميركية القائمة على تخومها. ولكن الوصول إلى تحالف وثيق بهذا الشكل مع إيران يتخلله مشاكل وصعوبات عدّة منها:

1- إن إنشاء تحالف وثيق مع إيران يعني أن روسيا قد تخلت عن الورقة التركية، إذ لا يمكنها الدخول في هكذا حلف من دون أن يزعج ذلك تركيا، وهذا ما لا تقبله روسيا خصوصاً في وقتنا الحالي نتيجة متطلبات المرحلة (الزيارة التاريخية لبوتين إلى أنقرة). فروسيا تحتاج إلى تركيا من أجل المسألة الشيشانية إذ قد تساعد على حلّها في ظل وجود جالية كبيرة من أصل شيشاني في تركيا، كما أن التعاون مع تركيا يعني إمكانية سحب البساط من أميركا من خلال الإستحواذ على حلفائها السابقين واحتراق حلف شمالي الأطلسي. أما خسارة تركيا فتعني أن روسيا خسرت البوسفور والدردنيل. أضف إلى هذا أن روسيا تعد الشريك التجاري الثاني لتركيا، ومن المتوقع أن يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما في فترة وجيزة 25 مليار دولار، مع العلم أنه يبلغ اليوم حدود الـ 10 مليارات دولار، « بينما بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران أواخر عام 2003 الـ 300 مليون دولار»⁽³³⁾. ولذلك من المستبعد أن تضحي موسكو بكل هذه المكتسبات لصالح التحالف مع إيران لا سيما وأن كسب تركيا يعني كسب كل آسيا الوسطى والقوقاز (الشعوب التي تتحدى التركية).

2- صحيح أن روسيا ترى في التوجه الإيراني معاداة لأميركا، لكنها وفي الوقت نفسه تتخوف من البراغماتية الإيرانية التي قد تدفعها في حال تحسّن علاقاتها مع أميركا (وهذا غير مستبعد في ظل تلاقي مصالح الطرفين في كثير من الملفّات والقضايا مثل إزاحة طالبان وصدام ومكافحة

الإرهاب....الخ) إلى زعامة المنطقة إقليمياً بالتوافق مع أميركا بحيث تعود إيران إلى لعب الدور الذي كانت تلعبه أيام الشاه. ومن هذا المنطلق ترى بعض الأوساط في روسيا «أنه لا يمكن السماح بأن يصبح الجيش الإيراني بواسطة السلاح الروسي أقوى من الجيش الروسي نفسه. إذ أن مصالح الدولتين قد تتبدل فتجعلهما في مستقبل قريب في خندقين متقابلين»⁽³⁴⁾.

- إن روسيا كانت تعتمد على إيران لأنها كانت تضخ لها الأموال الازمة من خلال صفقات الأسلحة في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الروسي يعاني من أزمات كثيرة، ولكن تحسن الوضع الاقتصادي في روسيا ولا سيما أنها دولة نفطية سيؤدي إلى تخفيف الاعتماد على هذا الجانب في التعامل مع إيران، أضف إلى هذا أن هناك تخوفاً روسيّاً من توافق إيراني أميريكي في ظل التكتم الإيراني عن هكذا مواضع والذى غالباً ما يتم الكشف عنها بشكل مفاجئ، وكان آخرها على سبيل المثال صفقة شركة هاليبييرتون الأمريكية⁽³⁵⁾ مع إيران، على الرغم مما يقال عن العقوبات الأميركيّة الإقتصاديّة على إيران، ولذلك فإن روسيا تظل حذرة من المفاجآت الإيرانية.

التجاذب الأميركي - الروسي و ردود الفعل:

على العموم أثار التحرّك الروسي في إطار إقامة تحالفات على الصعيد الدولي والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، العديد من التساؤلات حول حقيقة هذا التوجه، وما إذا كان يمثل إحياء لدور الخارجية الروسية، وعودة للدور الروسي في الشؤون الدوليّة والإقليميّة، وإلى أي مدى يمكن توظيف ذلك في كسر الأحادية القطبية أو الاستفادة منه لخدمة مصالحنا

وقضاياً. وفي هذا الإطار قوي الفريق الذي يدعو إلى إضافة الخطر الروسي إلى الخطر الإسلامي «الإرهابي» داخل الإدارة الأميركيّة، وقد استندوا إلى أنَّ روسيا تشكّل خطراً على الهيمنة الأميركيّة على العالم، خصوصاً وأنَّها مازالت تمثل قوّة عسكريّة تقليديّة ونووية تحولها تنفيذ سياساتها، ولذلك فإنَّه يجب تحجيم روسيا وعدم السماح لها بالعودة لاستعادة مجده الاتّحاد السوفياتي، وذلك بانتزاع مناطق نفوذها الحاليّة وابتزازها قدر الإمكان. فكان أن ظهرت المشكلة الأوكرانيّة التي كانت بمثابة القضية التي قسمت ظهر البعير.

الأزمة الأوكرانيّة وتداعياتها:

في هذا السياق قال ديفيد فيرم (الكاتب السابق لخطابات بوش وهو إيديولوجي مؤيد لنزعنة المحافظين الجدد ومدافع شرس عن التعزيز الوقائي للإمبراطورية الأميركيّة): «تشكل روسيا مع أوكرانيا الإمبراطورية الروسيَّة التي لا يمكن أبداً أن تكون ديمقراطيَّة». وقد أثارت الأزمة الأوكرانيَّة وقيام المخابرات الأميركيَّة «السي أي إيه» بدعم المعارضة الأوكرانيَّة وزعيمها فيكتور يوشينكو ضدَّ النظام الموالي لموسكو برئاسة فيكتور يانكوفيتش وإسقاطه، موجة غضب عارمة لدى الكرملين والدولما الروسي وأيقظت حساسية الاتّحاد السوفياتي السابق إزاء أميركا، وقد ساءت إثر ذلك العلاقات الروسيَّة الأميركيَّة كثيراً وشنَّ الطرفان موجة تصريحات عنيفة ضدَّ بعضهم البعض. وركّزت الهجمات الأميركيَّة على النظام السياسي لموسكو ووصفته بالسلطيِّ والاستبدادي والمحتكر لجميع السلطات والصلاحيّات والخانق للحرّيات، وقد ندد كولن باول بما سمّاه سيادة

السلطة الروسية في اجتماع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا الذي انعقد في العاصمة البلغارية صوفيا. في حين اعتبر بوتين أنَّ الغرب يتدخل لتحويل الانتخابات في أوكرانيا ونتائجها بما يخدم مصالحها. وكان الرئيس الروسي قد اتهم العالم الغربي والولايات المتحدة «بممارسة الديكتاتورية في إدارة شؤون العالم مغلقة بعبارات جميلة عن ديموقратية مزعومة». كما هاجم الغرب الذي يعمل على تقسيم أوكرانيا ويعاقب معارضيه بالصواريخ والقنابل كما حدث في بلغراد. واتهم بوتين الغرب كذلك بالقيام «بمحاولات خطيرة لإعادة تصنيع حضارة متعددة الأوجه خلقها الله، وذلك من أجل جعلها حضارة معاصرة وفقاً لمبادئ عالم أحادي القطب»، وانتقد بوتين الديكتاتورية الأمريكية صراحة⁽³⁶⁾. وقد بدلت هذه التصريحات وكأنَّها تعود إلى مرحلة الحرب الباردة لا إلى مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ما يعطي انطباعاً قوياً بأنَّ روسيا أصبحت جاهزة لتفعيل جميع محاولاتها السابقة لخلق «عالم متعدد الأقطاب» في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

♦ التلويع الروسي بالورقة النووية: (روسيا تذكر بأنَّها قوة نووية)

وازاء مراقبة روسيا لمحاولات الغرب السيطرة على بلدان مثل مولدافيا وجورجيا وأوكرانيا، اعتبرت روسيا أنَّ الغرب يريد محاصرتها من جديد وهو ما لن تسمح به، مما دفع بوتين إلى الإعلان عن قرب امتلاك روسيا لأنظمة أسلحة نووية جديدة غير موجودة عالمياً، وذلك لتذكير الجميع بأنَّ روسيا قوة لا يستهان بها ولا يجب إخراج العامل النووي من المعادلة أثناء التعامل معها، وجاء إعلان بوتين هذا بعد أن قدم له وزير الدفاع سيرجي إيفانوف تقريره تحت عنوان «مسائل ملحّة بخصوص تطوير القوات المسلحة الروسية».

وفي هذا التقرير وعد الوزير بعدم التهديد بالحرب، إلا أنه أشار في الوقت نفسه إلى استعداد روسيا للتعامل مع الأسلحة النووية كأسلحة هجومية، ولم يستبعد التقرير إمكان قيام روسيا بضربات وقائية ضد أعدائها المحتملين. كما حذر التقرير حلف شمال الأطلسي من أن موسكو قد تعيد النظر في عقidiتها العسكرية، وخصوصاً في مجال الأسلحة النووية، إذا استمر الحلف في تبنيه لعقيدة الهجومية التي تعود لفترة الحرب الباردة. وقد فهم المراقبون هذا الإعلان على أنه تهديد للولايات المتحدة ودول الناتو كونها هي العدو المحتمل.

وادعى إيفانوف في التقرير أن بلاده تواجه تهديدات جديدة مثل التدخل في شؤونها الداخلية من قبل دول أجنبية، أو منظمات تدعمها دول أجنبية. وفي تصريح خلال اجتماعه مع كبار قادة القوات المسلحة الروسية آنذاك قال بوتين: إن روسيا تمتلك إحتياطياً كبيراً من الصواريخ الإستراتيجية القادرة على اختراق أي شبكة دفاع صاروخي (في إشارة إلى سعي واشنطن بناء شبكة دفاع صاروخي وهو خلاف معاهدة الدفاع الصاروخي (أي بي إم) الموقعة مع الاتحاد السوفيتي (في 26 أيار / مايو 1972، والتي انسحب منها بوش في 14/12/2001 من جانب واحد). وأضاف بوتين أن هذه الصواريخ ستوضع في الخدمة بدلاً من الصواريخ المنصوبة حالياً. وقال «إن كل عمليات التحديث ستلبّي المصالح القومية الروسية وستجاوب مع الوضع

الدولي العام»⁽³⁷⁾.

تركَت الأزمة الأوكرانية تأثيراً بالغ السوء على العلاقات الروسية الأمريكية، مما زاد من إصرار روسيا على الاستمرار في سياستها الأخيرة الساعية إلى جذب الناقمين على الولايات المتحدة، لذلك راحت موسكو

تفتش عن الحلفاء القدامى وتحاول تشكيل جبهة مضادة تتيح لها مجالاً للمناورة في مواجهة الإستفزازات الأميركيّة التي لا تتوقف عند حدود. ومن حسن حظ سوريا أنها تحولت مؤخراً إلى مركز رئيسي لمحاولات الروسيّة لإحياء التحالفات القديمة وبعث الحياة في محور دفاعي جديد؛ إذ تحدّث الولايات المتحدة وإسرائيل عن صفقة أسلحة روسيّة لسوريا تتضمّن عدداً غير محدد من صواريخ (إس إيه 18) التي تطلق من على الكتف، وصواريخ أرض / أرض من طراز (اسكدرئي) مما أثار سخط الطرفين لما قد تشكّله هذه الصفقة من خلل في ميزان القوى الراهن بين سوريا وإسرائيل، وهو ما لا تسمح به أميركا مطلقاً لا سيما وأنّ مثل هذه الأسلحة كانت سبباً في خسارة الإتحاد السوفياتي في أفغانستان وتوريط أميركا في المستنقع العراقي. وقد أثارت هذه المعلومات أزمة في العلاقة مع إسرائيل ناهيك عن تأزم الموقف أصلاً مع أميركا⁽³⁸⁾.

وقد تزامن ذلك مع تعيين كوندوليزا رايس رسماً في وزارة الخارجية، وبدا من الواضح أنّ الدبلوماسيّة الأميركيّة بقصد التغيير والتبدّل حيث بات من المتوقع أن يعمل فريق «رايس» الحازم على مواجهة روسيّا بجرأة. لكن الشرق الأوسط سيكون بالطبع أكثر المناطق التي ستشهد جانباً جديداً من هذا الصراع. فقد لعبت «رايس» دوراً رئيسياً في صناعة السياسة الأميركيّة نحو الإتحاد السوفياتي سابقاً. والمعروف أنّ «رايس» اختارت فريقها بشكل دقيق، ولعلّ أبرزهم ممثل التجارة الأميركيّة روبرت زويлик، والسفير الأميركي في منظمة حلف شمال الأطلسي نيكولاوس حروق وروبرت جوزيف من مجلس الأمن القومي، وكل هؤلاء اشتغلوا على الملف الروسي، لذلك يبدو أنّ المواجهة التي حصلت إزاء أوكرانيا ستكون البداية فقط⁽³⁹⁾.

وكانت رايس هاجمت روسيا في خطابها عندما قالت «إنَّ الطريق إلى الديمقراطية وعرٌ في روسيا»، فرَّد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنَّه ينبغي على الذين يرون في تعزيز سلطة روسيا انحرافاً نحو الإستبداد أن يدركون أنَّ العالم في حاجة إلى روسيا قوية، رافضاً الإنقادات الأمريكية حول الطريق الديمقراطي «الوعرة» في روسيا⁽⁴⁰⁾.

خاتمة:

في نهاية المطاف يبدو أنَّ روسيا من أكثر الدول التي سعت لإقامة نظام متعدد الأقطاب على الرغم من مطالبة الآخرين به أيضاً مثل ألمانيا وفرنسا، ولكن يبدو أنَّهم يفضلون رؤية أميركا تفرق في العراق أولاً وتنهزم وتنهار لتصل القوَّة إليهم بعد ذلك، على أن يقوموا بمحاولات لإنشاء محاور عالم متعدد الأقطاب كما فعلت روسيا خوفاً من عواقب الأمر وتجنباً لسخط الأميركيين، فهل ستتجح روسيا بمهمتها هذه مستقبلاً؟

هواش ومراجعة

- 1 زينغوبريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي، ط1، عمان، الأهلية للتوزيع و النشر، 1999، صن 128-129.
- 2 النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة، روسيا، أوروبا الغربية، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد الثامن، أغسطس 2001، المجلد الرابع، وعلى الرابط التالي:
<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ5.HTM>
- 3 عقيدة السياسة الخارجية الروسية، فلاديمير شوبيان، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 112، خريف 2003، ص 43.
- 4 «مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة»، عادل سليمان، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 851، أكتوبر 2004، ص 232.
- 5 روسيا في ظلال الإنفاق النووي مع الولايات المتحدة، مجلة الحرس الوطني (السعودي)، العدد 252، تاريخ 01/06/2003، على الرابط التالي:
<http://haras.naseej.com/Detail.asp?InSectionID=1340&InNewsItemID=117089>
- 6 نفس المرجع السابق.
- 7 العلاقة الروسية الأميركية «محاولات واشنطن للسيطرة»، وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)، على الرابط التالي:
<http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=316>
- 8 عقيدة السياسة الخارجية الروسية، مرجع سابق، ص 46.
- 9 «روسيا والغرب: من المواجهة إلى المشاركة»، أحمد دياب، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 149، يونيو 2002، ص 172.
- 10 إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية-دراسة في تفكك النظام الأميركي- ترجمة: محمد ذكرياء إسماعيل، ط1، بيروت، دار الساقى، 2003، ص 168.
- 11 هل تتجه روسيا إلى استعادة دورها العالمي، نورهان الشيخ، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 106، أكتوبر 2003، المجلد التاسع، وعلى الرابط التالي:
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FIIE11.HTM>
- 12 حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأميركية والدبلوماسيات الممانعة، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ص 85-86.

عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرد الولايات المتحدة الأميركيّة

-13 «العلاقات الأوروبيّة - الأميركيّة: بين الاستقلال والتبعّيّة»، نجوان عبد المعبد الأشول،
السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد 157، يوليو 2004، ص 117.

-14 وليد شميط، إمبراطوريّة المحافظين الجدد-التضليل الإعلامي و حرب العراق، ط 1،
بيروت، دار الساقى، 2005، ص 292.

-15 زينغو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 76.

-16 روسيا و تشكيل أوروبا العظيم، مجلة العصر، 3002/05/09، على الرابط التالي:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=3993>

*لإضزادة حول أهداف الزيارة و طبيعة العلاقات بين الدولتين راجع: «العلاقات السعودية

- الروسية من الإنفراق إلى الإنفراق»، محمد عز العرب، السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد

154، أكتوبر 2003.

-17 هل تتجه روسيا إلى استعادة دورها العالمي، مرجع سابق.

Joseph S.Nye, "Limits Of American Power" Political Science Quarterly, New York,
volume117, No.4, winter 2002-2003

-18

** تصريح رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الرئيس الإيراني السابق؛ علي أكبر
هاشمي رفسنجاني في يوم 8 فبراير 2002 في خطبته بجامعة طهران: إن «القوات الإيرانية
قاتلت طالبان، وساهمت في دحرها، وأنه لو لم تساعد قواتهم في قتال طالبان لفرق
الأميركيون في المستنقع الأفغاني. وتتابع قائلاً: «يجب على أميركا أن تعلم أنه لو لا الجيش
الإيراني الشعبي ما استطاعت أميركا أن تُسقط طالبان». وتصريح محمد علي أبوظعي نائب
الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية آنذاك أدلّ به في الإمارات في ختام أعمال
مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل الذي ينظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث
الإستراتيجية سنويًا بإمارة أبو ظبي مساء الثلاثاء 15/1/2004 حيث قال فيه: إن بلاده
قدمت الكثير من العون للأميركيين في حربهم ضد أفغانستان والعراق، ومؤكداً أنه لو لا
التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة!!

*** مجموعة شنغيّي تضم كل من الصين، روسيا، طاجيكستان، كازاخستان وقرقازيا ثم
انضمت إليها أوزبكستان. تأسست عام 1996.

A William Safire, Puntin's China Card, New York Times, 18 June 2001 -19

-20 العلاقات الروسيّة الصينيّة، وكالة الأخبار الإسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي:

<http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=321>

- 21 الصين قوّة دوليّة صاعدة تكسر حدّة الأحاديّة القطبيّة، خالد رستم، جريدة البيان، الجمعة 29 نوفمبر 2002 - العدد 602.
- 22 المثلث الاستراتيجي: ملاذ روسيا الأخير، المحرر، مجلة العصر، تاريخ 09/12/2004 على الرابط التالي:
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&cintentID=5911>
- 23 العلاقة الروسيّة الأميركيّة «محاولات واشنطن للسيطرة»، مرجع سابق.
- 24 موقع مفكرة الإسلام الإخباري.
- 25 البرازيل-أمريكا: مستقبل العلاقات، رضا محمد هلال، السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد 151، يناير 2003، ص 198.
- 26 نفس المرجع السابق ص 196-198.
 **** ميركوسور هو اسم السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبيّة.
- 27 هل تتجه روسيا إلى استعادة دورها العالمي، مرجع سابق.
- 28 العلاقات الروسيّة الهنديّة، وكالة الأخبار الإسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي:
<http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=322>
- 29 العلاقات الهنديّة الإسرائيليّة وتداعيات 11 سبتمبر، أحمد محمد طاهر، السياسة الدوليّة، القاهرة، أبريل 2002.
- 30 مقال: روسيا وتركيا يتجهان للتحالف ضد «النادي المسيحي»، غسان مكحّل، موقع قناة العربية الفضائية، الخميس 9 ديسمبر 2004 م، 27 شوال 1425 هـ، على الرابط التالي:
<http://www.alarabiya.tv/Article.aspx?v=8604>
- 31 ألكسندر دوغين، أنس الجيوبيولتيكا «مستقبل روسيا الجيوبيوليتيكي»، ترجمة : عماد حاتم، ط١، بيروت، دار كتاب الجديد المتّحدة، 4002، ص 265-274.
- 32 المستقبل الجيوبيوليتيكي لروسيا، عماد الدين حاتم، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 112، خريف 2003، ص 62-63.
- 33 العلاقات الروسيّة- الإيرانية مشاكل و تطلعات، ميشال يمّين، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 114، ربيع 2004، ص 83.
- 34 نفس المرجع السابق، ص 83.
- 35 صفقة هاليبيرون مع إيران... ترجيح لسياسة الارتباط البناء، المحرر، مجلة العصر،

14/01/2002، على الرابط التالي:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6019>

-36. روسيا وتركيا يتجهان للتحالف ضد «النادي المسيحي»، مرجع سابق.

-37. روسيا تلوح بالعودة إلى إستراتيجية الردع النووي، أحمد كرماوي، مجلة المجتمع، العدد

1574، تاريخ 25/10/2003، على الرابط التالي:

<http://www.almujtamaamag.com/Detail.asp?InNewsItemID=126646>

-38. أزمة خطيرة تعصف بالعلاقات الروسية الإسرائيلية، جريدة البيان الاماراتية، تاريخ

.2005/1/12

للاستزادة أنظر: «عودة الروس»، سعاد جروس، مجلة الكفاح العربي، الأحد 23 كانون ثاني

.2005

-39. الدبلوماسية الأمريكية الجديدة، المحرر، مجلة العصر، تاريخ 13/01/2005، على الرابط

التالي:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?fuseaction=content&contentID=6012&categoryID=16>

-40. «موسكو ترفض تصريحات رايس حول ديمقراطيتها»، موقع ميديل إيست أون لاين، تاريخ

19/01/2005، على الرابط التالي:

<http://www.middle-east-online.com/?id=28357>

الدّوافع النووية الإيرانية والجهود الدوليّة للإحتواء

الدّفاع
الوطني

بعد سنتين من المفاوضات رفضت إيران العرض الذي تقدمت به فرنسا وبريطانيا وألمانيا، والذي تضمن سلسلة حواجز سياسية وتجارية، حيث وجدت طهران أنَّ العرض لا يلبي رغباتها في تطوير برنامج نووي يؤمن لها الوقود الذي ستحتاجه لتشغيل محطاتها النووية. وهي أعادت نتيجة رفضها للعرض الأوروبي فتح محطة ناطنر قرب أصفهان وهي محطة متخصصة بعمليات تخصيب اليورانيوم بطريقة «الطرد المركزي». و يبدو بوضوح أنَّ هناك إجماعاً لدى القيادات الإيرانية حول الاستمرار في تطوير دورة إنتاج الوقود النووي حيث صرَّح رئيس الجمهورية أحمدي نجاد أنَّ المفاوضات مع الأوروبيين قد زادت «من توقعاتهم غير المشروعة». وأكد أنَّ إيران تريد متابعة المفاوضات في

نزار عبد القادر*

* عميد ركن متقاعد، باحث في الشؤون السياسية والإستراتيجية، شغل وظائف عسكرية هامة منها قيادة المدرسة الحربية ونيابة رئاسة الأركان للعميد، وملحق دفاع في لندن. حائز على ماجستير في إدارة الأعمال وماجستير في الإدارة العامة، ودراسات عليا في المالية العامة.

إطار قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكّد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الإيراني علي أقا محمدی بأنَّ طهران تريدمواصلة المحادثات مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا رغم رفض إيران إقتراحاتها الأخيرة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وذكر أقا محمدی أنَّ إيران لن تستأنف تخصيب اليورانيوم في مفاعل ناطنر، وذلك إفساحاً لمواصلة المحادثات.

في المقابل بالرغم من القلق الذي أبدته أوروبا حول قرار إيران بمعاودة العمل في مصنع ناطنر قرب أصفهان، يبدو أنَّ هناك رغبة أوروبية في البحث عن مخارج لاستئناف المفاوضات. أعلن وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي «أنَّ التفاوض ما زال ممكناً مع إيران بشأن نشاطاتها النووية». وبأنَّ الأوروبيين ما زالوا يمدّون اليد إلى إيران.

وكان مجلس الحكم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تداعى لاجتماع طارئ لدرس القرار الإيراني بإعادة تشغيل محطة ناطنر، وأظهرت المناقشات بأنَّه ليس هناك حاجة الآن لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. ورأى رئيس الوكالة محمد البرادعي أمام الصحفيين من ما يحدث «أمل الا تكون سوى عشرة وليس قطيعة دائمة» وأضاف «أنَّ إعادة الثقة بين الطرفين بعد ربع قرن من الريبة هي عملية طويلة الأمد، وأطلب من كل الأطراف ممارسة أقصى حد من ضبط النفس».

ويظهر بوضوح بأنَّ وقد الإتحاد الأوروبي للمفاوضات وكذلك مجلس حكام الوكالة الدولية لا يرون حاجة لإحالة الملف إلى مجلس الأمن تفرض عقوبات صارمة ضد إيران، مفضّلين ضرورة الإستمرار في البحث عن حل مشترك يعيد إحياء الروح الإيجابية لاتفاقات باريس المبرمة في تشرين

الثاني 2004 بين إيران والدول الأوروبية الثلاث حول تعليق إيران لعملياتها النووية.

في هذا الوقت تستمر التهديدات والضغط الأميركي مؤكدة بأنه يجب أن لا يسمح لإيران بانتهاك التزاماتها الدولية وتطوير أسلحة نووية.

في هذا السياق وصف بوش قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي دعا إيران لوقف الأنشطة النووية الحساسة بشكل نهائي بأنه «خطوة أولى إيجابية» وأضاف بأنّ استراتيجيته هي العمل مع الثلاثي الأوروبي «حتى يسمع الإيرانيون صوتاً واحداً يتحدث إليهم بشأن طموحاتهم الخاصة بالسلاح النووي.

بعد اجتماع مع نائبه تشيني ورئيس ورامسفيلد ومسؤولين كبار قال بوش: «العالم يتوحد حول فكرة أنه ينبغي ألا يمتلك الإيرانيون الوسائل والقدرة التي تمكّنهم من تطوير أسلحة نووية».

أما بخصوص الخيار العسكري فقد قال بوش «كل الخيارات موجودة على الطاولة، إنّ استعمال القوة يبقى آخر خيار لأي رئيس... واني أريد الإحتفاظ به كآخر وسيلة لتحقيق أمن بلادنا».

في معرض هذا البحث تبرز الحاجة لمقدمة سريعة تتحدث عن مسار المفاوضات وعن اتفاق باريس - لتعرض بعد ذلك إلى جذور الأزمة النووية مع إيران - وتنقل بعدها إلى الحديث عن مصادر نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران، وسيقودنا هذا منطقياً للحديث عن تقنية تخصيب اليورانيوم ومستوى ما بلغته إيران من تقدّم في هذا المجال، على أن لا تغيب عن اهتماماتنا الدعاوى الإيرانية لسير قدماً في تطوير وتملّك التكنولوجيا النووية.

لا بدّ في نهاية هذا البحث من طرح ما يترتب من نتائج واستنتاجات عن «السيناريو الأسوأ» إذا استطاعت إيران الإفلات من الرقابة الدوليّة ومن كل نظام الضوابط الأخرى بما فيها الضربة العسكريّة وامتلاك السلاح النووي، سيترتب على ذلك نتائج خطيرة على البيئة الإستراتيجية في منطقة الخليج وتجاه إسرائيل.

تتواصل الجهود الدبلوماسيّة من أجل احتواء النشاط الإيراني الحيث من أجل امتلاك سلاح نووي خلال سنتين أو ثلث سنوات وفق بعض التقديرات الغربيّة.

تمثّلت أحدث هذه الجهود الدبلوماسيّة بالمحاولات الأوروبيّة المتكررة لإقناع إيران بالتخلي عن برنامج تخصيب اليورانيوم لقاء تقدّيمات سخية لجهة مدّها بالوقود النووي ومساعدتها على الحصول على مفاعل نووي يعمل بالياه الخفيفة، إلى جانب مساعدات أخرى تتعلّق بالتسهيلات التجاريّة. وعقدت جولات عدّة من المباحثات بين لجنة أوروبيّة ثلاثة تضم فرنسا وألمانيا وإنكلترا وبين المسؤولين الإيرانيّين، كانت آخرها الجولة التي عقدت في باريس في الأسبوع الأول من تشرين الثاني 2004 والتي أظهرت فيها إيران قابلية للموافقة على طلب رئيسيّ تقدّم به الأوروبيّون، بعدما كانت قد عرضت تعليق نشاطاتها للتخصيب اليورانيوم لفترة محددة. ويسعى الأوروبيّون لتحقيق نتائج حاسمة مع إيران (في هذا الملف) مستغلّين تهديد الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة بإحالة ملف النشاط النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر اتخاذ قرار يقضي بفرض عقوبات اقتصاديّة حازمة ضد إيران. ويسعى الأوروبيّون للحصول على تعهّد إيراني بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم بشكل نهائي، وذلك من

أجل ضمان ألا تتحول هذه التكنولوجيا من صنع الوقود للمفاعلات النووية الإيرانية، إلى صنع المواد الانشطارية الالزمة لصنع السلاح النووي. ويعمل الطرفان الأوروبي والإيراني تحت ضغط عامل الزمن من أجل وقف التداعيات التي يمكن أن تترتب على عملية استمرار تخصيب اليورانيوم، سواء من خلال ما يمكن أن يتتخذه مجلس الأمن الدولي من عقوبات ضد إيران، أو لجهة التهديدات التي أطلقت في الأسابيع الأخيرة، وخصوصاً تلك التي صدرت عن إسرائيل، والداعية إلى ضرب المنشآت الإيرانية النووية في حال امتنعت إيران عن التجاوب مع الجهود الدبلوماسية الأوروبية.

يبدو بوضوح أن هذه الجهود الدبلوماسية ستستمر، فال الأوروبيون لا يريدون الوصول إلى طريق مسدود، لأن مثل هذا الاحتمال سيتسبب بأضرار كبيرة لمصالحهم الواسعة مع إيران. وهم يرغبون في الاستمرار في طرح كل ما يمكن أن يشير قابلية إيران للقبول بالحل الدبلوماسي، آملين أن تستمر إيران في اعتماد النهجية «البراغماتية» التي سلكتها بالإبقاء على أبواب الحوار مفتوحة، مما يسهل تأجيل أي تصعيد في الموقفين الأميركي والإسرائيلي.

يعتقد الأوروبيون بأن هناك مؤشرات تؤكد على نية إيران بالإستمرار في البحث عن مخرج يؤمن لها مصالحها، ولكنها غير مستعدة للقبول بصياغة أي حل تحت تأثير التهديدات الإسرائيليّة أو الأميركيّة. وتأتي المناورة الإيرانية من أجل إطالة أمد المفاوضات كسباً لمزيد من الوقت من خلال اقتناع القيادة الإيرانية بأن أوروبا ترفض بشكل قاطع توجيه أية ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وظهرت هذه القناعة الأوروبيّة بشكل واضح من خلال تصريحات أدلى بها وزير الخارجية الهولندي الذي

كانت بلاده تتولى الرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي ، بأن توجيه ضربات جوية ضد إيران ستكون له «نتائج عكسية»، كما رأى وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بأن القيام بعمل عسكري أمريكي ضد إيران هو عمل «غير مقبول»⁽¹⁾.

في نهاية جولة من المفاوضات بين إيران والدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) في الأسبوع الأول من تشرين الثاني 2004، أعلنت إيران أنها توصلت مع الدول الثلاث إلى اتفاق أولي حول برنامجها النووي. لم تعلن نتائج اتفاق باريس هذا ولكن أعلن أنه تم التوصل إلى إقرار مجموعة من المبادئ الرئيسية. وصرّح حسين موسويان رئيس الوفد الإيراني للفاوضات باريس بأن «المفاوضات كانت صعبة للغاية ومعقدة جداً ، ولكننا توصلنا إلى اتفاق أولي على مستوى الخبراء»، ووصف الاتفاق بشكل عام على أنه «إطار يحتوي وجهات نظر كل الأطراف». وأشار موسويان بأن مسودة الإتفاق يجب أن يوافق عليها من قبل العواصم المعنية (في الدول الأربع) قبل نشرها.

وهكذا يبقى الفموض سيد الموقف، حيث لا يمكن استنتاج مدى التقدم على طريق حل كل التناقضات في مواقف الطرفين الإيراني والأوروبي: فأوروبا تريد أن تعلق إيران عمليات تخصيب اليورانيوم في مقابل اتفاق تعهد فيه أوروبا ببيع إيران كل ما تحتاجه من وقود نووي لفاعلاتها. في المقابل قالت إيران تكراراً بأنها لن تخلى تحت أية ظروف عن حقها في تملك التكنولوجيا النووية، ولكنها أعلنت بأنه يمكن البحث في التوقف عن عملية تخصيب اليورانيوم لفترة قصيرة.

وكان مصدر أوروبي قد صرّح لوكالة «رويترز» بأنه «لم يجر الإتفاق على أي حل» وبأن المناقشات «كانت صعبة جداً».

ويبدو أن هناك توافقاً دولياً وتشجيعاً للبقاء على باب الحوار مفتوحاً بين الدول الأوروبية وإيران بالرغم من الفشل في إحراز أي تقدم يقود نحو حل مقبول.

وهناك اعتقاد عام بأنَّ استمرار المفاوضات على هذا النحو غير الحاسم لا يعتبر من الناحية الدبلوماسية مضيعة للوقت، لأنَّه يمثل مخرجاً لتأخير إحالة الموضوع إلى مجلس الأمن وبالتالي تفادى مواجهة بين الدول الكبرى داخل المجلس بعدما أعلنت كل من الصين وروسيا عن رفضهما مساندة أي مشروع قرار في مجلس الأمن، كما هددَا بإمكانية استعمال حق النقض لمنع تمرير أي قرار يفرض عقوبات على إيران⁽²⁾.

جذور الأزمة النووية مع إيران

يعود تاريخ البرنامج النووي الإيراني إلى زمن حكم الشاه محمد بهلوبي والذي أنشأ عام 1974 «المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية»، والتي بدأت فور إنشائها عملية تفاوضية مع الولايات المتحدة من أجل توقيع عقد لمدة عشر سنوات لتزويد إيران بالوقود النووي، واستبعت ذلك بعقدتين مع كل من ألمانيا عام 1976 وفرنسا عام 1977. واشتهرت إيران حصة 10% من أسهم شركة Eurodif لتخصيب اليورانيوم عام 1975 (والشركة هي مملوكة من كلٍ من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، ومركزها تريكاستن في فرنسا).

ويقضي الاتفاق أن تطلع إيران على تطوير التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم وأن تحصل على حصة من اليورانيوم المخصب الذي تتوجه الشركة. وضفت إيران خطة طموحة تحولها الحصول على عقود من أجل بناء 23 محطة نووية توزع على كل الأراضي الإيرانية، وأن تكون جاهزة

للعمل في منتصف التسعينات، وكانت إيران قد خططت في حينه لشراء مفاعلات نووية من كل من ألمانيا وفرنسا.

عند سقوط الشاه وخروجه من إيران في كانون الثاني 1979، كان هناك ستة مفاعلات نووية قيد البناء، وكانت الخطة تقضي بشراء اثنا عشر مفاعلاً من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة. وكانت ألمانيا التي سبق لها وبدأت بناء مفاعلين بقوة 1300 ميغاواط قد أنجزت (عند سقوط الشاه) 75 بالمائة و 60 بالمائة من محطتي الطاقة في بوشهر، فيما كانت فرنسا قد بدأت التحضيرات الهندسية على الأرض من أجل بناء أول محطتين بقوة 935 ميغاواط في Darkhouin.

وكانت طموحات الشاه من أجل إنتاج سلاح نووي قد بدأت في مطلع السبعينات وأمتدت إلى منتصف 1975، حيث أصبحت جزءاً من برنامجه الأوسع المرتكز على بناء محطة بوشهر والمحطات الأخرى التي خطط لها. وقام البرنامج في الأساس حول برنامج للأبحاث، وقد جهدت منظمة الطاقة الذرية من خلاله لشراء بعض المعدات والمعلومات التي تسريع عملية الأبحاث، ومن مصادر أميركية وأوروبية تحديداً.

وكانت أبرز عناصر برنامج الأبحاث خلال هذه الفترة موزعة على:

- مفاعل أبحاث بالماء الخفيف بقوة 5 ميغاواط في طهران
- مفاعل يعمل بالنبيتون بقوة 27 ميغاواط في أصفهان
- بناء محطتين بقوة 1300 ميغاواط في بوشهر

محاولات متكررة للحصول سراً على معدات وتقنيات نووية متطرفة. وهناك مؤشرات على أن جهود الأبحاث الخاصة بالسلاح النووي قد تركزت في هذه الفترة في منطقة أميرآباد حيث أقيم مركز للأبحاث

النووية، وشملت هذه الجهود العمل على دراسة صنع قنبلة نووية وعلى موضوع استخراج البلوتونيوم من الوقود النووي المستعمل. ويعتقد عدد من الخبراء أن إيران قد بدأت خلال هذه الفترة نشاطاً مخالفًا للقوانين الدوليّة واتفاقية منع انتشار السلاح النووي من خلال السعي إلى تخصيب اليورانيوم بواسطة أشعة الليزر، ولكن محاولاتها لم تتخلل بالنجاح. واستطاعت إيران في عام 1978 الحصول على أربعة أجهزة تعمل بالليزر (على ذبذبات الشريط 16 ميكرون).

وحاولت إيران في الواقع خلال هذه الفترة التي سبقت سقوط الشاه إقامة دورة تكنولوجية متكاملة تضعها على طريق صنع سلاح نووي صغير. وكان الشاه قد قبل بالتّوقيع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكنه لم يتّيقّد بالضوابط التي فرضتها. وظهرت الانتهاكات الإيرانية جليّة من خلال عقده لصفقة نووية سرّية مع جنوب أفريقيا يحصل بموجبها على ما قيمته سبعمائة مليون دولار من «الكعكة الصفراء» وذلك ضمن اتفاقية تخلّه الحصول على كمية 1000 طن / متري في السنة. وليس هناك من معلومات دقيقة عن الكميات التي حصلت عليها إيران قبل أن توافق جنوب أفريقيا على تطبيق الضوابط التي تفرضها المنظمة الدوليّة للطاقة الذريّة (IAEA) عام 1984. وليس هناك أيضًا من معلومات مؤكدة حول مدى احترام جنوب أفريقيا لما التزمت به تجاه إيران. وسعت إيران أيضًا إلى شراء 26 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب من الولايات المتحدة ولكن هذا الاتفاق سقط (قبل تنفيذ الصفقة) بعد سقوط الشاه من الحكم.

توقفت الجهود الإيرانية بعد عام 1979 لسنوات عدّة إلى أن أعاد إحياءها الإمام الخميني في عام 1984. وتقييد تقارير إستخباراتية عن تسلّم إيران

لمساعدات ومعدات ذات علاقة بالتقنيات النووية من كل من ألمانيا والأرجنتين خلال فترة الحرب مع العراق. كما أن هناك معلومات عن تسليمها معدات طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم من كل من باكستان والصين. وهناك معلومات مؤكدة عن تزويد الصين لإيران بمقاييس نووية للأبحاث. ركزاً في أصفهان، أحدهما يعمل بالماء الثقيل والآخر بالماء الخفيف. ورشحت معلومات تفيد أن إيران تحتفظ بكميات كبيرة من اليورانيوم وبأنها قد نقلت بعض أبحاثها من مركز أميرآباد إلى مركز للأبحاث في أصفهان بمساعدة فرنسية، وقد أخذت وجود هذا المركز عن الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة.

وأفادت بعض التقارير عن شراء إيران لكميات كبيرة من ديوكسيد اليورانيوم من الأرجنتين عبر عقد أجرته بواسطة الجزائر. وتعتبر هذه المادة أكثر نظافة من مادة «الكعكة الصفراء» بحيث يمكن استعمالها داخل المفاعل من أجل إنتاج مادة البلوتونيوم.

وفي هذه الآونة أطلقت إيران ورشة من أجل استخراج اليورانيوم من داخل أراضيها كما نقلت بعض معدات التكرير إلى منجم شاغند لليورانيوم في عام 1990.

في الواقع يلفّ الغموض والشكوك حقيقة مدى تطور البرنامج النووي الإيراني خلال الثمانينات والتسعينات، فالمعلومات حول سعي إيران للحصول على السلاح النووي غامضة ومتضاربة إلى حد كبير. وهناك معلومات عن قيام رئيس المجلس هاشمي رفسنجاني في شباط 1990 بجولة على المنشآت النووية الإيرانية وعن افتتاحه لمختبرات جابر بن حيان الجديدة لتدريب الفنيين. وترافق ذلك مع معلومات عن وجود 200 عالم

إِيراني وعَن السعي لتدريب أُفْقِي فَتَّى للعمل في مراكز الابحاث النووية.
وهناك تصريحات متضاربة لمسؤولين في الجمهورية الإسلامية حول
مشاريع إيران النووية، أبرزها:

- في تشرين الأول عام 1991 صرّح نائب الرئيس الإِيراني آية الله
مهاجراني بأنه ينبغي التعاون بين الدول الإسلامية من أجل صنع «قبلة
إسلامية».

- قدّم المسؤولون الإِيرانيون تكراراً مقتراحات لإنشاء منطقة خالية من
السلاح النووي في الشرق الأوسط. وصرّح الرئيس رفسنجاني في مقابلة مع
برنامج 60 دقيقة على شبكة سي بي أس الأميركي في ردّه على سؤال حول
وجود برنامج نووي إيراني «كلا بالتأكيد، إنني أكره هذا السلاح».

- أنكر الرئيس خاتمي بشكل قاطع نية إيران صنع سلاح نووي، كما أنكر
وزير الخارجية كمال خرازي ذلك في تصريح له في 5 تشرين الأول 1997
بقوله «إننا لا نعمل بالتأكيد على تطوير سلاح نووي، لأننا لا نؤمن بالسلاح
النووي. إننا نؤمن ونسعى لدعم فكرة إقامة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة
النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولكننا مهتمون بتطوير تكنولوجيا
نووية خاصة بنا. إننا بحاجة لتنويع مصادر الطاقة لدينا. خلال عقود عدة
سينضب احتياطي النفط والغاز لدينا وسنحتاج لمصادر أخرى من
الطاقة... وهناك استعمالات أخرى للطاقة النووية في الطب والزراعة. وإنّ
وضعنا في إيران لا يختلف عن الوضع الأميركي. فالولايات المتحدة لديها
مخزون كبير من النفط والغاز وهي بتت محطات عدة نووية للطاقة. ليس
هناك من ضرر لتطوير التكنولوجيا النووية خصوصاً إذا كان لأهداف
سلمية».

أمام الشكوك الغربية حول نوايا إيران النووية دأبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إرسال مهمات تفتيش إلى موقع نووية إيرانية عدّة. وردت إيران على ذلك بشكاوى واحتجاجات عدّة بأنّ الغرب يستعمل معايير مختلفة تجاه العراق وإسرائيل حيث أن المنشآت النووية الإسرائيليّة غير خاضعة لأية رقابة دولية وهي تعمل بشكل مكشوف من الغرب.

تسعى إيران لبناء محطّات نووية لتوليد الطاقة الكهربائيّة تؤمن مقدار 20 بالمائة من حاجات البلاد. ويرى الغرب في البرنامج الإيراني الطموح خطراً مزدوجاً، فهو لا يقتصر على إمكانية حصول إيران على مادة البلوتونيوم ولكنه يمكنها أيضاً من اكتساب المعارف اللازمّة لصنع مفاعلات نووية خاصة بها، ويفتح بالتالي أمامها الباب للتهرب من كل الضوابط التي تحكم بالسوق الدوليّة منعاً لانتشار التكنولوجيا النوويّة. إنّ مثل هذا التطوّر التكنولوجي الذي يمكن أن يتوفّر لإيران سيضعها على طريق صنع القنبلة النوويّة، خصوصاً وأنّ لها من الطموح السياسي ما يدفعها بهذا الاتجاه.

بعد فشل المساعي الإيرانية مع كل من إسبانيا وألمانيا وتشيكيا من أجل توقيع عقود نووية ، وبعد فشل كل الجهود لابتياع القطع اللازمّة لاستكمال مشروع بوشهر من مصادر غربية، وقفت إيران مع روسيا عقداً لبناء أربعة مفاعلات نووية بدءاً من مركز بوشهر: اثنان منها بقدرة 1000-1200 ميغاواط واثنان بقدرة 465 ميغاواط بالإضافة إلى منشآت تكنولوجية أخرى.

مارست الولايات المتحدة أقصى أنواع الضغوط على روسيا من أجل تأخير عملية البناء، كما أنها ضغطت في قمة كلينتون-يلتسين في أيار 1995 لمنع روسيا من بيع إيران تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد

المركزي. وكانت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة قد أغرفت وكالات الاستخبارات الغربية بليل من التقارير والمعلومات (غير المؤكدة) حول النشاطات الإيرانية لصنع السلاح النووي وخصوصاً ما يتعلق منها بوجود مراكز سرية للأبحاث في مناطق بحر قزوين. كما ساهمت مجموعة من التقارير الإسرائيلية في تضخيم الأخبار حول حصول إيران على معدات وتنظيم عقود مختلفة من أجل تطوير برنامجها لصنع السلاح النووي.

وهناك معلومات نشرتها صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية تزعم فيها أنّ إيران قد اشتترت قبليتين نوويتين من كازاخستان بمبلغ 25 مليون دولار، كما زعمت بأن علماء كازاخستانيين وأخرين من الأرجنتين يدرّبون الإيرانيين على فك وتشغيل نظام الحبيطة والتشغيل لهاتين القبليتين.

صُنفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تقرير لها أعدّته عام 1999 إيران على رأس قائمة الدول التي تبحث للحصول على التكنولوجيا الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وخصوصاً ما يتعلق منها بالسلاح النووي. وتركّزت خلال الفترة التي غطّتها التقرير المساعي الإيراني للحصول على تكنولوجيا نووية على كلٍّ من روسيا والصين.

شكّلت المعارضة العراقية بما فيها جماعة مجاهدي خلق مصدرأً أساسياً لأجهزة المخابرات الغربية لرصد تنامي البرنامج النووي الإيراني، وتوزع مراكزه جغرافياً، حيث أوردت أنّ هناك منظمة إيرانية وطنية للطاقة النووية تتوزع أبحاثها وتجاربها على عدد كبير من المواقع أبرزها: مركز الأبحاث بواسطة أشعة الليزر ومجموعة مختبرات ابن الهيثم، ومركز «بوتاب» لأبحاث الطاقة النووية شرق أذربيجان، ومركز للأبحاث في جامعة الإمام الحسين الخاصة بالحرس الثوري، ومختبر بن

حيان للأبحاث النووية، ومنجم الخميني للأورانيوم في يزد، ومركز للأبحاث النووية في جامعة طهران، ومركز نووي للأبحاث الزراعية والطبية في «كرج»، ومركز الأبحاث النووية والتكنولوجية في أصفهان، ومنجم «ساخند» للأورانيوم، ومركز أبحاث الفيزياء في جامعة الشرييف في طهران⁽³⁾.

تؤشر كل الواقع إلى سعي إيران للحصول على المنشآت والمعدات الضرورية لإنشاء دورة كاملة لتطوير الوقود النووي بحجّة استعماله لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية والإستعمالات المدنية الأخرى وخصوصاً في الحقولين الزراعي والطبي. وتدفع إيران عن برنامجهما النووي بأنه لأغراض مدنية، بما في ذلك المنشآت الخاصة بتخصيب اليورانيوم، متاجلة، بأن إنتاج اليورانيوم المخصب سيفتح أمامها إمكانية استعماله من أجل صنع قنبلة نووية.

وتصرّ إيران على أن الغاية من جهودها في الحقل النووي هي من أجل الاستعمال المدني والسلمي. وهذه الحجج التي تقدمها إيران ليست بالجديدة، فقد طلب في 17 أيار عام 2000 الأستاذ غلام رضا آغا زاده رئيس منظمة إيران للطاقة النووية من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، أثناء زيارة هذا الأخير لطهران، مساعدة الوكالة الدولية في تطور الأبحاث النووية الجارية للزراعة والطب في مركز الأبحاث النووية الموجود غرب طهران. وأكّد آغا زاده بالنسبة بأن إيران تعارض استعمال التكنولوجيا النووية الخاصة بالأسلحة، لافتًا النظر إلى التباطؤ الحاصل في البرنامج النووي الإيراني بسبب الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة لمنع انتقال هذه التكنولوجيا إلى إيران⁽⁴⁾.

مُصادر نقل التكنولوجيا النووية

صنف تقرير رفعته وكالة المخابرات المركزية إلى الكونغرس في آب عام 2000 إيران بين أكثر الدول سعيًا لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً لجهة التوصل إلى صنع القنبلة النووية. ويلفت التقرير إلى الجهد الإيراني لاستيراد التكنولوجيا اللازمـة من مصادر متعددة من أجل صنع أسلحة نووية وكيمائية وبiological، بالإضافة إلى الوسائل اللازمـة لنقلها إلى أهدافها المحتملة. ويؤكد التقرير بأن الجهد الإيراني، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قد انصبـت على مصدرين رئيسيين هما روسيا والصين، بالإضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من كوريا الشماليـة ومن الأسواق الأوروبيـية.

بذلت إيران وفق تقرير وكالة المخابرات المركزية جهوداً مرتكزة لاستيراد التكنولوجيا والخبرـات المرتبطة بها من روسيا خصوصاً منذ النصف الثاني من العام 1991، حيث استمرت الأعمـال، بوتيرة متسارعة، على بناء محطـتين نوويـتين بقدرة 1000 ميغاواط (لكل منها) في بوشهر، وعدت إيران بإخضاعـها لرقابة المنظمة الدوليـة للطاقة الذريـة، لكن بالإضافة إلى هذا المشروع الكبير فقد استمرت الشركات الروسية بدعم الأبحـاث في عدة مراكـز نووية إيرانية أخرى. ستؤدي هذه الأبحـاث المدعـومة من قبل روسيا إلى تطوير قدرات إيران التكنولوجـية من أجل تسريع البرنامج الإيراني لصنع أول سلاح نووي. ويقدـر التقرير أنـ الخبرـات والدعم التكنـولوجي المقدم من قبل روسيا إلى البرنامج النووي المدني في إيران سيوظـف تلقائـياً من أجل دعم البرنامج النووي العسكري.

كانت الحكومة الروسية قد وعدـت باتخـاذ خطـوات لمراقبـة عمل الشركات

والهيئات الداعمة للبرامج النووية في إيران وغيرها من الدول وذلك منذ كانون الثاني 1998. ووضعت الحكومة الروسية في عام 1999 بالتعاون مع مجلس الدوما تشريعاً لتشديد الرقابة على كل الصادرات المتعلقة بالเทคโนโลยيا النووية، ولكنها لم تطبق بنوده بشكل صارم وذلك بسبب ما تدرّه هذه الصادرات من أموال خارجية هي بأمس الحاجة إليها من أجل دعم الاقتصاد وتخفيف الضغوط على ميزان مدفوعاتها وخصوصاً ما يترتب من مبالغ لخدمة الديون الخارجية. تحركت الإدارة الأمريكية من جهتها من أجل ضبط التجارة النووية الروسية مع إيران، فأرسلت تحذيرات عدّة إلى روسيا من التماادي الحاصل في انتقال التكنولوجيا النووية والصاروخية إلى إيران، وفرضت نتيجة ذلك بعض التدابير ضدّ الهيئات الروسيّة المتعاونة مع إيران، كما أنها فرضت بعض العقوبات ضد شركتين منذ منتصف عام 1997 بعدم التعاون مع إيران في برنامجها النووي، مع استثناء واحد يرتبط بتنفيذ عقد لإنهاء مشروعين، يعود أحدهما لبناء مفاعل نووي يعمل لإنتاج الزيركونيوم في أصفهان، وهي المادة الضرورية لإنتاج أحد عناصر الوقود للمفاعلات ولكنها غير خاضعة لتدابير الرقابة المفروضة من قبل الوكالة الدوليّة بموجب معاهدة عدم الإنتشار التي وضعتها إيران (المعاهدة تستثنى مفاعل إنتاج الزيركونيوم).

استمرت روسيا في لعب دور المصدر الرئيسي للتكنولوجيا النووية لإيران وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ العقود المبرمة لبناء مفاعل بوشهر وذلك منذ عام 1999. وتمثل العقود الروسية لبناء منشآت الطاقة النووية الإيرانية لغايات مدنية المصدر الأساسي لدعم برنامجها العسكري الهدف إلى بناء السلاح النووي. وترى المخابرات الأمريكية بأن لدى إيران النية

**للاستفادة من البرنامج النووي المدني من أجل تطوير التكنولوجيا
وخصوصاً الوقود اللازم لصنع القنبلة.**

مارست الولايات المتحدة كل أنواع الضغوط السياسية اللازمة باتجاه روسيا من أجل ضبط انتقال التكنولوجيا النووية باتجاه إيران، مما أجبر المسؤولين في موسكو على اتخاذ عدد من الخطوات لتشديد رقابتهم على الصادرات، ووقع الرئيس يلتسن في تموز 1999 قانوناً فيدرالياً لمراقبة الصادرات المتعلقة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل. ولكن عملية تشديد المراقبة، على هذه الصادرات لم تترافق مع تشديد العقوبات على المخالفين. وكان يفترض أن يتبع قانون المراقبة على الصادرات صدور عدد من المراسيم والتعليمات الإدارية من أجل المساعدة في تنفيذ القانون، ولهذا السبب فقد فشلت الإدارة الروسية في ضبط المخالفات، بحيث أنه لم يفد سوى عن عدد ضئيل من الخروقات لنصوصه.

يخلق هذا الوضع المستمر منذ سنوات أجواء من الغموض والشك حول نية الحكومة الروسية وجديتها في ضبط التجارة النووية باتجاه إيران ودول أخرى كالهند.

ويبدو أن الظروف الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الصناعات الروسية تشكل الدافع الأساسي لمحاولاتها للإلتلاف على القانون المذكور، وممّا يسهل لهذه الشركات الاستمرار في مخالفة بنود القانون، التراخي الحاصل من قبل هيئات الرقابة والأداء العام في الإدارة الفدرالية. وإن التأخير في استكمال تفعيل القانون بإصدار المراسيم التطبيقية يؤدي إلى ما يشبه التواطؤ بين الحكومة والشركات المصدرة. وتفتح سياسة الغموض هذه المجال لشكوك أميركية بأن روسيا تدرك مدى خطورة هذه التجارة والتي

تسعى إيران لاستغلالها لدعم البرنامج الخاص لصنع السلاح النووي. وتشكل التجارة النووية الروسية مصدر قلق بالنسبة للحكومة الأميركيّة⁽⁵⁾. بالرغم من تعهّد الصين في تشرين الأول 1997 بعدم التجاوب أو التعاون مع المطالب الإيرانية الخاصة بنقل التكنولوجيا النووية، فقد أعلنت الصين عن قرارها باستكمال بناء المشاريع التي كانت قد بدأت بإنشائها في إيران، بما فيها مفاعل صغير في أصفهان.

وبلغ التعاون الأميركي-الصيني أوجه بتوقيع الرئيس الأميركي بيل كلينتون والصين جيانغ رايemin إتفاقاً في تشرين الأول 1997 أثناء اجتماع القمة بينهما لوضع الضوابط الازمة على التجارة النووية باتجاه إيران؛ لكن تبيّن في آذار عام 1998 أن الشركة الصينية للطاقة النووية قد بدأت المفاوضات مع إيران لبيع هذه الأخيرة عدة مئات من الأطنان من مادة (Anhydrous hydrogen fluoride AHF) لاستعمالها في مفاعل الأبحاث في أصفهان، والذي يعتبره العلماء الأجانب المركز الرئيسي للبرنامج الإيراني الخاص بتطوير السلاح النووي. يمكن استعمال مادة (AHF) من أجل فصل مادة البلوتونيوم والتي تستعمل أساساً لصنع القنبلة النووية. كما تسمح مادة (AHF) بتكرير مادة «الكعكة الصفراء» إلى مادة اليورانيوم هيكزافلوريد (^{235}U). وكان سبق للصين أن وافقت على عدم تصدير هذه المادة.

كانت إيران قد وقّعت مع وكالة الطاقة الروسية عام 1991 اتفاقية لبناء مفاعل نووي بقوة 27 كيلوواط مخصص للأبحاث في أصفهان. وأعلنت الصين من جهتها في تشرين الثاني عام 1991 عن توقيع اتفاق للتعاون التجاري مع إيران لتزويدها بمعدات مغناطيسية لفصل الذرات

بالإضافة إلى مفاعل تجاري صغير. Electromagnetic isotope separator يبدو أنَّ الاتفاقيات بين الصين والولايات المتحدة من جهة ومع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة من جهة ثانية، تفُز وفقاً للتعهّدات التي نصّت عليها، وذلك باستثناء ما يعود للمفاعل الذي يعمل بالزيركونيوم والذي يعتبر غير خاضع للرقابة الدوليّة.

حاولت إيران اختراق الأسواق الأوروبيّة في محاولاتها لاستيراد التكنولوجيا النوويّة، كما حاولت اختراق بعض الشركات الأخرى ذات الأصول الأميركيّة والكنديّة من أجل الحصول على تكنولوجيا مزدوجة الإستعمال، بالإضافة إلى ما استطاعت الحصول عليه من عقود وبرامج تعاون رسميّة مع دول غربيّة عدّة مثل فرنسا وألمانيا وبعض دول أميركا اللاتينيّة كالارجنتين والبرازيل.

ونشطت إيران في جهودها لاستيراد هذه التكنولوجيا النوويّة عبر مجموعة من الشركات التجاريّة التي استعملت كواجهة تجاريّة من أجل تسهيل تهريب ما لا يمكن الحصول عليه بعقود رسميّة مكشوفة، بين إيران والدول الغربيّة. وكشفت بعض التقارير الرسميّة في عدد من الدول المحاوّلات الكثيفّة للشركات الإيرانية (الوهيمية) لاستيراد المواد الممنوعة. وكان أبرز ما كشفته الدوائر الغربيّة عن هذا النشاط التجاري الإيراني السّريّ الائحة التي نشرتها وزارة الاقتصاد الألمانيّة والتي عدّت فيها أسماء أكثر من عشر شركات (ألمانيّة-إيرانيّة) حاولت استيراد تكنولوجيا نوويّة أو مزدوجة الإستعمال من الأسواق الألمانيّة^(٦).

كانت التقدّيرات الأميركيّة حول قدرات إيران النوويّة تتّسم بالغالّة في معظم الأحيان، وخصوصاً في بداية التسعينات حيث توقّعت أن تصنّع إيران

أول سلاح نووي في نهاية القرن العشرين، ومن ثم عادت وصححت هذه التوقعات لتحدث في تقارير لاحقة عن احتمال توصل إيران إلى القنبلة النووية في عام 2007. ويمكن إدراج التوقعات الأمريكية والتي أمكن الحصول عليها من مصادر الإعلام المفتوح أو من بعض تقارير وكالة المخابرات المركزية الدورية للكونغرس على الشكل الآتي:

- قدّرت وكالة المخابرات المركزية في تقرير لها عام 1992 إمكانية توصل إيران لصنع أول سلاح نووي في عام 2000.

- في شهادة أمام الكونغرس عام 1995، صرّح جون هولوم هذه التقديرات بالقول بأن بعض المصاعب قد أجّلت موعد الحصول على القنبلة إلى العام 2003.

عاد في شهادة لاحقة في عام 1997، وصحّح التاريخ المحتمل لصنع القنبلة فوضعيه ما بين عامي 2005 و 2007.

- في عام 1999 عادت المؤسسة الوطنية للطاقة وذكرت في تقرير حول انتشار أسلحة الدمار الشامل بأنها تتوقع أن تتوصل إيران إلى تجربة صاروخ عابر للقارات بإمكانه الوصول إلى الولايات المتحدة في عام 2010، ولكنها أبّقت على احتمال الحصول على القنبلة النووية ما بين 2005 و 2007.

- ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن وكالة المخابرات المركزية قد أصدرت تحذيراً (في بدايات سنة 2000) بأن إيران قد أصبحت على عتبة إنتاج أول سلاح نووي. وذكرت الوكالة بأنّها لم تحصل على معلومات مؤكدة حول حصول إيران على وقود نووي صالح لصنع قنبلة نووية من دول أخرى (لكن معلوماتها تشير إلى احتمال حدوث ذلك).

- في التقويم العام الذي قدمته مجموعة من الخبراء الأميركيين، أكد

هؤلاء بأن إيران تتقدم بخطى مدرورة وحذرة نحو امتلاك القنبلة النووية. ولكنهم أكدوا بأنّه لا يمكنهم الجزم إذا كانت إيران قد امتلكت أو أنها ستمتلك في القريب العاجل ما يكفي من الوقود النووي اللازم لصنع هذا السلاح، وأنّ موعد امتلاك القنبلة كان يرتبط بتوفّر معلومات حول نجاح إيران باستيراد المواد النووية الازمة، وفي حال التأكّد من ذلك فيمكن توقع أن تصنع إيران التصاميم الازمة لإنتاج قنبلة خلال سنة أو سنتين.

وفي شهادة قدمها جورج تينت المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية في 20 آذار عام 2000 أمام الكونغرس، ذكر أنّ الوكالة تعتقد بأنّ إيران والعراق يسعian إلى امتلاك السلاح النووي وأنّ العقبة الوحيدة التي تفصلهما عن ذلك تتمثل بقدرتهم على استيراد الوقود النووي من دولة أخرى.

- في الاستنتاج العام وعلى ضوء ما أثبتته تقارير لجان التفتيش، بعد احتلال العراق، بأنّ العراق لم يكن يمتلك أيّ برنامج نووي منذ حرب الخليج الأولى عام 1991، لا بدّ من التداول بحذر شديد مع كلّ ما أوردته الوكالات الأميركيّة من معلومات وتقديرات حول قدرة إيران على إنتاج أول سلاح نووي. لكن دون أن يكون الهدف من ذلك التقليل من قيمة اندفاع إيران لتطوير دورة كاملة للتكنولوجيا النووية، تؤهلها في القريب العاجل لدخول النادي النووي.

إيران وتقنية تخصيب اليورانيوم

بعد الضجة التي أثيرت خلال عامي 2002 و 2003 حول نشاطات كوريا الشماليّة لصنع السلاح النووي والمأزق الذي بلفته الجهود الدوليّة للاحتجاء النشاطات الكوريّة الشماليّة، وبعد احتلال العراق من قبل الجيوش الأميركيّة وما رافق ذلك من مناقشات حول البرامج العراقيّة لإنتاج أسلحة

الدمار الشامل، وفي ضوء خيبة الأمل الأميركية والبريطانية، من عدم العثور على أي دليل على تجديد العراق لبرامجها الخاصة بإنتاج أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل، كان من الطبيعي أن يقود الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة حملة مركبة على برامج إيران النووية، بدءاً من التركيز على محظتي إنتاج الطاقة في بوشهر ووصولاً إلى توسيع ذلك لمتابعة النشاطات الإيرانية الخاصة بإنتاج اليورانيوم المخصب، بالإضافة إلى امتلاك تكنولوجيا صنع القنبلة وتطوير قوة صاروخية قادرة على نقل رؤوس نووية إلى مسافات تصل إلى 1200 كم (شهاب 3).

وتحولت مسألة امتلاك إيران لتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم إلى القضية المحورية، وعلى اعتبار أنها تشكل المدخل الفعلي لامتلاك إيران للسلاح النووي ضمن برنامج سري لا يخضع لأية رقابة دولية وفق ما نصّت عليه إتفاقية منع الانتشار النووي (NPT) والتي وقعت عليها إيران في السابق. ظهرت نتيجة تقارير إستخباراتية بالإضافة إلى ما توصلت إليه تفتيشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استنتاجات وشكوك حول برامج إيرانية سرية من أجل تخصيب اليورانيوم وتحويله إلى وقود نووي. وطرحت علامات استفهام عديدة، وتولدت الشكوك إلى أن اعترفت إيران رسميًّا بوجود برنامج متتطور لديها من أجل تخصيب اليورانيوم. ودافعوا المسؤولون الإيرانيون على جميع المستويات (اصلاحيون ومحافظون) عن حق إيران بالسعى لتأمين استقلالية كاملة لتطوير حاجاتها من التكنولوجيا النووية بما فيها عمليات التخصيب المعقدة.

قبل الذهاب بعيداً في مناقشة مختلف المواقف حول ما تشيره المساعي الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، لا بدّ من إلقاء بعض الضوء على هذه

التكنولوجيا المقدمة الخاصة بعملية التخصيب.

يحتوي اليورانيوم المستخرج طبيعياً والذي يرمز إليه بالحرب اللاتيني (U) على ذرات ثقيلة من نظير اليورانيوم 238 وذلك بنسبة 99,3 بالمائة. بالإضافة إلى ذرات متوسطة الثقل من النظير 235 والذي تبلغ نسبته 0,7 بالمائة وهذا النظير المتوسط يستخدم في التفاعل النووي. وهناك 0,01 في المائة من النظائر الخفيفة 234 بالإضافة إلى ذرات أخرى.

وتتركز عملية التخصيب على زيادة وجود نسبة النظائر 235 عبر مجموعة من التقنيات أبرزها تقنية الطرد المركزي أو ما يعرف بتقنية التنافذ الغازية. وهناك أيضاً تقنية التخصيب بواسطة أشعة الليزر. وتهدف هذه التقنيات إلى فصل النظائر 235، وزيادة نسبتها، من خلال عمليات تركيز على طرد النظائر الأخرى.

كانت الولايات المتحدة أول من طور تكنولوجيا الطرد المركزي في مشروع «منهاتن» والذي هدف إلى صنع أول قنبلتين نوويتين استعملتهما الولايات المتحدة ضد مدينة هيروشيما وناكازاكي في الحرب العالمية الثانية من أجل دفع اليابان إلى الإستسلام وإنهاء الحرب الكونية عام 1945.

وتمت عملية التخصيب في مرحلتها الأولى من خلال طحن وتنقية أوكسيد اليورانيوم U3O8 والمعروف تجارياً باسم «الكعكة الصفراء» يتبع ذلك عملية خلط أوكسيد اليورانيوم مع غاز الفلورين من أجل إنتاج مادة «سادس فلوريد اليورانيوم». ويحتوي (UF6) على ذرة يورانيوم واحدة وست ذرات من الفلورين. ويمكن تخزينه بعد ذلك على شكل غاز أو سائل أو مادة صلبة وفق درجة حرارته وقوته ضغطه.

تجري عملية التنافذ الغازية من أجل التخصيب بتحويل «سادس فلوريد

اليورانيوم» (UF6) بعد تحويله إلى فاز عن طريق تسخينه، ويوجه في تيارين غازيين منفصلين حيث تجري عملية تنافذ اليورانيوم 235 من أحد التيارين نحو التيار الآخر. ويتدفق التياران عبر سلسلة من أجهزة الضغط نحو عدد كبير من الأسطوانات، والتي تحوي مساحات، وبما أن ذرات اليورانيوم 235 هي أخف من ذرات اليورانيوم 238 فإنها تتفوّق عبر المساحات من تيار إلى آخر فتزداد نسبة وجودها في هذا الأخير. وتتوالى هذه العملية إلى حين إنتاج درجة عالية من التخصيب يتحوّل فيها اليورانيوم إلى وقود صالح للتغير.

ويجري التخصيب بطريقة الطرد المركزي حيث يجري فصل النظائر 235 عن النظائر الأثقل 238 من خلال مرور غاز «سادس فلوريد اليورانيوم» داخل أسطوانات تدور بسرعة بالغة، وهي متواصلة مع بعضها البعض. وأثناء مرور الغاز في هذه الأسطوانات تساقط النظائر 238 لأنّه الأثقل وتبقى النظائر 235 طائرة، وبالانتقال بين عدد كبير من الأسطوانات تساقط معظم النظائر 238 حيث نحصل في نهاية المطاف على الوقود النووي.

وتحتوي ذرة اليورانيوم على 92 نيوتروناً داخل نواتها بينما يختلف عدد النيوترونات من نظيرٍ لآخر فيحتوي النظير 235 على 143 والنظير 234 على 142 نيوتروناً فيما يحتوي النظير 238 على 146 نيوتروناً ($146 = 92 + 142$) .

وصرّح رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية غلام رضا آغا زاده في 22 أيلول المنصرم أن إيران كانت قد بدأت فعلاً بتحويل 37 طناً من «الكمكة الصفراء» إلى «سادس فلوريد اليورانيوم UF6» في مرحلة أولى من أجل تخصيبه بطريقة الطرد المركزي⁽⁷⁾. ومن المعلوم أنّ المعاهدة الدولية (NPT)

لا تحرّم قبل هذه العملية شرط إجراء ذلك تحت إشراف وكالة الطاقة الذريّة الدوليّة إلّا أن إخفاءها يعني إثارة الشّكوك حول نوايا إيران. ويفتح هذا الإخفاء الباب أمام الولايات المتحدة والأطراف الدوليّة الأخرى للتّشكيل، بنوايا إيران واتهامها بأنّها تسعى لتصنيع الوقود النووي الكافي لصنع قنبلة نووية.

الدّوافع الإيرانيّة

كان من الطبيعي أن تلقي الحرب في أفغانستان والعراق بثقلها على الخيارات السياسيّة والعسكريّة الإيرانية. لقد تغيّر الوضع الدولي كما حدثت تطورات إقليميّة، دراميّة، تعارض كلّها مع المصالح والأولويّات السياسيّة الإيرانية. ويمثّل الحشد العسكري الأميركي «المطوق لإيران» من وجهة نظر الجمهوريّة الإسلاميّة، تهديداً مباشراً لأمنها الوطني ومصالحها الإستراتيجيّة مع محيطها المباشر كالعراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان ومع دول وسط آسيا وخصوصاً تلك التي تطل على بحر قزوين.

صحيح أن سقوط نظام صدام حسين في العراق يصب في المصلحة المباشرة لإيران، لكن هذا المكسب لا يبرر القبول بالمخاطر والتهديدات القادمة سواء على مستقبل حكم رجال الدين أو على أمن ومصالح إيران الجيو-ستراتيجيّة. وممّا يزيد في تحسّن إيران لمخاطر الطوق الأميركي حولها، المنحى الأحادي الذي اعتمدته الولايات المتحدة من أجل شنّ الحرب على العراق، متجاهلة كل المعارض الأوروبية، وما أبدته الشرعية الدوليّة الممثلة بمجلس الأمن من ممانعة لقرار الحرب.

جاءت كل هذه التطورات في وقت يتعرّض فيها الحكم الإيراني لضغوط

داخلية قوية: فهناك حالة عامة من عدم الرضى على الوضعين الإقتصادي والإجتماعي داخل إيران، وهناك المعارضة الشاملة التي تبديها الجامعات لأسلوب الحكم، والتي تطالب بالإصلاح وياطلاق الحريات العامة والتحرر من القيود التي فرضها رجال الدين والمحافظون من أتباعهم.

طالب 154 عضواً من المجلس الإيرانى في 7 أيار 2003 باعتماد دبلوماسية فاعلة من أجل إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة وذلك بهدف قلب المعادلة القائمة في العلاقات الإيرانية-الأميركية، وبالتالي استبدال التهديد الأميركي بشّن حرب على إيران بفرص جديدة للتعاون الأمني والإقتصادي. وترافق هذه الفترة مع مظاهرات كثيفة للحركة الطالبية، والتي طالبت بالإصلاح، بدعم من المعارضة في الخارج ومن واشنطن.

مع الشعور بالضغط الخارجي والداخلي (المدعوم خارجياً) قررت إيران متابعة سياساتها «المستقلة» والتي تتعارض بوضوح مع الإنتشار الأميركي المطلق لها ومع المصالح الأميركية في الجغرافيا المحيطة بها. وكان من الطبيعي أن يشكل البرنامج النووي الإيراني نقطة محورية في المواجهة الجديدة بين إيران والولايات المتحدة. كان واضحاً أن إيران قد جعلت من طموحاتها النووية نقطة الخلاف المركزية مع الولايات المتحدة إنطلاقاً من قناعتها بأن ذلك كفيل بتوحيد الموقف السياسي الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين، كما يخفف من ضغوط المعارضة الطلابية وذلك لأن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية يشكل نقطة لقاء لكل القوى والتيارات السياسية والشعبية، وهو كفيل بشدّ انتباه الجميع نحو هواجس الخطير الخارجي وتحفييف الإحتقان حول المطالب الداخلية.

ضُحِّمت القيادة الإيرانية الضغوط الأمريكية عليها في مسألة الإرهاب

والعامل النووي، مشددة على أنَّ الإستراتيجية الأميركيَّة مع الرئيس بوش والمحافظين الجدد في إدارته لا تتوقف عند مداخل بغداد، وإنَّ هناك خطة أميركيَّة مُعدَّة سلفاً للهجوم على إيران. في الواقع كانت هناك اتهامات أميركيَّة لإيران بابوأه عناصر إرهابية من «القاعدة» وبالعمل على بناء سلاح نووي، وبالتدخل في العراق ضد الوجود الأميركي، سواء عبر بعض القوى الموالية لها أو عبر تسلل كثيف لعملاء مخابراتها. وتصاعدت الإتهامات الأميركيَّة لإيران حول التدخل في العلاقة مع تصاعد العمليات الهدافَة إلى زعزعة الأمن والإستقرار بما في ذلك الإنقاضة التي قادها مقتدى الصدر وجيش المهدى.

يبدو من سياق التأكيدات الإيرانية على التمسك بالعناصر الأساسية التي تؤهلها لامتلاك التكنولوجيا النوويَّة بما في ذلك منشآت تخصيب اليورانيوم، بأنَّ هناك قناعة إيرانية بأنَّ امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وحده قادر على إعطائِها قوة الردع اللازمَة لمنع تنفيذ التهديدات الأميركيَّة ضدها، وإنَّ الإجحاف الأميركي عن مهاجمة كوريا الشماليَّة ما هو إلا ترجمة حيَّة لهذا الاعتقاد. هناك مجموعة ضرورات تدفع إيران للسعي الحيثي لامتلاك السلاح النووي أبرزها:

- 1- تدفع طموحات الجمهورية الإسلاميَّة للعب دور قيادي وأساسي في العالم الإسلامي باتجاه السعي لدخول «النادي النووي» خصوصاً بعدما دخلته باكستان.
- 2- تعقد إيران أنَّ دورها التاريخي في غربي آسيا والشرق الأوسط يحتم عليها تصحيح الخل في موازين القوى الذي يتمثل في امتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند وباكستان وإسرائيل) للسلاح النووي.

3- الإفادة من درس الحرب الأمريكية على العراق، والذي كان مصدقاً بين دول «محور الشر» وهناك فرضية تقول أنه لو امتلك العراق السلاح النووي لما كانت الولايات المتحدة أقدمت على مهاجمته. ونجد البرهان على ذلك في كوريا الشمالية والتي صنفت في محور الشر ولم تهاجمها الولايات المتحدة ظناً منها بأنها تملك قوة رادعة بما فيها السلاح النووي.

4- ترى إيران أن امتلاكها للسلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة فيأمن الخليج، وجنوبي غربي آسيا.

في المقابل ترى الولايات المتحدة وبعض جيران إيران وخاصة إسرائيل بأنه ستترتب مخاطر كبيرة لا يمكن التحكم بها جراء امتلاك إيران لقدرات نووية:

أ- يشكل امتلاك إيران لقدرات النووية تهديداً مباشراً للوجود الأميركي في المنطقة وتهديداً لوجود دولة إسرائيل، في ظل مشاعر العداء الإيرانية المعن لأميركا وإسرائيل، والسياسات الراديكالية التي تتبعها إيران.

ب- تشعر الدول العربية الخليجية أن امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد أنها كما يخل بموازين القوى الإقليمية، ويدفع باتجاه سباق للتسليح، واندفاع الدول الإقليمية الأخرى للسعى لامتلاك السلاح النووي وخاصة كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

ج- ترفض الولايات المتحدة والدول الإقليمية المبررات الإيرانية حول الدافع للإستعمال السلمي للطاقة النووية. من السهل تحويل التكنولوجيا النووية من الإستعمال لأغراض سلمية إلى الإستعمال العسكري. واعترف رضا خاتمي شقيق الرئيس محمد خاتمي بسهولة مثل هذا التحول في وجهة الإستعمال.

د- تدرك الولايات المتحدة والدول الأخرى أن التهاون مع إيران في

برنامجهَا النّووي سيعطيها الذّخِيرَة الْلَّازِمَة لِتُحصِّين أوضاعِ الحُكْمِ الإِسْلَامِي فِي الدَّاخِل، حِيثُ تَبَدَّد كُلُّ الانقِسَامَات أمَّا الْأَهْمَىّ الَّتِي تَعْلَقُ بَهَا كُلُّ الْقُوَّى مُوَالِيَّة كَانَتْ أَو مُعَارِضَة عَلَى مَوْضِع دُخُول إِيرَان النَّادِي النَّوَوِيِّ الدُّولِيِّ.

صَرَّحَ الرَّئِيس خَاتَمِي في مناسِبَات عَدِيدَة أَن إِيرَان مُصَمَّمة عَلَى امتلاكِ التَّكْنُولُوْجِيَا المُطَوَّرَة، بما فِيهَا التَّكْنُولُوْجِيَا النَّوَوِيَّة: «إِنَّهُ حقٌّ تَتَمَّعُ بِهِ أَمْتَنَا» (9 شَبَاط 2003 أَمَّا مَجْمُوعَة مِنَ الْأَكَادِيمِيِّين الإِيرَانِيِّين). لا يَخْتَلُفُ مَوْقِفُ هاشمي رفسنجاني رَئِيسِ مَجْلِسِ تَخطِيطِ مَصْلَحةِ النَّظَامِ عَنْ مَوْقِفِ خَاتَمِيِّ مِنَ الْمَوْضِعِ النَّوَوِيِّ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ تَصْرِيحاَتِهِ الْعَدِيدَة حَوْلَ هَذَا الْمَوْضِع: «تَرِيدُ إِيرَان امتلاكَ التَّكْنُولُوْجِيَا النَّوَوِيَّة، وَهِيَ تَرِيدُهَا غَيْرَ مُشْرُوطَة، وَلَهَا الْحَقُّ فِي ذَلِك». وَيَرْفَضُ رفسنجانيَّ المِنْطَقَ الْقَائِلَ بِأَنَّ إِيرَانَ لَا تَحْتَاجُ لِلطاقةِ النَّوَوِيَّة لِإِنْتَاجِ الْكَهْرِيَّاء وَذَلِكَ بِسَبَبِ مَا تَمْلِكُهُ مِنْ مَخْزُونِ النَّفْطِ وَالْغَازِ، وَيَعْتَبِرُ أَنَّ هَذَا الْمِنْطَقَ سَاقِطٌ بِالْمَقَايِيسِ الْأَمْيَرِكِيَّةِ وَالْرُّوسِيَّةِ، فَالدُّولَتَانِ تَمْتَلِكَانِ مَخْزُونًا مِنَ النَّفْطِ وَالْغَازِ وَهُما تَسْتَعْمِلُانِ الطَّاْقةِ النَّوَوِيَّةِ. وَيَسْأَلُ رفسنجاني: مَاَذَا قَدَّمَتِ الْوَلَيَّاتِ الْمُتَّحِدةُ عَرْضًا لِلشَّاهِ لِبَنَاءِ مَحَطَّاتِ نَوَوِيَّة لِإِنْتَاجِ الْكَهْرِيَّاء؟ مَاَذَا كَانَتِ إِيرَان بِحَاجَةٍ لِذَلِكَ فِي زَمْنِ الشَّاهِ وَلَمْ تَعْدْ بِحَاجَةٍ إِلَيْهِ الْآن؟ وَعِنْدَ ذِكْرِ الْقَدْرَاتِ النَّوَوِيَّةِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ يَذْهَبُ الإِصْلَاحِيُّونَ وَالْمَحَافِظُونَ إِلَى اتِّهَامِ الْوَلَيَّاتِ الْمُتَّحِدةِ بِتَطْبِيقِ قَاعِدَةِ «الْكِيلِ بِمَكِيَالِيْنِ».

تَؤَكِّدُ «الضروراتِ الإِيرانِيَّة» الدَّاخِلِيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ عَلَى نِيَّةِ إِيرَانِ لِلْإِسْتِمرَارِ فِي برنامجهَا النَّوَوِيِّ وَمُواجهَةِ كُلِّ الضَّغْفُوتِ الَّتِي تَتَعرَّضُ لَهَا مِنْ خَلَلِ اعْتِمَادِ سِيَاسَةِ مُتَعَدِّدَةِ الْأَبعَادِ:

البعد الأول: ربح المعركة في داخل إيران والتي تهدف إلى تحصين الحكم الراهن من خلال التأكيد على تمسكها بالإنجازات الضخمة التي حققتها في حقل تملك التكنولوجيا النووية، والتي تعتبرها تذكرة سفرها إلى الحداثة وبأنها حق مشروع لها ولا يمكنها التراجع عنه.

يسعى المحافظون في الحكم الإيراني إلى استغلال هذا البعد «الوطني» لامتلاك التكنولوجيا النووية من أجل التغطية على القصور في إنجازات الحكم منذ نشوء الجمهورية الإسلامية. يتركز جهة الجناح المحافظ الآن على استغلال الضجة الدولية حول العامل النووي من أجل التغطية على الضغوط التي مارسواها ضد الحركة الإصلاحية، والتي تمثلت بـالموانع التي افتعلوها في الانتخابات الأخيرة، لمنع العديد من المرشحين الإصلاحيين من حق الترشح أو الفوز في الانتخابات، بالإضافة إلى ما سنته من قوانين وقرارات إدارية وقضائية قضت بإيقاف أكثر من مائة صحفة ومطبوعة، وأحالة عدد كبير من الصحافيين إلى المحاكم بتهمة زرع الخوف وإثارة مشاعر الرأي العام وتحريضه ضد النظام.

في خضم هذه المواجهة الخارجية استطاع المحافظون كسب تأييد كل من الرئيس خاتمي وضروبي وغيرهم من الإصلاحيين المعتدلين، مما أضعف حركة الإصلاحيين الليبراليين، بالإضافة للضغط على الحركة الطالبة وتهديدها تحركها.

ونجح رجال الدين والمحافظون في السلطة في معركتهم الداخلية بتوظيف عامل امتلاك التكنولوجيا النووية وبعض النجاحات في حقل الاقتصاد من أجل التغطية على كل القصور السياسي وتراماته.

وبرز رفسنجاني وخاتمي وأصفي كأبرز المدافعين عن حق إيران في

امتلاك التكنولوجيا النووية. وأدخل مشروع إيران النووي كأحد أبرز المواضيع المتداولة في خطبة صلاة الجمعة في كل المساجد. يقول رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة «إن المؤامرة لتعطيل المخططات الإيرانية والتي لم تثبت فعاليتها في وقف حركة التطور لدينا، ولكن ستستمر كل المحاولات لتأخير مسيرتنا نحو التطور خصوصاً في الحصول على التكنولوجيا النووية».

ولدت الحملة الواسعة لاستكمال العامل النووي في البعد الداخلي الكبير من الغموض والتناقض وذلك بسبب سوء فهم المتكلمين فيها سواء من المسؤولين والعسكريين أو من أئمة وخطباء المساجد. وكانت أطرف مظاهر هذه الجهالة ما قاله أحد خطباء المساجد في خطبة صلاة الجمعة: «لا بد أن نفهم أميركا وقوى التمعن الأخرى بأننا نريد القنبلة النووية، من أجل الأغراض السلمية وليس الحرب. فتحن لا نسعى للحرب كمسلمين». كما وقع وزير الدفاع نفسه في خطأ المزج في المفاهيم حيث استعمل تعبير «الردع النووي» في حديثه عن المقاربة والوسائل التي ستستعملها إيران من أجل ردع إسرائيل عن تنفيذ هجوم مفاجئ ضد المنشآت النووية الإيرانية. وعندما استفسر عن «الردع النووي»، أجاب بأنه كان يعني نجاح إيران في تجربة صاروخ شهاب-3. وهنا يظهر بوضوح المزج في المفاهيم: فالردع النووي يهدف إلى منع حدوث حرب شاملة، فيما تبقى الصواريخ في عدد الأسلحة التقليدية التي يمكن استعمالها في حرب محدودة مع إسرائيل أو غيرها⁽⁸⁾.

البعد الثاني: التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون التخلص حقوق إيران الأساسية. وكان واضحاً منذ البداية أن التسوية التي تبحث عنها إيران مع الوكالة الدولية هي غير ما تريده الولايات المتحدة.

إيران تواافق بمحض إرادتها على وقف نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم بصورة مؤقتة فقط، فيما طالبت أميركا بلسان الناطق باسم الخارجية رتشارد بوتسنر بوقف نهائي.

وكانت الجهود الإيرانية منصبة على بناء الثقة مع المجتمع الدولي بالذكر على أنه ليس لدى إيران النية لصنع قنبلة نووية. وجهد الإيرانيون فعلاً بمن فيهم الرئيس خاتمي لإقناع المجتمع الدولي والوكالة الدولية بأنّ إيران لن تسعى إلى صنع السلاح النووي. وكانت أبرز مواقف خاتمي في هذا الاتجاه ما قاله في مؤتمر دافوس الاقتصادي في كانون الثاني 2004 «نحن نعارض صنع السلاح النووي والمساهمة في انتشاره، وأننا سنتعاون بقوة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكننا نعتبر أنّ لنا الحق أن نستفيد من إنجازات التكنولوجيا المتطورة. وبما أننا لم نخالف أي من القواعد فإنه ليس لدينا أية تحفظات للتعاون مع الوكالة الدولية».

تستكمل مناقشة التعامل مع الوكالة الدولية في فصل لاحق.

البعد الثالث: مواجهة الضغوط الأمريكية من خلال اعتماد دبلوماسية الانفتاح باتجاه أوروبا والمجتمع الدولي من أجل إقناع الجميع بسلامة نوافذ إيران لجهة تملك التكنولوجيا النووية وليس السلاح النووي.

إن العلاقات المتواترة بين إيران والولايات المتحدة لا تقتصر على العامل النووي الإيراني، فالعلاقات بقيت متواترة منذ احتلال السفارة الأمريكية في طهران بعد سقوط الشاه. وإن حاجة أميركا للإستفادة من موقع إيران قد دفعتها للتعامل معها بإيجابية في بعض الإستحقاقات مثل: «إيران غيت»، وال الحرب في أفغانستان، وببعض القضايا داخل العراق.

تستكمل أيضاً بحث العلاقات والمواقف المتواترة بين إيران والولايات

المتحدة والفرصة الدبلوماسية لإيجاد حلول مرضية حول العامل النووي الإيراني مع لجنة أوروبية ثلاثة مؤلفة من كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا في فصل لاحق.

البعد الرابع: تحذير إسرائيل من ركوب المغامرة لضرب المنشآت النووية الإيرانية وذلك انطلاقاً من أن طهران تمتلك الكثير من الوسائل للرد على العدوان الإسرائيلي، وبأنها لن تعتمد السلوكية التي اعتمدها العراق إزاء تدمير إسرائيل لفاعل «تموز» النووي عام 1981.

الاستنتاجات والمتغيرات الإستراتيجية

من الواضح جداً أنَّ حصول إيران على أول سلاح نووي سيدفعها إلى تغيير عميق في تقويمها لموازين القوى في المحيط الجيو-ستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا وشبه القارة الهندية. من المتوقع وفق التقديرات الأميركيّة والأوروبيّة أن تحصل إيران على أول سلاح نووي في نفس الوقت الذي تكون فيه قد طورت صواريخ بعيدة المدى تغطي دائرياً شعاعاً يصل إلى أوروبا غرباً ويغطي معظم وسط آسيا والهند شمالاً وشرقاً. ويعطي هذا الجمع بين القنبلة والصاروخ القدرة لإيران على تدمير أيّة مدينة أو تجمع صناعي كبير ضمن بقعة العمليات المشار إليها أعلاه^(٩).

في مجال تقويم الخلل الإستراتيجي في منطقة الخليج، يمكن اعتبار التهديد الإيراني لأيٍّ من دول المنطقة باستخدام السلاح النووي تهديداً محظرياً حيث أنه لا يلزم أكثر من قبلة واحدة لإزالة دولة بكاملها من الوجود، والدولة الوحيدة التي يمكن أن تخرج عن هذه القاعدة هي السعودية، والتي يمكن أن تستدعي الأضرار الحاصلة من قبلة واحدة،

وجوب إجراء إعادة تنظيم شاملة للإقتصاد والأنظمة الأساسية الأخرى كالمرافق وعمليات استخراج النفط وشحنها أو المنشآت المائية أو نظام المواصلات.

إذا استمرت إيران في برنامجها النووي وفق الوتيرة الراهنة فإن التهديد النووي سيفرض نفسه على دول الخليج (ومن مصدرين إيران وإسرائيل) وأن مواجهته ستكون من خلال التظليل تحت مظلة القوة الرادعة لدولة نووية أخرى (الولايات المتحدة أو باكستان) وهو ما يعرف بالتعريف التقني (Extended Deterrence)، بالإضافة إلى إقامة نظام دفاع جوي مضاد للصواريخ.

أما بالنسبة لإسرائيل، فإن نسبة تعرضها لمخاطر التدمير هي عالية وذلك بسبب الكثافة السكانية الكبيرة جداً في رقعة جغرافية صغيرة في وسط البلاد. لكن تشكل القدرات النووية التي تملكها إسرائيل، وخاصة قدرتها على توجيه ضربات ثأرية متكررة من البحر والجو والبر (Triad) عاماً رادعاً وتهديداً وجودياً لإيران. ولا يمكن أن نتجاهل أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك نظاماً متطوراً للصواريخ المضادة للصواريخ والتي يمكنها تدمير أي قصف مفاجئ باتجاه أراضيها.

إذا استطاعت إيران أن تقلت من رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذا فشلت الدبلوماسية الأوروبية في جهودها لاحتواء الإنفاق الإيراني لصنع السلاح النووي، وإذا فشلت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في توجيه ضربة مدمرة للبرنامج النووي الإيراني، فإنه من شبه المحتم أن تمتلك إيران السلاح النووي خلال ثلاثة إلى خمس سنوات كحد أقصى. وسيؤمن لها هذا السلاح الحد الأدنى من الردع الذي تحتاجه لأغراض

تتعلّق بآمنها. إنّ قوّة إيران النوويّة المحدودة جدًا بالمقارنة مع الولايات المتّحدة وإسرائيل وباكيستان والهند ستُدفعها إلى اعتماد سياسة نوويّة دفاعيّة، تؤمّن لها ما تحتاجه من مفاعيل لحفظ استقلالها وسيادتها، وإطالة عمر حكم الجماعات الدينية المحافظة.

لهذه الغاية فإنّ سياسة إيران النوويّة «الغامضة» على غرار السياسة المعتمدة من قبل إسرائيل ستفرض التزامها بمجموعة من الإلتزامات للتأكد من عدم ركوب أيّة مغامرة «قاتلّة» ضدّ أيّ دولة نوويّة أخرى، وأبرزها:

- 1- الحفاظ على إخفاء مخزونها النووي، وتمويله ما ينشر عملاً منه في موقع محصّنة ومحفيّة، وضمن المنظومة الصاروخية المحمّلة برؤوس تقليديّة.

- 2- إبقاء السيطرة على استعمال السلاح النووي في يد مرشد الثورة أو في يد إحدى السلطات الدينية القربيّة منه كرئيس مجلس تحظّط مصلحة النظام.

- 3- الإبقاء على مستوى متذبذب من الإنذار وفق تقدّيرات دقيقة للأخطار النووية التي تهدّد الأمن الإيراني.

- 4- التأكّد دائمًا من قدرة إيران على تنفيذ ضربة ثانية في حال تعرّضها لهجوم نووي مفاجئ، وذلك من خلال تنويع نظم الأسلحة وانتشارها.

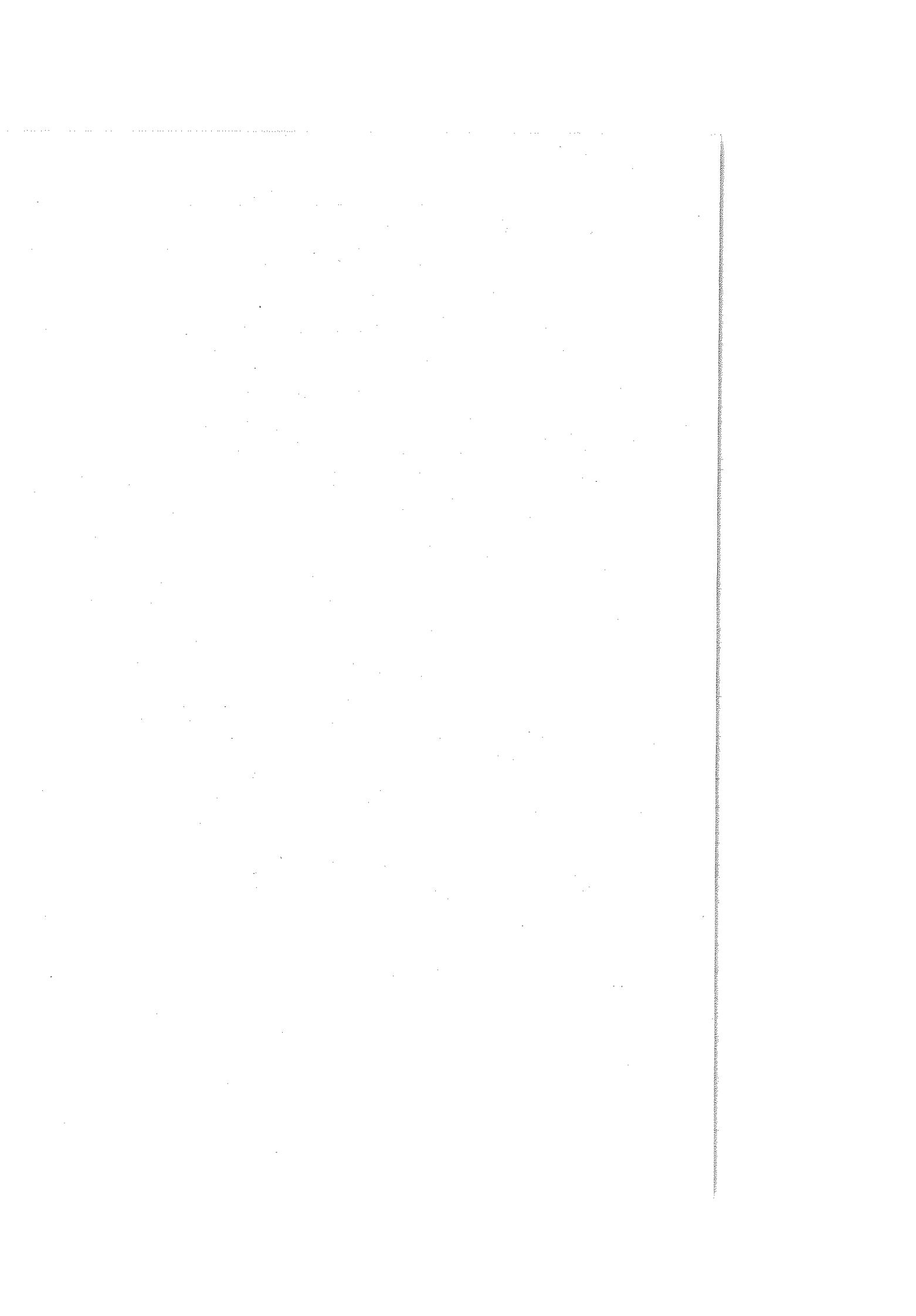
- 5- سيكون اتخاذ المدن الكبّرى كأهداف على قاعدة قيمة الضرر ووسع مساحة الهدف ومن هنا تبرّز أهميّة اتخاذ المدن الكبّرى كأهداف رئيسية للقصف، وذلك بسبب عامل التبدّل الكبير لأنظمة الصواريخ الإيرانية، والاستفادة القصوى من القوّة التدميريّة للعدد القليل من الرؤوس النوويّة الذي تمتلكه إيران.

6- من المفترض أن تعتمد إيران في تقويمها للتهديدات الكبرى على أنها كل من إسرائيل واحتمال غزوٍ أميركي واسع لأراضيها كعدو مفترض وكهدف محتمل يبرر اللجوء إلى استعمال السلاح النووي أو التهديد باستعماله.

ستحاول إيران الإستفادة من دراسة معمقة للطرق والتقنيات الدبلوماسية التي استعملتها إسرائيل وباكستان وكوريا الشمالية من أجل المضي قدماً في برنامجها لامتلاك السلاح النووي. كما أنها ستت肯 على دراسة العقيدة النووية التي تعتمدتها الدول النووية في المنطقة أو الدول النووية المتوسطة من أجل الإستفادة منها لبناء عقيدة نووية واضحة خاصة بها.

المراجع

- 1 Ash-Sharq Alawsat Newspaper, 5 june 2004 P.6
- 2 "Agreement in Iran Nuclear Talks," BBC News, 11 July 2004
<http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr>
- 3 Anthony H. Cordesman, "Weapons of Mass Destruction in the Middle East,"
Arleigh A. Burke chair for Strategy, Center for Strategic and International Studies,
Washington D.C., June 2001.
- 4 Ibid.
- 5 Ibid.
- 6 The German Ministry of Economics has circulated a wide list of Iranian fronts
which are known to have imported or attempted to import controlled items which
could be used in its weapons industry.
- 7 Ash-sharq Alawsat Newspaper also notes 24 September 2004 the same declaration of
an Iranian officiel reported by Reuters.
- 8 Hossein Seifzadeh, "Iranian Nuclear Issue: An Academic of Iran's Official
Positions." a paper presented at UCLA Conference, Dead Sea, Jordan, 9-12
September 2004.
- 9 Doctrine - Iran, Federation of American Scientists
<http://fas.org/nuke/guide/Iran/doctrine>.



تطور وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)

الدفلج الوطني

تعتبر وظيفة تقبل ودائع الأفراد الوظيفة الأولى للبنك التجاري. ومع إزدياد حجم التجارة والنشاط الاقتصادي إزداد الطلب على الإئتمان فتحولت البنوك التجارية لتعمل دور الوسيط بين المودع والمستثمر، وبطبيعة الحال فإن البنك التجاري يتمكن من القيام بالإقراض طالما يتتأكد أنه في مركز يسمح له بالوفاء بمتطلبات المودعين. وكانت وظيفة إقراض الأموال لغير هي الوظيفة الثانية للنقد.

بالإضافة إلى ذلك تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات عملائها من مصادرها المختلفة، سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو بكمباليات أو سندات إذنية. كما تقوم البنوك التجارية، باستبدال العملات الأجنبية بعملة وطنية وبالعكس، ويتجمع واستثمار مدخرات العملاء، عن طريق إدارة تُعرف عادة بإدارة الاستثمار.

ويعتبر خلق النقد لمساهمة في النشاط

د. بسام الحجار*

د. وداد سعد*

* دكتور في الاقتصاد والمصارف والمال

* دكتورة في الاحصاء والاقتصاد القياسي

الإقتصادي من أهم وظائف البنوك التجارية، والتي بمجموعها تقدم الآن قروضاً ليس فقط من ودائع تملكها وفي صورة نقود قانونية، وإنما أيضاً قد تفرض في شكل نقود ودائع يخلقها البنك في قيوده المحاسبية؛ وهذه الأخيرة عبارة عن فتح حسابات في حدود القرض، يجوز لأصحابها السحب عليها بواسطة الشيكات ويستخدم المفترض بدوره هذا القرض في تسديد قيمة السلع والخدمات التي يرغب أن يشتريها وذلك بواسطة الشيكات أيضاً.

وفي هذه الحالة، فإن كمية النقود القانونية الموجودة أصلاً لم تبق على حالها بل أضيف إليها كمية جديدة من النقود، هي نقود الودائع التي خلقها البنك، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العرض الإجمالي للنقد.

وتستند نظرية خلق نقود الودائع إلى أنه من غير المرجح أن يطلب جميع المودعين سحب ودائعهم نقداً في آن واحد؛ فالذى يحصل أن تأتي مجموعة اليوم ومجموعة غداً، ومجموعة أخرى تأتى بعد فترة قد تقصير أو تطول، وبمقابل هذه السحوبات هناك إيداعات جديدة تغطي عمليات السحب اليومية، أضف إلى ذلك أنه بإمكانية البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالباً لقرض أو لإعادة خصم ما عنده من أوراق تجارية.

الاحتياطي النقدي الجزئي:

المودج البسيط للمضارع النقدي:

إنطلاقاً من فكرة أن المودعين لن يأتوا بنفس الوقت لسحب ودائعهم، لا يحتفظ البنك إلا بجزء من هذه الودائع كاحتياطيات. وقد يحتفظ البنك بإحتياطيات فائضة، تدعى مركزه المالي، وهذا يسمى نظام الاحتياطي الجزئي، وللإيضاح نفترض:

- 1- أن جميع البنوك قد دمجت في بنك واحد، وكأننا نتحدث عن البنك الوحيدة في البلد.
- 2- العمل باحتياطي نقداني جزئي، وتخيلاً للتبسيط نفترضه $\% 20$.
- 3- إن هذا البنك لا يحتفظ في حيازته إلا على الاحتياطيات المطلوبة قانوناً، أي أن البنك كامل الإقراض.
- 4- أن كل الأموال التي يقرضها البنك تعود إليه من جديد على شكل ودائع جديدة، وفي هذه الحالة تندم حيازة العملة لدى الجمهور.
- 5- أن الودائع في البنك التجاري هي ودائع تحت الطلب فقط.
- 6- وأن هناك وديعة جديدة $\blacktriangle MB$ دخلت البنك وقيمتها 1000 دولار، ضمن هذه الشروط، ما هو الحد الأقصى للتتوسيع في الائتمان المصري، وخلق نقود الودائع؟

ل Crafting نموذجاً بسيطاً موجزاً للتتوسيع في الائتمان يفرض علاقة بين MB (القاعدة النقدية) و R (الاحتياطيات المصرفية) و D (الودائع تحت الطلب).

فرضية عودة جميع الأموال التي يقرضها البنك إليه من جديد تعني أن $C = O$ (حيث C - نسبة العملة)، فإن القاعدة النقدية التي تساوي R تساوي في هذه الحالة:

$$MB = R \quad (1-1)$$

وفي حال عدم احتفاظ البنك التجاري باحتياطيات فائضة، فهي بالتالي دائمة الإقراض، فإن مجموع الاحتياطيات يصبح مساوياً للإحتياطي القانوني:

$$R = r \cdot D$$

حيث ترمز (r) إلى النسبة القانونية التي يحتفظ بها البنك على الودائع تحت الطلب. وبالنظر إلى المعادلتين (1 - 1) و (1 - 2) نستطيع أن

نستنتج:

$$MB = r \cdot D \quad (3 - 1)$$

$$D = 1/r MB \quad (4 - 1)$$

حيث يمثل MB معامل التوسيع النقدي أو المضاعف النقدي، أو من زاوية المتغيرات:

$$\Delta D = 1/r \Delta MB \quad (5 - 1)$$

يتضح من المعادلة (5 - 1) أن هناك عاملين أساسيين يمارسان تأثيراً على عرض النقود، هما حجم الزيادة في القاعدة النقدية ΔMB والضاعف النقدي $1/r$.

نشير إلى أن إجمالي الاحتياطيات المصرفية لا يبقى على حاله فهو يتغير بتغير الاحتياطي الإلزامي على ودائع الطلب أو الاحتياطيات الفائضة التي يكونها البنك التجاري من تلقاء ذاته.

$$\begin{aligned} \Delta R &= (r \times \Delta D) + (e \times \Delta D) = \\ &= (r+e) \times \Delta D \end{aligned} \quad (6 - 1)$$

حيث e - تمثل معدل الاحتياطي الإلزامي على ودائع الطلب.

e - نسبة الاحتياطيات الفائضة إلى ودائع الطلب (وهي عبارة عن احتياطيات يكونها البنك تدعيمًا لمركزه المالي دون أن يلزمها القانون بها ونعني الأن عن نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب بالمعادلة).

$$\Delta C = C \times \Delta D \quad (7 - 1)$$

حيث تمثل c - نسبة العملة وتساوي:
وعن طريق التجمع بين المعادلتين (1 - 6) و (1 - 7) نحصل على

$$\begin{aligned} \Delta R + \Delta C &= [(r+e) \times \Delta D] + (C \times \Delta D) \\ &= (r + e + c) \times \Delta D \end{aligned} \quad (8 - 1)$$

وتتوزع القاعدة النقدية على العملة المتداولة خارج الجهاز المصري، طالما أنَّ الجمهور يحتفظ بقسم من ثروته على شكل نقدي سائل، وعلى مجموع الاحتياطيات المصرفية (R) التي تتوزع الآن على إحتياطي قانوني على ودائع الطلب (r) والإحتياطيات الفائضة التي يكونها البنك من تقاء ذاته (e).

$$MB = R + C \quad (9 - 1)$$

$$MB = (r+e) + C \quad \text{أو}$$

وبإحلال ΔMB في الطرف الأيسر من المعادلة (9 - 1) يعاد كتابتها على النحو التالي:

$$\Delta MB = (r+e+c) \times \Delta D \quad (10 - 1)$$

$$\Delta D = \frac{1}{r+e+c} \times \Delta MB \quad (11 - 1) \quad \text{أو}$$

حيث: ΔMB تعبِّر عن حجم الزيادة في القاعدة النقدية و $m = \frac{1}{r+e+c}$ المضاعف النقدي - الذي يفترض أنَّ البنوك التجارية ليست بكمالة الإقراض، بالإضافة إلى احتفاظها باحتياطيات فائضة (e) تدعيمًا لمركزها المالي، وأنَّ الجمهور يوزع ثروته بين النقد السائل والودائع تحت الطلب؛ وهذا يعني أنَّ هناك تسلسلاً للعملة خارج الجهاز المصري، وبالتالي فإنَّ القروض التي يقرضها البنك لا تؤول إليه كاملة من جديد.

ويعرف المفهوم الضيق للكتلة النقدية على أنها:

$$M_1 = C + D \quad (12 - 1)$$

$$\Delta M_1 = \Delta C + \Delta D \quad (13 - 1)$$

وكان بينا أعلاه، أن التغييرات في عرض النقود ينبع إما عن

تغيرات في القاعدة النقدية ΔMB أو المضاعف النقدي (14 - 1) مكان $\Delta M_1 = M_x \Delta MB$ وباحتلال الطرف الأيسر من المعادلة (13 - 1) مكان ΔM في المعادلة (14 - 1) بالإضافة إلى ذلك فإن الطرف الأيمن من المعادلة نفسها، يمكن إعادة كتابته على النحو التالي: $m x (\Delta R + \Delta C)$ وبالتالي فإن المعادلة (14 - 1) ممكن أن تقدم على النحو التالي:

$$\Delta D + \Delta e = m (\Delta R + \Delta C) \quad (15 - 1)$$

وباحتلال ΔC مكان C كما يستدل عليه من المعادلة (7 - 1) و $\Delta R + \Delta C$ مكان $(r + e + c) \times \Delta D$ كما يستدل عليه من المعادلة (1) تحصل على المعادلة:

$$\Delta D + (C + \Delta D) = mx (r + e + c) \times \Delta D \quad (16 - 1)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على D ، تحصل على:

$$1 + e = m (r + c + c) \quad (17 - 1)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (17 - 1) على القسم $r + c + e$ ، تحصل على:

$$\frac{1 + c}{r + e + c} = m_i \quad (18 - 1)$$

حيث m_i المضاعف النقدي الذي يستند إلى المفهوم الضيق للكتلة النقدية

$$M_i = C + D \quad m_i$$

نموذج المضاعف النقدي^(١):

$$\Delta M = \frac{1+c}{r+e+c} \times \Delta MB \quad \text{كان قد بيّنا أعلاه أنَّ}$$

$$M = \frac{1+c}{r+e+c} \times MB \quad \text{أو (19 - 1)}$$

ويطبق على المعادلة (1 - 19) نموذج المضاعف النقدي money multiplier model الذي يعبر عن العلاقة بين الكتلة النقدية والقاعدة النقدية؛ فإذا كان المضاعف النقدي معلوماً أو متوقعاً تماماً كاماً، باستطاعة السلطات النقدية أن تحدد بدقة عرض النقود من خلال تحكمها بالقاعدة النقدية. وبما أنه من الصعوبة بمكان معرفة المضاعف النقدي فإن السلطات النقدية لا تمتلك إلا سلطة محدودة في السيطرة على الكتلة النقدية، ويعود ذلك إلى أن المتغيرين e و r يرتبطان بسلوك الجمهور ومدى رغبته في توزيع ثروته بين الإحتفاظ بها على شكل نقدي سائل أو إيداعها في البنوك التجارية، ورغبة البنوك التجارية في تكوين احتياطيات فائضة.

العوامل المؤثرة في إمكانية البنوك التجارية في خلق نقود الودائع:
 إن قدرة البنوك التجارية في خلق النقد ليست مطلقة، فواقع الأمر أن هذه القدرة تخضع لعدد من القيود ومنها: أولاً، رغبة البنوك التجارية في التوسيع أو عدم التوسيع في القروض المصرفية، وثانياً نسبة التسرب للعملة خارج الجهاز المصرفي، وثالثاً نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك التجارية.

أ- القاعدة النقدية: حدوث زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسيع المضاعف في القروض المصرفية والعكس بالعكس.

ب- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني: إنخفاض أو ارتفاع معدل الاحتياطي الإلزامي يزيد أو يخفض تبعاً لذلك، قدرة البنوك التجارية عن التوسيع في القروض المصرفية. وواقع الأمر فإن معظم البنوك التجارية تحفظ باحتياطيات تزيد عن الحد الذي تحدده السلطات النقدية، تدعيمًا لمركزها المالي، خوفاً من حدوث أي سحب مفاجئ أو نتيجة لعدم وجود طلب كاف على القروض.

ج- تأثير نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب: كلما كانت نسبة تسرب العملة خارج البنك التجارية أكبر، كلما زادت حصة الجمهور في القاعدة النقدية، وكلما انخفضت إمكانية البنك على التوسيع المضاعف في الإئتمان المصري.

وفي البلدان النامية، تنتشر عادة استخدام النقود الورقية، مما يؤدي إلى تسرب جانب كبير من الاحتياطيات النقدية من البنوك التجارية، ويتربّ على ذلك الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقد.

مضاعف الإئتمان بشكله العام:

تبين المعادلة (1 - 20) التساوي بين جانبي الأصول والخصوم في ميزانية

$$\text{البنك التجاري} \quad L + R = D \quad (20 - 1)$$

حيث ترمز L إلى الإئتمان المصري أو $D - L = D$

وياحتساب التغيير في المتغيرات:

$$\Delta L = \Delta D - \Delta MB \quad (21 - 1)$$

يستدل من المعادلة (1 - 21) أن قدرة البنوك التجارية على التوسيع في الإئتمان المصرفي، تتمثل بالفارق بين جانب الخصوم (الودائع تحت الطلب)، والتغيير في الاحتياطيات المصرفية.
وبالإمكان إستخراج مضاعف الإئتمان المصرفي المتعلق بنمو القاعدة النقدية على النحو التالي:

$$\Delta L = m_L \times \Delta MB \quad (22 - 1)$$

حيث تمثل m_L - مضاعف الإئتمان المصرفي ومن الممكن إعادة كتابة المعادلة (12 - 1) لتخذ الشكل:

$$\Delta L = \Delta D - \Delta R = \quad (23 - 1)$$

$$\Delta D - [(r+e) \times \Delta D]$$

وكان قد بيّنا أنّ:

$$\Delta MB = \Delta R + \Delta C = (r+e+c) \times \Delta D \quad (24 - 1)$$

وباستبدال الطرف الأيسر من المعادلة (1 - 24) بما يساويها في المعادلة (1 - 23)، نحصل على:

$$\Delta D - [(r+e) \times \Delta D] = m_L \times (r+e+c) \times \Delta D \quad (25 - 1)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على ΔD ، نحصل على:

$$1 - (r+e) = m_L \times (r+e+c) \quad (26 - 1)$$

وبإعادة قسمة طرفي المعادلة (1 - 26) على $r + e + c$ نحصل على:

$$m_L = \frac{1 - (r+e)}{r + e + c} \quad (27 - 1)$$

وبالتالي فإنّ مضاعف النقدي الذي حصلنا عليه في المعادلة (1 - 27)

يتضمن مضاعف الائتمان بشكله العام، Total Credit multiplier model، والذي يمكن أن يقدم على النحو التالي:

$$\Delta D = \frac{1-(r+e)}{r+e+c} \times \Delta MB \quad (28 - 1)$$

بالنسبة لمضاعف الائتمان، المستند إلى المفهوم الأوسع للكتلة النقدية، فإنه يتخد الشكل

$$m_L = \frac{1-(r+e+t)}{r+t+e+c} \quad (29 - 1)$$

$$\Delta L = \frac{1-(r+e+t)}{r+t+e+c} \Delta MB \quad (30 - 1)$$

مناقشة العوامل ذات الأثر في قدرة البنوك التجارية في خلق نقود الودائع:

العامل الأول: القاعدة النقدية أو كما تسمى أيضاً بالنقد الاحتياطي أو النقدي قوي الأثر، وتعرف القاعدة النقدية على أنها العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (c) زائد الاحتياطيات المصرفية (e)، وبالتالي فإن القاعدة النقدية تتألف من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي وأوراق نقدية لدى المصارف وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية.

وينطوي تقرير الميزانية العمومية الخاص بالسلطات النقدية على التالي:

$$MB = NFAt + NDCGt + COEt + CCBt \pm OIN \quad (31 - 1)$$

حيث NFA = صافي الأصول الدولية أو صافي الموجودات الخارجية لدى السلطات النقدية.

$NDCG$ = صافي المستحقات المحلية على الحكومة أو صافي إقراض الحكومة من البنك المركزي.

CEO = المستحقات على هيئات رسمية.

CCB = مستحقات على بنوك تجارية.

OIN = صافي البنود الأخرى التي لم تدخل في التغيرات.
ويتمكن إعادة صياغة المعادلة $(1 - 31)$ في صيغة تغير أو بقيم تدفقات.

$$\Delta MB = \Delta NFA_t + \Delta NDCG_t + \Delta COEt + \Delta CCB_t \pm \Delta OIN \quad (32 - 1)$$

$$\Delta MB = MB_t - MB_{t-1}$$

حيث $- MB_{t-1}$ - فترة متأخرة.

وإذا قسمنا أطراف المعادلة على قيمة متأخرة للقاعدة النقدية MB_{t-1}
نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta MB}{MB_{t-1}} = \frac{\Delta NFA}{MB_{t-1}} + \frac{\Delta NDCG}{MB_{t-1}} + \frac{\Delta CCB}{MB_{t-1}} \pm \frac{\Delta OIN}{MB_{t-1}} \quad (33 - 1)$$

والهدف من قسمتها على قيمة متأخرة هو لإظهار مدى تأثير كل عنصر من هذه العناصر على القاعدة النقدية.

وتتمثل هذه العناصر مصادر القاعدة النقدية أو العوامل المؤثرة فيها، وبإسقاطها نستنتج أن القاعدة النقدية تزداد مع زيادة الموجودات الخارجية الصافية (NFA) أو زيادة الإئتمان المحلي الذي سوف نحدده من الآن وصاعداً ($DC = NDCG + CCB$). ولنحدد الآن دور كل من هذه العوامل في التأثير على القاعدة النقدية.

جدول رقم - 1 - العوامل ذات الأثر في القاعدة النقدية (التغير السنوي)

YR	MB = NFA+ NDCG+CCB± OIN	NFA % of MB	NDCG % of MB	CCB % Of MB	OIN Of MB	Total %
98	43555,7	33,57	36,62	44,36	-14,56	100
99	47855	30,73	37,61	45,02	-13,37	100
00	51825,9	26,91	43,88	44,14	-14,93	100
01	55660,4	21,88	50,33	41,12	-13,33	100
02	57054,0	27,25	48,16	41,5	-16,9	100
03	65013,8	33,6	46,29	36,6	-16,06	100
04	71682,64	31,2	46,7	34,76	-12,7	100

المصدر: التقارير السنوية والنشرات الفصلية لمصرف لبنان

يتبيّن من الجدول رقم - 1 - أنه خلافاً لما كان عليه الوضع في الفترة 2000 - 2001 حيث كان لكل من الديون الصافية للقطاع العام والديون على القطاع الخاص تأثيراً شبه مواز، إستأثرت الديون الصافية على القطاع العام بالحصة الأكبر في خلق النقد 47,7 % في العام 2004، بمقابل تراجع دور الديون على القطاع الخاص من 36,36 % في العام 1998 إلى أقل بقليل من 35 % في العام 2004.

أما بالنسبة لصافي الأصول الدولية، التي كان لها أثراً إنكماشياً على القاعدة النقدية في الفترة 2000 - 2000 بسبب حركة الرساميل السلبية، عادت لتلعب دوراً بارزاً في خلق النقد في العام 2003، ولم يكن لها أي تأثير خلال العام 2004 بفعل تباطؤ دخول الرساميل تحت تأثير تشنج الأوضاع السياسية.

أثر صافي الموجودات الخارجية لدى السلطات النقدية تحول رصيد ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة مما كان عليه في

الأعوام 2000 و 2001، ليحقق فائضاً وتسجل وضعيته في 2003 فائضاً قدره 3386 مليون دولار، مقابل فائض تراكمي قدره 1564 مليوناً في 2002. تمركز هذا الإرتفاع الملحوظ في الفائض السنوي لميزان المدفوعات في صافي الأصول الدولية NFA لدى مصرف لبنان التي ازدادت بمبلغ قدره 5037 مليون دولار. وتحقق هذا الإرتفاع من خلال التحسن الملحوظ (نسبة 6,31%) الذي طرأ على الحساب الرأسمالي والمالي الذي سجل فائضاً قدره 7789 مليوناً، مقابل فائض قدره 5918 مليون دولار في عام 2002⁽²⁾. ونتج هذا الفائض عن تدفق القروض الميسرة وذلك من جراء انعقاد مؤتمر باريس - 2 في أواخر العام 2002، كما إزدادت إستعمالات سندات اليوروبيوند - مما ساهم في النتيجة الإيجابية لميزان المدفوعات (جدول رقم 2).

جدول رقم - 2 - ميزان المدفوعات (الميزان الكلي) ملايين الدولارات

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
7789	5918	4221	4292	5162	5536	الحساب الرأسمالي والمالي
3386	1564	(1169)	(289)	261	(488)	الميزان الكلي
(3386)	(1564)	1169	289	(261)	488	الاحتياطي الصافي
5037	663	1486	1706	1350	479	مصرف لبنان
9037	901	317	1417	(1089)	(966)	القطاع المصري والمالي

المصدر: مصرف لبنان، تقرير القطاع الخارجي، النشرة السنوية 2003.

لنجعل الآن NFA على أنها تمثل صافي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، فالفائض مع تحديد الائتمان المحلي يزيد من حيازات السلطات النقدية من العملات الأجنبية، ويزيد القاعدة النقدية وتؤدي الزيادة في القاعدة النقدية. إلى زيادة في عرض النقود، والعجز في ميزان المدفوعات، ضمن نفس الشروط، يخفض حيازات السلطات النقدية من صافي

الموجودات الخارجية، وقد يؤدي إلى انخفاض القاعدة النقدية وإلى انخفاض العرض النقدي (الجدول رقم 3).

جدول رقم 3- أثر التغيرات في صافي الأصول الدولية على القاعدة النقدية: 1998 - 2004

Yr	MB	▲ MB	▲ MB/MB _{t-1}	NFA	▲ NFA	▲ NFA/MB _{t-1}
98	43555,3	5042,3	58,5	14623,2	-1056,8	-2,74
99	47855	4299,7	9,87	14723,2	100	0,22
00	51825,9	3970,9	8,29	13944,5	-778,7	-1,627
01	55198,8	3372,9	6,5	12178,2	-1766,3	-3,408
02	57054,0	1855,2	3,36	21140,7	8962,5	16,23
03	65013,8	7959,8	13,95	21845,8	705,1	1,23
04	71682,64	6668,8	10,25	22380,6	534,8	0,822

المصدر: تم إحتساب المتغيرات على أساس المعطيات حول MB و NFA في تقارير مصرف لبنان السنوية والنشرات الفصلية للأعوام 2003 و 2004.

يُتضح من الجدول رقم 3- أن تأثير التغير في صافي الأصول الدولية على القاعدة النقدية كان انكماشياً في السنوات التي سبقت مؤتمر باريس - 2، لترتفع أهميته بعد إنعقاده في الأعوام 2002 و 2003 و يكاد ينعدم تأثيره في العام 2004 بفعل تباطؤ دخول الرساميل، كما أشرنا أعلاه، بفعل تأثير التشنجات السياسية.

أثر الإئتمان المحلي: سنعرف الإئتمان المحلي بـ DC

$$\text{DC} = \text{NDCG} + \text{CCB}$$

$$\Delta \text{DC} = \Delta \text{NDCG} + \Delta \text{CCB}$$

و سنبين أثر التغيرات في صافي الإئتمان المحلي (DC) على القاعدة

النقدية، مع تحديد صافي الأصول الدولية (الجدول رقم 4).

جدول رقم - 4 - أثر التغير في الإئتمان المحلي (DC) على القاعدة النقدية 1998 - 2004 (بملايين ل.ل)

Yr	MB	▲ MB	▲ MB/ MB_{t-1}	DC = (NDCG + CCB)	▲ DC	▲ C/ MB_{t-1}
98	43555,3	5042,3	38,5	35275,9		
99	47855	4299,7	9,87	3959,2	4319,3	9,9
00	51825,9	3970,9	8,29	45611	6015,8	12,5
01	55198,8	3372,9	6,5	50900	5289	10,2
02	57054,0	1855,2	3,36	51153,9	253,9	0,459
03	65013,8	7959,8	13,95	53903,9	2749,1	4,81
04	71682,64	6668,8	10,25	58403,4	4499,5	69,2

المصدر: تقارير مصرف لبنان حول MB و DC للسنوات 98 - 99 - 2000 - 2001 و النشرة الفصلية 2002 - 2003 و 2004.

يلاحظ من الجدول رقم 4- أنّ الإئتمان المحلي كان العامل الرئيسي في خلق النقد حتى العام 2002، ثم تراجعت أهميته نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لزيادة الواردات وضبط النفقات وبالتالي تخفيض العجز، ليعود DC ليشكل العامل الرئيسي في خلق النقد خلال العام 2004، بالإضافة إلى زيادة التسليفات للقطاع الخاص التي ارتفعت بفعل تخفيض الفوائد المدينة المطبقة من قبل المصارف التجارية.

التوسيع النقدي يستناداً إلى M1 و M2.

في البداية قبل الحديث عن آلية التوسيع النقدي، لا بدّ من تعريف الكتلة النقدية بمفهوميها:

$$M1 = C + D$$

حيث (C) هي العملة المتداولة خارج الجهاز المصري.

(D) هي الودائع تحت الطلب

$$M2 = C + D + T \quad (\text{المفهوم الأوسع للكتلة النقدية})$$

حيث (T) هي الودائع الآجلة بالليرة اللبنانية.

ونورد الجدول رقم - 5- لتبيان الوضع النقدي في الفترة الممتدة من العام 1998 حتى العام 2004

جدول رقم - 5- الوضع النقدي في نهاية الفترة 1998 - 2004
بمليارات الليرات اللبنانية.

Yr	C	D	M1	T	M2	D/T
98	1241,3	810,2	2051,5	14502,7	16554,2	5,58
99	1369,3	891,4	2260,7	17978,9	20239,6	4,95
00	1423,41	965,9	2389,3	17103,2	19492,5	5,65
01	1381,6	983,6	2365,5	14917,6	17283,1	6,59
02	1375,3	1169,1	2544,4	17859,4	20403,8	17,86
03	1530,56	1316,45	2847,01	23387,36	26234,37	5,628
04	1586,45	1444,13	3030,58	22947,38	25977,96	6,3

المصدر: تقارير مصرف لبنان

لنسبة الودائع الجارية (D - الودائع تحت الطلب) إلى جملة الودائع أهمية خاصة بالنسبة للمركز المالي للبنك التجاري، طالما أنّ الودائع تحت الطلب قابلة للسحب لدى الطلب، فزيادتها بالنسبة لمجمل الودائع تزداد معها أهمية المركز المالي للبنك.

كذلك فإن لهذه النسبة (D/T) أهمية في تبيان مركز النشاط الاقتصادي في المجتمع وانخراط هذه النسبة دليل على عدم رغبة اللبنانيين في التوسيع في الاستثمار، وهذا يعني وجود كساد أو فترة ترقب ينقل فيها الأفراد أموالهم من الحسابات الجارية إلى الحسابات الآجلة للحصول على فوائد مضمونة.

وبالعودة إلى المضاعف النقدي $1m$ المستند إلى $1m$ و $2m$ المستند إلى $2M$ ، نشير أن $M1$ تمثل التوسيع المضاعف في الكتلة النقدية كنتيجة

$$M1 = \frac{1+c}{r+e+c}$$

$M2$ - تمثل التوسيع المضاعف في الكتلة النقدية كنتيجة للتغير في المضاعف النقدي $M2 = \frac{1+c+b}{r+e+e}$

ويظهر الجدول رقم 6 - التغيرات التي طرأت على المضاعف النقدي بمفهومية $1m$ و $2m$ ضمن الفترة الممتدة من 1998 وحتى 2004.

الجدول رقم 6 - التغيرات التي طرأت على المضاعف النقدي $m1$ و $m2$

الفترة 2004 - 1998

Yr	$r = R/D$	$e = Re/D$	$c = C/D$	$b = T/D$	$\frac{1+c}{r+e+c} = 1m$	$\frac{1+c+b}{r+e+e} = 2m$
98	1,89	6,15	1,53	17,9	0,26	1,6
99	2,116	5,54	1,53	20,2	0,275	2,47
00	1,87	5,71	1,47	17,7	0,272	2,23
01	2,52	9,21	1,40	15,16	0,18	1,33
02	2,54	7,69	1,17	15,27	0,23	1,53
03	2,91	13,16	1,16	17,76	0,125	1,15
04	2,63	18,05	1,1	15,89	0,09	0,82

المصدر: تقارير مصرف لبنان والنشرات الفصلية.

كما يتضح من الجدول شهد المضاعف النقدي بمفهومية M_1 و M_2 انخفاضاً على امتداد فترة الدراسة. ويعود هذا الانخفاض بالدرجة الأولى، إلى زيادة معدل الاحتياطي الإلزامي على ودائع الطلب والإحتياطي الإلزامي على ودائع الأجل (25% و 15% على التوالي) بدءاً من العام 2001، وإلى الزيادة في نسبة الاحتياطيات الفائضة التي كونتها البنوك التجارية والتي، كما يبدو في الجدول، ارتفعت من 7,5% في العام 2000 لتصل إلى 18,05% في العام 2004، وهذا ما يعكس إنتهاج البنوك التجارية سياسة حذرة جداً في تسييلاتها.

المضاعف النقدي المستند إلى القروض:

والذي كان قد عرفناه على النحو التالي:

$$M_L = \frac{1 - (r + e)}{r + e + c} \quad \text{ويستند إلى المفهوم الضيق للكتلة النقدية } M_1$$

$$\text{و } M_L = \frac{1 - (r + e + t)}{r + t + e + c} \quad \text{ويستند إلى المفهوم الأوسع للكتلة النقدية } M_2$$

الجدول رقم 7- تطورات المضاعف المتصل بالقروض المصرفية

2004 - 1998

Yr	r	e	c	b	$\frac{1 - (r + e)}{r + e + c} M_L (M1) =$	$\frac{1 - (r + e + t)}{r + t + e + c} M_L (M2) =$
98	1,89	6,15	1,53	17,9	-0,735	-0,944
99	2,116	5,54	1,53	20,2	-0,833	-0,914
00	1,87	5,71	1,47	17,7	-0,727	-0,90
01	2,52	9,21	1,40	15,16	-0,817	-0,89
02	2,54	7,69	1,17	15,27	-0,81	-0,821
03	2,91	13,16	1,16	17,76	-0,87	-0,823
04	2,63	18,05	1,1	15,89	-0,90	-0,94

المصدر: تقارير مصرف لبنان.

يظهر لنا الجدول رقم 7- المضاعف النقدي المستند إلى القروض M_1 بقيمة سلبية، وهو ما يتناقض تماماً مع مفهوم مضاعف القروض المصرفية الذي يهدف إلى زيادة حجم القروض المصرفية... (يعود السبب في ذلك إلى أن مستوى العملة المتداولة خارج الجهاز المصري (C) إلى الودائع تحت الطلب مرتفعة أضعاف إلى ارتفاع R و e (إعادة نظر)).

نموذج المضاعف النقدي:

تؤثر قرارات السلطات النقدية والبنوك التجارية والجمهور غير المصري على العرض النقدي من خلال متغيرات ثلاثة وهي:

-1 نسبة السيولة (العملة المتداولة خارج الجهاز المصري إلى الودائع تحت الطلب).

-2 نسبة الاحتياطيات المصرفية (R) إلى الودائع تحت الطلب R/D.

-3 حجم النقود الساخنة - MB.

ويقع ما يلي تناول هذه المتغيرات:

-1 نسبة السيولة $D/C = c$ ، وهذه النسبة يحددها الجمهور وترتبط بكيفية توزيعه لدخله بين العملة والودائع تحت الطلب.

وتتحدد العلاقة بين العملة والودائع تحت الطلب بعادات الأفراد وأشكال المدفوعات، فيزداد ميل الأفراد للإحتفاظ بالثروة على شكل نقدي سائل، مع زيادة نسبة الإستهلاك إلى الناتج وينخفض مع إنخفاض هذه النسبة.

أما علاقة السيولة بسعر الفائدة، فعلى العكس من ذلك حيث يزداد الطلب على النقود إذا انخفض سعر الفائدة والعكس بالعكس، وبالتالي بالإمكان تحديد متغيران أساسيان يمارسان تأثيراً على نسبة العملة، هما GDP الناتج المحلي و (C)

$$\ln c/DT = a_0 + a_1 \ln(i) + a_2 \ln(GDP)$$

معادلة معدل الاحتياطيات إلى مجمل الودائع:

تؤدي الاحتياطيات المصرفية وظيفتان أساسيتان، حماية حقوق المودعين ويستخدمها البنك المركزي كأداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في التوسيع في القروض المصرفية وعلى أساسها خلق نقود الودائع.

تألف إحتياطيات البنك التجارية من:

- 1- ودائع نقدية في الخزينة وهي تمثل سيولة من الدرجة الأولى، وتحتفظ البنوك بها لمواجهة سحبويات المودعين.
- 2- ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي (إحتياطي إلزامي). وتكون نسبة إحتياطيات إلى الودائع عادة، أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعود إلى أنّ البنوك بالإضافة إلى إحتياطيات، تمتلك أصولاً أخرى كالسلفيات والأوراق المالية مثلاً.

وبناءً على ما ذكر، سنعرض أثر إحتياطيات المصرفية على مجمل الودائع، من خلال دراسة إحصائية تحليلية توضح العلاقة المباشرة بين إحتياطيات ومجمل الودائع وسعر الفائدة من خلال المعادلة.

$$\ln R/DT = b_0 + b_1 \ln(r/D) + b_2 \ln(i) + b_3 \ln(D/DT)$$

وبالتالي فإن مجمل إحتياطيات تقسم إلى احتياطي إلزامي ونرمز له بالرمز (r) واحتياطيات فائضة نرمز لها بالرمز (e) وهي إحتياطيات التي يكونها البنك تدعيمًا لمركزه المالي ولا يلزمها بها القانون.

$$DT = D + T$$

حيث D - هي الودائع تحت الطلب.

T - هي الودائع لأجل.

و سنعرف (i) على أنها معدل الفائدة الدائنة على الودائع المصرفية

Constant - b_0

1b - معدل التغير المتعلق بـ R/DT

2b - معدل التغير المتعلق بـ i

3b - معدل التغير المتعلق بـ D/DT

وبما أن (r) تشكل نسبة ثابتة، سنقوم بتحييدها كونها لا تشكل أثراً على باقي المتغيرات، وبالتالي بإمكان إعادة صياغة المعادلة على النحو التالي:

$$\ln R/DT = b_0 + b_1 \ln(i) + b_2 \ln(D/DT)$$

وتظهر لنا المعادلة الإحتياطي الكلي على مجمل الودائع كمتغيرتابع Dependent variable يتحدد بكل من معدل الفائدة من جهة، ونسبة الودائع تحت الطلب إلى مجمل الودائع والتي هي عبارة عن متغيرات مستقلة Independents variables في معادلة انحدار متعدد للفترة الزمنية الممتدة

من 1992 - 2004 وذلك وفق معطيات سنوية.

نتائج النموذج القياسي:

للحصول على النتائج المطلوبة، تم استخدام برنامج SPSS للحصول على معاملات الإنحدار الجزئية الواردة في النموذج المذكور.

جدول رقم 8- معاملات الإنحدار الجزئية للنموذج القياسي

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		Sig
	B	Stel. Error	Beta	T	
(constant)	0,436	1,381		0,315	0,759
Lni	-1,472	0,368	-0,543	-4,007	0,002
Ln D/DT	-1,853	0,360	-0,697	-5,142	0,000

ويتم فحص جوهرية معاملات الإنحدار الجزئي عن طريق استخدام

الافتراضات والمعاملات التالية:

$$H_0 : \beta^*_i = 0$$

$$H_1 : \beta^*_i \neq 0$$

$$t_i = \frac{\beta_i^* - \beta_i}{s\beta_i}$$

حيث β_i^* : القيمة التقديرية لمعامل الإنحدار الجزئي.

$S\beta_i^*$: الانحراف المعياري لمعامل الإنحدار الجزئي.

Test of B_0

$$H_0 : \beta^*_0 = 0$$

$$H_1 : \beta^*_0 \neq 0$$

$$t_0 = \frac{\beta^*_0 - \beta_0}{S\beta_0} = \frac{0.436 - 0}{0.315} = 1.384$$

$$\alpha = 5\% \text{ and } df = n - k - 1 = 13 - 2 - 1 = 10 \rightarrow t_{col} = 2,228$$

حيث: n = number of observations

k = number of independent variables

بما أن t_0 أصغر من t_{col} نستنتج أن β_0 هي غير جوهرية عند مستوى المعنوية $= 0,05$, ويتم فحص باقي معاملات الإنحدار الجزئي بالطريقة ذاتها. ومن الجدول رقم (8) نستنتج أن قيمة $|t|$ هي جوهرية عند مستوى المعنوية 0,02 كما هو الأمر بالنسبة $|t| = D/DT$ هي جوهرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,00$.

وباستخدام نفس البرنامج الإحصائي SPSS نحصل على الجدول رقم 9 الذي يبيّن قيمة معامل التحديد المتعدد.

الجدول رقم - 9 - نتائج تحليل النموذج القياسي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin - Waston
1	0,907a	0,817	0,780	0,31557	1,770

Predictors: (Constant) Ln D/TD, Ln (i) . a
Dependent Variable Ln R/D.. b

يظهر الجدول رقم (8) أن معامل التحديد المتعدد R^2 هو جوهري من الناحية الإحصائية إذا بلغت قيمته 0,817.

فحص جوهري النموذج بأكمله:

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0$$

H_1 : At least one β is non - zero

$$df_2 = 13 - 2 - 1 = 10 \quad df_1 = 2 \quad A = 0,05$$

من خلال جدول Fisher نستطيع أن نحصل على F_a والتي تساوي 0,41

$$\frac{R^2/K}{(1 - R^2)(n-k-1)} = 22,254 F_c =$$

وكون $F_a < F_c$ يتم استبعاد H_0 ، ويستنتج أن النموذج هو جوهري عند مستوى المعنوية $\alpha=0,05$.

- ويؤكد الجدول رقم - 10 -

الجدول رقم - 10 - تحليل التباين

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4,432	2	2,216	22,254	0,0009
Residual	0,996	10	0,100		
Total	5,428	12			

إن القيمة الإحصائية $F = 22,483$ هي جوهري من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية $0,00 = \alpha$ والتي تشير إلى أن احتمال الحصول على القيمة الإحصائية (F) عن طريق الصدفة هو احتمال ضئيل جداً.

الاستنتاجات:

$$\ln(\text{GDP}) = 1,853 \ln(i) - 1,472 - 0,436 \ln R/TD$$

بالنظر إلى الجدول رقم - 10 - بالإمكان أن نستنتج:

-1- بالنسبة لمعدل الفائدة، فيظهر بقيمة جوهرية عند مستوى المعنوية 0,002، الأمر الذي يدل على أثره الإيجابي على المتغير التابع (RTD)، حيث يؤدي ارتفاع معدل الفائدة الدائنة إلى زيادة في رغبة الأفراد في التخلص من السيولة وإيداعها في البنوك التجارية، وهذا ما يستدل عليه من الزيادة في حجم الودائع الآجلة منها بشكل خاص والإحتياطيات المصرفية.

النموذج المفسر للتغيرات في نسبة العملة $c = C/D$:

كما قد بيّنا أعلاه أثر العوامل التي تؤدي إلى تسرب العملة خارج الجهاز المالي، من خلال دور الجمهور في توزيع دخله بين العملة والودائع المصرفية ثم الحصول على النتائج من خلال الجدول رقم - 11 -

Coefficients.

الجدول رقم - 11 - معاملات الإنحدار الجزئي للنموذج القياسي

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model	B	Stel. Error	Beta	T	Sig.
1 (Constant)	3,250	1,261		2,576	0,028
Ln i	0,585	0,092	0,697	6,387	0,000
Ln GDP	-0,251	0,068	-0,404	-3,702	0,004

(المتغير التابع) Dependent variable $\ln(C/D)$

يظهر الجدول أن β_1 هي جوهرية عند مستوى المعنوية $0,0028 = \alpha$ كما هو الأمر بالنسبة $\ln(i)$ عند مستوى المعنوية $0,0 = \alpha$ وبالنسبة $\ln(GDP)$ هي

معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,004$.

أما الجدول رقم VI (نتائج تحليل النموذج القياسي) فيبين أنَّ معامل التحديد المتعدد R^2 هو جوهرى من الناحية الإحصائية، إذ بلغت قيمته 0,906، كما يؤكد الجدول رقم 7 أنَّ قيمة الإحصائية $F = 48,134$ جوهرية من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,000$.

الجدول رقم - 12 - تحليل التباين^b Anova^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	0,473	2	0,236	48,134	0,0009
Residual	0,049	10	0,005		
Total	0,522	12			

الجدول رقم - 13 - نتائج تحليل النموذج القياسي Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	0,952 ^a	0,906		0,07009	0,0009

الاستنتاجات:

يظهر النموذج المفسر للتغيرات في نسبة العملة إلى مجمل الودائع،

وفقاً لما يلي:

$$\ln Cy/TD = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(i) = \alpha_2 \ln(GDP)$$

$$\ln Cy/TD = 3,250 + 0,585 \ln(i) - 0,251 \ln GDP$$

وبالإستعانة بجدول معاملات الإنحدار الجزئية، نستطيع أن نستنتج ما

يلى:

- أنَّ معدل الفائدة (i) إحصائياً لم يكن جوهرياً عند مستوى المعنوية 1

- = 5% وهذا يعني أنّ نسبة العملة إلى مجمل الودائع (ضمن ظروف لبنان) لا تتأثر بالتغييرات في سعر الفائدة ويمكن تفسير هذا الأمر بارتفاع الميل الحدي للإستهلاك لدى اللبنانيين وانخفاض الميل الحدي للإدخار، الأمر الذي يجعل اللبنانيين يخصصون الجزء الأكبر من دخلهم للإستهلاك.
- أنّ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يظهر علاقة عكسية مع نسبة العملة ($c = C/TD$) ويعود السبب في ذلك إلى العلاقة العكسية بين نسبة العملة والميل الحدي للإستثمار..

أثر النمو في الكتلة النقدية على النشاط الاقتصادي وميزان المدفوعات⁽³⁾:

تلعب النقود دوراً هاماً في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج، وتؤثر في ميزان المدفوعات، ومن الضروري بمكان والحالة هذه، أن نعرف التغيرات في عرض النقود ومصادر هذه التغيرات لنتستطيع اتخاذ الإجراءات والسياسات الاقتصادية الملائمة في الوقت المناسب.

ويتبين من المعادلة $DM_1 = \frac{1+c}{r+e+c} \Delta MB$ كما رأينا في سياق البحث، أنّ هناك عاملين أساسيين يمارسان تأثيراً على عرض النقود، هما الزيادة في القاعدة النقدية ΔMB والمضارع النقدي؛ فإذا كان المضارع النقدي معروفاً أو متوقعاً تماماً، باستطاعة السلطات النقدية أن تحدد بدقة عرض النقود من خلال تحكمها بالقاعدة النقدية، وبما أنه من الصعبية يمكن معرفة المضارع، فإن السلطات النقدية لا تمتلك إلا سلطة محدودة في تحديد عرض النقود.

وإذا لم يرد للتغيرات في NFA أن تؤثر في القاعدة النقدية، يتدخل البنك المركزي من خلال السوق المالي بائعاً أو مشترياً لأوراق مالية، أو من خلال

السوق النقدي باعياً أو مشترياً للدولار الأميركي. ويهدف من جراء ذلك إلى التأثير على أسعار الأوراق المالية والعملات من جهة، وكمية النقود الموجودة في التداول من جهة ثانية.

❖ وللسياسة النقدية آثارها على ميزان المدفوعات، فالسياسة النقدية التقليدية تحسن شروط ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية، ذلك أنَّ التوسيع في عرض النقود، في حال عدم ثبات الأسعار والحركة التامة لرأس المال، يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وسعر الصرف وارتفاع الأسعار. وفي ظل الثبات النسبي في مستوى الأسعار (معدلات التضخم) يتأتى عن الزيادة الإسمية في كمية النقود وزيادة فعلية M/D لها. وقد ظهر، كما هو مبين في الجدول رقم (14) فائض في الأرصدة النقدية ▲ M2 في السنوات 2002 و 2003 (18,05% و 20,57% على التوالي)، مما أدى إلى توسيع العجز في الميزان التجاري في العام 2003 بنسبة 4,9% وارتفاع في معدلات التضخم إلى 1,8% و 1,5% للفترة نفسها.

الجدول رقم - 14 - أثر النمو في الكتلة النقدية على معدل التضخم

وميزان المدفوعات 1998 - 2003 (ملايين الدولارات في نهاية الفترة)

Yr	▲ M2	معدل التضخم	Nx (FOB)	▲ Nx %
98		4,5	5864	-13,9
99	22,26	0,2	5046	0,0
00	-3,69	(0,4)	5049	16,2
01	-11,33	(0,4)	5864	-15,7
02	18,05	1,8	4944	4,9
03	20,57	1,5	5186	-

المصدر: تقارير مصرف لبنان.

لتحقيق التوازن في السوق السمعي يتوجّب الاختيار بين تخفيض معدلات الفائدة أو زيادة الدخل أو كلا الأمرين. في حين يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً، وكما هو واضح من الجدول رقم (15).

الجدول رقم 15 المؤشر الاقتصادي العام سعر الفائدة

Yr	المؤشر الاقتصادي العام	التقىيد السنوي	سعر الفائدة
00	134,1	0,6	10,44
01	134,1	6,2	10,15
02	146,1	2,1	9,83
03	155,5	6,5	7,79
04	168,9	8,6	7,01

المصدر: تقارير مصرف لبنان

بالنظر إلى الجدولين (14) و (15) يلاحظ الترابط بين التغير في كمية النقود وسعر الفائدة، وقد أدت الزيادة في كمية النقود M2 في السنوات 2003 - 2004 إلى تخفيف في معدل الفائدة من 9,83 في العام 2002 إلى 7,79 في العام 2003 و 7,01 في العام 2004. في حين يشير المؤشر الاقتصادي العام إلى انتعاش اقتصادي في العام 2003 واستمرار هذا الإنعاش في العام 2004.

يبقى أن نقول أن سعر الصرف الفعلي لليرة اللبنانية قد يكون منحرف عن تعادل قوته الشرائية مع العملات الأخرى، وإدخال مسألة التوقع في سعر الصرف يبيّن من معادلة ميزان المدفوعات؛ فحركة رؤوس الأموال تحكمها الفروقات في أسعار الفائدة في الداخل والخارج، المعدلة تبعاً للتغير المتوقع

في سعر الصرف.

$$i = if \Delta e/e$$

حيث - i سعر الفائدة في الداخل.

- if أسعار الفائدة العالمية.

- $\Delta e/e$ التغيرات في سعر الصرف.

وتساعدنا توقعات أسعار الصرف، على فهم جوهر الفروقات في أسعار الفائدة بين الدول ذات مستويات التضخم المختلفة؛ فحين يكون معدل التضخم مرتفعاً يجب أن نتوقع إنخفاضاً في سعر الصرف. عدا ذلك فإنَّ معادلة فيشر تشير إلى أنَّ الفروق في معدلات التضخم بين الدول تعوض عن طريق التغيرات في أسعار الصرف، ولسوف تكون العلاقة على النحو التالي: الفروقات في معدلات التضخم \approx الفروقات في أسعار الفائدة \approx معدل التغير في قيمة العملة. وهي بدون شك مساواة تقريرية لأنَّ أسعار الصرف من الممكن أن تتغير دونما علاقة بتغير الأسعار، من جهة ثانية، لأنَّ العوائق التي توضع أمام إنساب رؤوس الأموال من الممكن أن تكون سبباً في الفروقات طويلة الأجل في أسعار الفائدة.

المراجع

-1 عدنا في ذلك إلى:

- Miller, R.L, Van Hoose D.D., Modern Money and Bowking, third edition, Mc Grow - Hill International Economic Series, 1993 P; 344
- Dormleuseh R. Fischer S. Macroeconomics. Fifth edition, Mc Grow - Hill N.Y. 1997.
- صندوق النقد العربي، معهد الصندوق، النقد والإئتمان وأسعار الفائدة 1988.
- الحجار بسام، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة دار الرياحاني للطباعة والنشر، بيروت 1999
- تقارير مصرف لبنان. www.bdl.gov.lb.
- مصرف لبنان - تقرير القطاع الخارجي، النشرة السنوية، 2003.
- Maximo V.E, Francis A. L. Laurence J.M. Global Finance. St John's University توسيع 1998
- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة مجد، بيروت، 2003.

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحررة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بـهاتين اللقتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

إنّ مجلس الأمن هو الأكثر قوّة وفعالية في الأمم المتحدة. فهو مسؤول عن حفظ الأمن والاستقرار بين جميع الدول. في حين أنّ جميع أعضاء الأمم المتحدة موجون فقط بالتنمية والاقتراحات على الأطراف المعنية فإنّ مجلس الأمن وحسب الميثاق يلزم جميع الدول بقراراته.

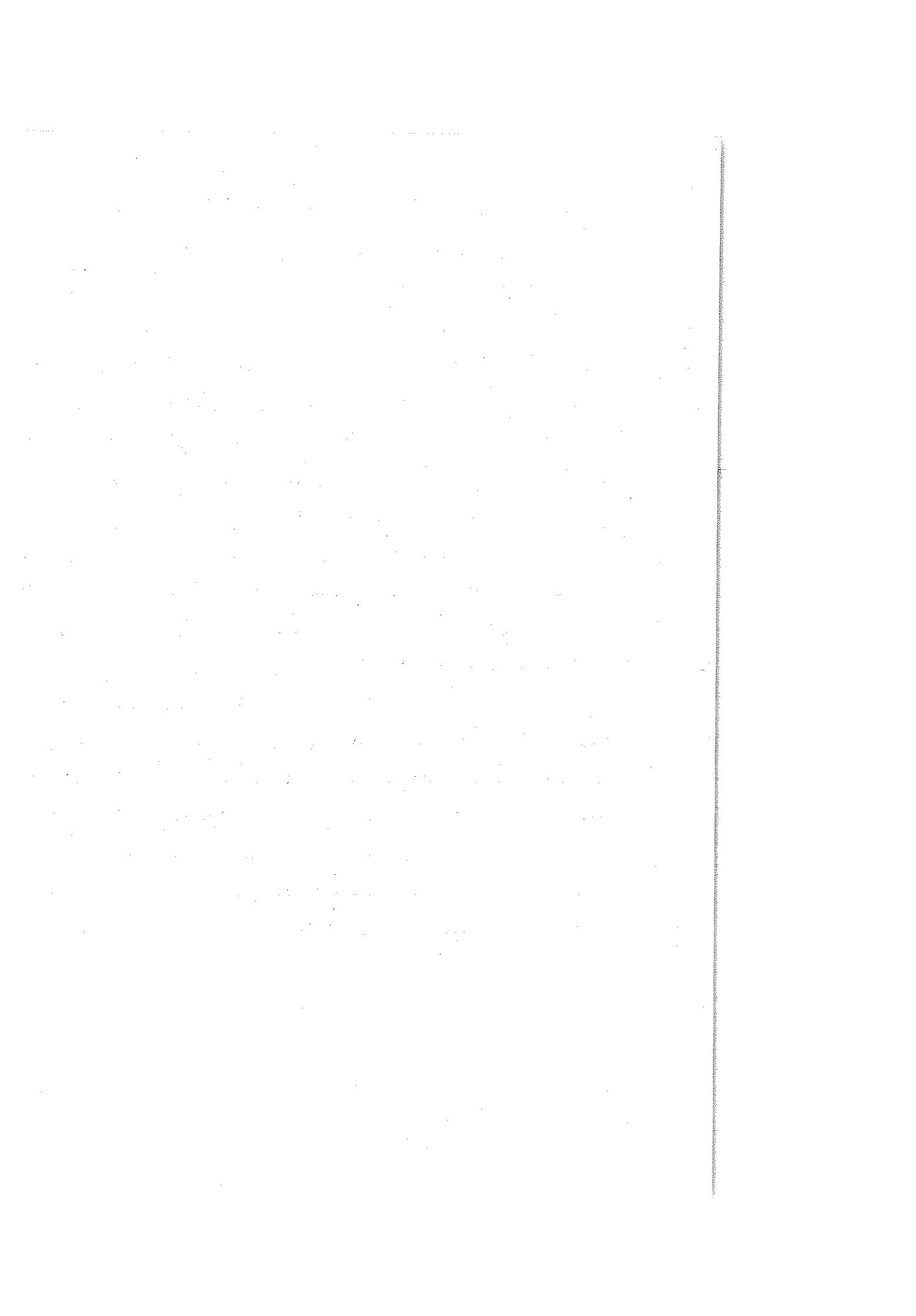
أقدمت ولسنوات عدّة الكثير من الدول على الترويج لزيادة أعضاء مجلس الأمن حتّى شعار أنّ المجلس الحالي يفتقد إلى الديمقراطية التمثيلية لدول العالم وأنّ الخلل لفقدان هذه الديمقراطية هو بزيادة عدد أعضاء المجلس المؤقتين والثابتين. في هذا السياق فإنّ البرازيل، الهند، اليابان، وألمانيا يضغطون بقوّة في اتجاه أن يكسبوا عضوية دائمة في مجلس الأمن. إنّ وسائل الضغط المعتمدة حالياً في هذا الاتجاه هو التهديد بأنّ التقديمات المادية والعسكرية التي تساهمن بها هذه الدول ستتقلص تدريجياً إذا لم يستجب لطلباتها. في المقابل فإنّ الدول الأفريقية تطالب بأن يكون لها عضو دائم في مجلس الأمن وذلك لتقسيم الهيمنة الشماليّة على الدول الجنوبيّة في النظام العالمي. وعليه فهناك رفض من الدول الدائمة العضوية الحالية حتّى حجة أنّ زيادة أعضاء مجلس الأمن بأعداد كثيرة سينهضف هذا المجلس وبالتالي يصبح غير فعال إطلاقاً.

إن شدّ أخبال بين جميع هذه الدول المعنية بال موضوع استدرج الأمين العام للأمم المتحدة لأخذ مبادرات لا تزال موضع بحث على أمل أن ترسّي الأمم المتحدة على برنامج جديد لهيكليتها.

يباشر الكاتب بتوصيف الوحدة الأوروبية وظروف تشكّلها منذ قيام السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 وحتى اتفاقية ماستريخ في 7 شباط 1992.

وتفسيراً لنجاح الوحدة الأوروبية، يتحدث الباحث عن أسباب متعددة، في طليعتها إنّها بوشرت إنطلاقاً من قطاع إقتصادي معين (الفحm والفولاذ)، وتطورت من هذا القطاع لتشمل قطاعات أخرى إقتصادية، قبل أن تتوسّع على المستوى السياسي. هذا بالإضافة إلى أن ديمقراطية الأنظمة الأوروبية عموماً كانت عاملاً إيجابياً مساعداً فضلاً عن أن الظروف الدولية التي كانت قائمة في حينه (مشروع مارشال) ساهم في توثيق عرى الوحدة الأوروبية. أمّا على المستوى العربي، فقد نشأت جامعة الدول العربية أساساً وسط ظروف مختلفة وغير ملائمة (الحركة الصهيونية والنشاط الإستعماري). يضاف إلى ذلك أن اختلافاً بين الأنظمة العربية وظروف عدم الإستقرار السياسي، كلّها ساهمت في إعاقة مشروع الوحدة العربية من جهة، وفي تكبيل أيدي الجامعة. هذا بالإضافة إلى أن قاعدة الإجماع (الذي فلّما توفر) أدت إلى تعطيل فعالية الجامعة العربية وقراراتها.

أما مشاريع الوحدة خارج إطار الجامعة، فكان مقتلاها أنها بوشرت دائماً "من فوق" ما جعلها غريبة عن بعض الشعوب.



L'évolution des fonctions des Banques Commerciales

Le chercheur trouve que la première fonction d'une banque commerciale est de recevoir les dépôts des individus et de jouer le rôle de médiateur entre le dépositaire et l'investisseur, en plus de son importante fonction dans l'opération de création de la monnaie.

Il existe par ailleurs plusieurs facteurs qui influent sur la capacité de la banque commerciale quant à l'opération de création de la monnaie des dépôts. Ainsi, la capacité d'une telle banque à créer de la monnaie n'est pas absolue, mais dépend plutôt de plusieurs facteurs, en premier lieu: le désir de la banque à s'étendre dans le domaine des crédits bancaires (ou de ne pas s'étendre), le taux d'écoulement monétaire en dehors du système bancaire, et le taux de liquidité avec lequel la banque s'engage.

La théorie de création de la monnaie des dépôts repose sur le fait qu'il est fort peu probable que la totalité des dépositaires demande le retrait de tous leur dépôts en liquide en même temps. Ceci permet à la banque de construire ses réserves monétaires et de les enrichir, et lui offre l'opportunité de s'élargir dans l'opération de création monétaire.

Le chercheur avance que les estimations des prix de change aide à comprendre l'essence des divergences dans les coûts des taux d'intérêts entre les pays aux différents niveaux d'inflation. Avec l'augmentation du taux d'inflation il faut s'attendre à une baisse des prix de change de la monnaie.

Les motifs nucléaires iraniens et les efforts internationaux pour apaiser la crise

Le chercheur expose les racines de la crise nucléaire qui surgit entre l'Iran et les grands Etats nucléaires représentés par l'Agence Internationale de l'Energie Atomique (AIEA). Il relate les sources de transport de cette énergie jusqu'en Iran, arrivant jusqu'à la technique d'enrichissement de l'uranium et le niveau qu'a atteint ce pays dans ce domaine, ainsi que les motifs qui poussent Téhéran à posséder les secrets de cette technique et à développer ce qu'elle en possède.

Le chercheur expose par la suite les conséquences de cette quête iranienne, à savoir, en premier lieu, l'exposition du pays à une guerre destructrice directement de la part des puissances mondiales qui voient dans la possession de Téhéran de la force nucléaire un élément qui menace la stabilité dans le monde.

Dans la présentation de ces conséquences, le chercheur passe en revue les pires scénarios qui pourraient advenir si l'Iran acquiert l'arme nucléaire et échappe au contrôle international et aux différents systèmes de régulations. A l'en croire, une frappe militaire contre l'Iran, au cas où, aura des conséquences très dangereuses pour l'environnement stratégique, tant au niveau de la région du Golfe qu'envers Israël.

Ali Houssein Bakir

La Russie réussira-t-elle à casser l'unilatéralisme américain?

Le chercheur se demande sur la capacité de la Russie, héritière de l'Union Soviétique effondrée, à casser l'isolement américain au monde. Il expose ainsi la situation actuelle de la Russie avec son président Poutine, ainsi que ses capacités nucléaires qui lui permettent d'être, malgré tout, une puissance mondiale non négligeable.

Le chercheur déduit que la guerre américaine contre l'Irak a divisé la communauté internationale, ce qui a permis à la Russie d'établir des axes, tantôt avec la France et l'Allemagne, tantôt avec le Monde Musulman, puis avec la Chine et l'Inde, le Brésil, la Turquie, Téhéran... Tout ceci avec le retour de la Russie à brandir la carte nucléaire en sa possession, afin de rappeler qu'elle demeure une grande puissance.

En contre partie, le chercheur voit que la rigidité américaine, notamment avec l'arrivée de Condoleezza Rice à la tête de la politique étrangère américaine, accompagnée du recul du désir européen d'affronter Washington, ont positionné la Russie face au défi, et l'ont obligée à œuvrer à concentrer ses tentatives visant à créer un monde multipolaire face à l'isolement américain à dominer le monde. Ceci a conduit à un affrontement verbal ardu entre Condoleezza Rice d'une part et le ministre des Affaires Etrangères russe, Serguei Lavrov, d'autre part.

Mais la vraie leçon réside dans le recul des Européens à soutenir la Russie dans son affrontement face à l'hégémonie de Washington, dans le sens où, la France et l'Allemagne notamment, préfèrent voir les Etats-Unis confronter la défaite en Irak plutôt que de se prononcer directement et l'affronter dans sa domination du monde.

Ainsi, la Russie demeure seule dans la confrontation, alors que le doute plane sur sa capacité à instaurer un monde multipolaire.

Les relations franco-américaines: Une vision Galiléenne

Le chercheur pose la question de la relation entre les Etats-Unis et la France au moment de l'évolution et de la succession des événements sur la scène internationale, tout en partant de l'histoire de cette relation pour aboutir à l'époque actuelle. Alors qu'il note la nouvelle vision de Washington basée sur le concept de la puissance, il voit que cette réalité a incité Paris à changer sa stratégie traditionnelle envers les Etats-Unis, ce qui a allégé de son hégémonie et augmenter son indépendance.

Après avoir passé en revue les principales étapes historiques dans le cheminement de la relation entre les deux grandes puissances, le chercheur avance que la discorde entre elles est due au fait que les Etats-Unis ont préféré la politique de la force à celle de l'entente, notamment à la suite des événements du 11 septembre 2001, et à leurs allégations successives.

Le chercheur consacre une grande partie de son étude à suivre l'influence des événements sur le front américano-irakien, sur les relations franco-américaines, notamment après que la politique française soit devenue une composante essentielle pour une politique européenne quasi-indépendante de la politique américaine dans le monde.

Le chercheur se demande ainsi si le projet européen pèse lourd sur la politique américaine plongée dans ses difficultés en Irak? Par la suite l'Union Européenne restera-t-elle un géant économique et un nain politique et militaire face à Washington?

telles que les initiatives de Naasiba-Ayalon, celle du Roi Abdallah, celle de la carte de route et bien d'autres, Sharon se devait de trouver une issue, et choisit par la suite de se débarrasser des "prises de tête" de Gaza, et de s'ouvrir aux régions de Naqab et de Galilée et à la diaspora juive à l'étranger, pour défendre les grands profits en Cisjordanie, et se protéger derrière la lettre d'assurance privée du président Bush. Le retrait israélien de la bande de Gaza est une réponse aux balances de pouvoir complexes où la force militaire ne détient qu'une place limitée, tout en prenant en considération les projets américains qui concernent le désordre constructif et le grand Proche- Orient.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Le retrait israélien de la bande de Gaza: Un besoin israélien et un gain palestinien

La décision unilatérale du retrait israélien, en l'absence de négociation politique, de la bande de Gaza, sous le contrôle de la brigade de l'"historique" Général de l'implantation, Ariel Sharon, a constitué un pas dramatique de changement qui générera un besoin israélien et un gain palestinien total. En effet, les israéliens ne s'abstiennent guère de s'agripper à tout bout de terrain palestinien ou arabe qu'ils occupent, mais selon les prévisions secondaires, et partant de la règle des prévisions pragmatiques basées sur le principe de la compensation entre les gains et les pertes, ils ont trouvé que les nécessités autorisaient ce qui était habituellement défendu. Partant de ce principe, l'ancien Premier Ministre, Ehud Barak, a pris la décision de se retirer du Sud Liban. Conformément à ce même principe, le retrait sioniste de la bande de Gaza a eu lieu. En fait, cette bande ne figure pas au cœur de la vision biblique de la Terre d'Israël, et ne détient aucune richesse naturelle ou stratégique indispensable; s'ajoute à ceci une hostile densité de la population, l'une des plus importante au monde. Sans aucun doute, les années de conflit qu'Israël a confronté sur ces terres au cours de la première et la deuxième Intifada (Intifada des pierres - Intifada d'Al Aqsa) lui ont infligé de grandes pertes humaines et matérielles et ont atteint sa réputation politique et morale, avec le consensus d'une impossible victoire militaire écrasante sur les Palestiniens. Ces derniers, malgré leurs discordances concernant les postes de pouvoir, la répartition de l'argent public, ainsi que leurs contradictions dans l'organisation et la politique, ont réussi à éviter les malheurs de la guerre civile, ce qui les a munis d'un mur de protection qui a interdit aux israéliens l'invasion de leur front interne et a sauvé l'effritement de leur projet national.

En contre partie de maintes initiatives réfutant la stagnation politique,

Rudyard KAZAN

- Concernant l'étude comparative nous nous sommes inspirés de l'ouvrage en arabe de Hassan NAFEAH, L'Union européenne et les leçons qu'on pourrait tirer dans le monde arabe, Beyrouth, Centre des Etudes de l'Unité arabe, 2004 . Il faut mentionner aussi les deux ouvrages collectifs Pour la Réforme de la Ligue arabe , Beyrouth, Centre des Etudes de l'Unité arabe, 2004 et La ligue des Etats Arabes : Réalités et ambition, Beyrouth, Centre des Etudes de l'Unité arabe, 1992 .

- 1- احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية 1945 - 1985 دراسة تاريخية سياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1986.
- 2- حسن صابر، «جامعة الدول العربية 60 عاماً من الوهم» البيان، 22 آذار 2005.
- 3- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004.
- 4- من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية للتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 5- جامعة الدول العربية الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1992.

négociations pourront être ouvertes.

2003

16 avril

Signature à Athènes des traités d'adhésion de la République tchèque, de l'Estonie, de Chypre, de la Lettonie, de la Lituanie, de la Hongrie, de Malte, de la Pologne, de la Slovénie et de la Slovaquie.

10 juillet

Conclusion des travaux de la Convention sur l'avenir de l'Europe; adoption d'un projet de traité constitutionnel.

4 octobre

Ouverture de la Conférence intergouvernementale chargée de rédiger le traité constitutionnel.

2004

1er mai

Adhésion à l'UE de la République tchèque, de l'Estonie, de Chypre, de la Lettonie, de la Lituanie, de la Hongrie, de Malte, de la Pologne, de la Slovénie et de la Slovaquie.

10 et 13 juin

Sixièmes élections européennes

2007

Échéance prévue par le Conseil européen de Copenhague en 2002 pour l'adhésion de la Bulgarie et de la Roumanie à l'Union européenne.

BIBLIOGRAPHIE

- Sur l'Unité arabe : nous nous sommes référencés aux ouvrages et documents suivants : La série annuelle des Fiches du Monde arabe ; l'ouvrage d'Olivier CARRE, *Le grand jeu. Orient arabe et rivalités internationales*, Paris, Armand Colin, 1991 ; l'ouvrage en arabe de Ahmed Fares ABDEL MENEEM, *La ligue des Etats Arabes 1945-1985. Etude historique et politique*, Beyrouth, Centre des Etudes de l'unité arabe, 1986 . L'article paru dans le quotidien *Al Sharq Al Awsat* du 23 mars 2005 sur les « 30 sommets durant 60 ans » ainsi que l'article de Hassan SABER dans le quotidien *Al Bayan* du 22 mars 2005 « La ligue arabe : 60 ans d'illusion ». Enfin le site Internet de la Ligue arabe : www.arableagueonline.org; et les sites <http://www.aidh.org> et <http://fr.wikipedia.org>.

- Sur l'Union européenne : nous nous sommes référencés à l'encyclopédie Mémoire du XXe siècle, 12 volumes, Paris, Bordas, 2000, et notamment aux articles suivants : Chantal LAMBRECHTS, « L'Europe une idée », Vol. 1950-1959, pp. 15-17, Emmanuelle HEIDSIECK, « L'intégration européenne », Vol. 1990-1994, pp.16-19 ; Martin WESTLAKE, « Vers l'Europe des Trente-Cinq ? », Vol. 1995-1999, pp. 19-21 ; nous nous sommes également référencés aux trois ouvrages d'André FONTAINE sur les relations internationales à savoir : *Histoire de la Guerre Froide*, 2 tomes, Paris, Fayard, 1976 ; *Un seul lit pour deux rêves. Histoire de la détente*, Paris Fayard, 1981 et *L'un sans l'autre*, Paris, Fayard, 1991. Il faut mentionner aussi l'ouvrage de Marcel PACAULT et Paul M. BOUGU, *Le monde contemporain. 1945-1975*, Collection U, 7e édition, Paris, Armand Colin, 1976. Enfin il y a le site Internet <http://europa.eu.int>.

président de la Commission. Nomination d'un "haut représentant pour la politique étrangère et de sécurité commune" (PESC), Javier Solana.

10 et 13 juin

Cinquièmes élections européennes.

15 septembre

Entrée en fonction de la Commission présidée par Romano Prodi (1999-2004).

15 et 16 octobre

Conseil européen de Tampere consacré à la réalisation d'un espace européen de liberté, de sécurité et de justice.

10 et 11 décembre

Conseil européen de Helsinki consacré principalement à l'élargissement. La Turquie est reconnue comme candidate à l'UE; la décision est prise de confirmer le processus de négociations avec les douze autres pays candidats.

2000

23 et 24 mars

Le Conseil européen de Lisbonne définit une nouvelle stratégie de l'Union visant à renforcer l'emploi, la réforme économique et la cohésion sociale dans une économie fondée sur la connaissance.

7 et 8 décembre

À Nice, le Conseil européen adopte le texte d'un nouveau traité qui réforme le système décisionnel de l'UE dans la perspective de l'élargissement. Les présidents du Parlement européen, du Conseil européen et de la Commission proclament solennellement la Charte des droits fondamentaux de l'Union européenne.

2001

26 février

Signature du traité de Nice. Il entre en vigueur le 1er février 2003.

14 et 15 décembre

Conseil européen de Laeken. Adoption d'une déclaration sur l'avenir de l'Union ouvrant la voie à la future grande réforme de l'Union et convocation d'une Convention, présidée par Valéry Giscard d'Estaing, afin de préparer une Constitution européenne.

2002

1er janvier

Mise en circulation des pièces et des billets en euros.

31 mai

Les quinze États membres ratifient simultanément le protocole de Kyoto (l'accord international sur la réduction de la pollution atmosphérique).

21 et 22 juin

Conseil européen de Séville. Accord pour une politique européenne d'immigration et d'asile.

13 décembre

Conseil européen de Copenhague. Accord sur l'adhésion de dix pays candidats (la République tchèque, l'Estonie, Chypre, la Lettonie, la Lituanie, la Hongrie, Malte, la Pologne, la Slovénie et la Slovaquie) au 1er mai 2004.

L'adhésion de la Bulgarie et de la Roumanie est prévue à l'échéance 2007.

Décision est prise que, en décembre 2004, si le Conseil européen, sur la base d'un rapport et d'une recommandation de la Commission, décide que la Turquie répond aux "critères de Copenhague", des

Union Européenne et Unité Arabe: Etude Comparative

1er janvier

Mise en place du marché unique.

1994

9 et 12 juin

Quatrièmes élections européennes.

24 et 25 juin

Conseil européen à Corfou: signature des actes d'adhésion à l'Union européenne de l'Autriche, de la Finlande, de la Norvège et de la Suède.

1995

1er janvier

Entrée de l'Autriche, de la Finlande et de la Suède dans l'Union européenne (référendum négatif en Norvège). L'UE compte quinze États membres.

23 janvier

Entrée en fonction de la Commission présidée par Jacques Santer (1995-1999).

27 et 28 novembre

Conférence euro-méditerranéenne de Barcelone, engageant un partenariat entre l'UE et les pays du sud de la Méditerranée.

1997

16 et 17 juin

Le Conseil européen d'Amsterdam adopte un traité qui donne à l'UE de nouvelles compétences.

2 octobre

Signature du traité d'Amsterdam. Il entre en vigueur le 1er mai 1999.

1998

30 mars

Lancement du processus d'adhésion des nouveaux pays candidats. Ce processus va englober Chypre, Malte et dix États d'Europe centrale et orientale.

3 mai

Le Conseil européen de Bruxelles décide que onze États membres (la Belgique, l'Allemagne, l'Espagne, la France, l'Irlande, l'Italie, le Luxembourg, les Pays-Bas, l'Autriche, le Portugal et la Finlande) remplissent les conditions nécessaires pour l'adoption de la monnaie unique au 1er janvier 1999. La Grèce suivra.

31 décembre

Adoption de taux de conversion fixes et irrévocables entre chacune des devises participantes à l'euro.

1999

1er janvier

Début de la troisième phase de l'UEM: les onze monnaies des États participants disparaissent au profit de l'euro. La monnaie commune est introduite sur les marchés financiers. La Banque centrale européenne (BCE) est désormais responsable de la politique monétaire qui est définie et exécutée en euros.

24 et 25 mars

Le Conseil européen de Berlin adopte les perspectives financières pour 2000-2006 dans le cadre de l'Agenda 2000.

3 et 4 juin

Sommet européen de Cologne. La décision est prise de confier la rédaction d'une Charte des droits fondamentaux à une convention composée de représentants des chefs d'État ou de gouvernement, du

12 juin

Signature des actes d'adhésion de l'Espagne et du Portugal aux Communautés européennes.

Du 2 au 4 décembre

Conseil européen à Luxembourg. Les Dix s'accordent pour réviser le traité de Rome et relancer l'intégration européenne, par la rédaction d'un "Acte unique européen". Il prévoit la création du marché unique avant 1993.

1986

1er janvier

Entrée de l'Espagne et du Portugal dans les Communautés européennes. Les Communautés comptent douze États membres.

17 et 28 février

Signature à Luxembourg et à La Haye de l'Acte unique européen. Il entre en vigueur le 1er juillet 1987.

1987

15 juin

Début du programme Erasmus qui fournit un soutien aux jeunes européens désireux de poursuivre leurs études dans d'autres pays de l'Europe.

1989

15 et 18 juin

Troisièmes élections directes européennes.

9 novembre

Ouverture du mur de Berlin.

9 décembre

Conseil européen de Strasbourg décidant la convocation d'une Conférence intergouvernementale sur l'approfondissement de la construction politique et monétaire européenne.

1990

19 juin

Signature de l'accord de Schengen, qui vise à abolir les contrôles aux frontières entre les pays membres des Communautés européennes.

3 octobre

Réunification allemande.

14 décembre

Ouverture, à Rome, des Conférences intergouvernementales sur l'Union économique et monétaire (UEM) et sur l'Union politique.

1991

9 et 10 décembre

Le Conseil européen à Maastricht adopte un traité sur l'Union européenne. Il prévoit une politique étrangère et de sécurité commune, une coopération plus étroite dans les domaines de la justice et des affaires intérieures et la création d'une Union économique et monétaire, y compris une monnaie unique. La coopération intergouvernementale dans ces domaines ajoutée au système communautaire existant crée l'Union européenne (UE). La CEE est rebaptisée "Communauté européenne" (CE).

1992

7 février

Signature du traité sur l'Union européenne à Maastricht. Il entre en vigueur le 1er novembre 1993.

1993

Union Européenne et Unité Arabe: Etude Comparative

22 janvier

Signature, à Bruxelles, des traités d'adhésion des nouveaux membres des Communautés européennes (Danemark, Irlande, Norvège et Royaume-Uni).

24 avril

Constitution du "serpent" monétaire. Les Six décident de limiter à 2,25 % les marges de fluctuation de leurs monnaies entre elles.

1973

1er janvier

Entrée du Danemark, de l'Irlande et du Royaume-Uni dans les Communautés européennes (référendum négatif en Norvège). Les Communautés comptent neuf États membres.

1974

9 et 10 décembre

Sommet de Paris, où les neuf chefs d'État ou de gouvernement décident de se réunir régulièrement en Conseil européen (trois fois par an), proposent d'élire le Parlement européen au suffrage universel et décident la mise en œuvre du Fonds européen de développement régional.

1975

28 février

Signature, à Lomé, d'une convention (Lomé I) entre la CEE et quarante-six États d'Afrique, des Caraïbes et du Pacifique.

22 juillet

Signature du traité renforçant les pouvoirs budgétaires du Parlement européen et créant la Cour des comptes européenne. Il entre en vigueur le 1er juin 1977.

1978

6 et 7 juillet

Sommet de Brême. La France et la République fédérale d'Allemagne y proposent une relance de la coopération monétaire par la création d'un système monétaire européen (SME) devant se substituer au "serpent". Le système commence à fonctionner le 13 mars 1979.

1979

28 mai

Signature de l'acte d'adhésion de la Grèce aux Communautés.

7 et 10 juin

Première élection au suffrage universel des 410 membres du Parlement européen.

1981

1er janvier

Entrée de la Grèce dans les Communautés européennes. Les Communautés comptent dix États membres.

1984

28 février

Adoption du programme Esprit, programme de recherche et de développement dans le domaine des techniques de l'information.

14 et 17 juin

Deuxièmes élections directes du Parlement européen.

1985

7 janvier

Jacques Delors devient président de la Commission (1985-1995).

1955

1er et 2 juin

Réunis en conférence à Messine, les ministres des affaires étrangères des Six décident d'étendre l'intégration européenne à toute l'économie.

1957

25 mars

Signature à Rome des traités instituant la Communauté économique européenne (CEE) et l'Euratom. Elles entreront en vigueur le 1er janvier 1958.

1960

4 janvier

Signature de la convention de Stockholm créant, à l'initiative du Royaume-Uni, l'Association européenne de libre-échange (AELE), comprenant plusieurs pays européens qui ne sont pas États membres de la CEE.

1962

30 juillet

Entrée en vigueur d'une politique agricole commune (PAC).

1963

14 janvier

Le général de Gaulle annonce, au cours d'une conférence de presse, que la France met son veto à l'entrée du Royaume-Uni dans les Communautés européennes.

20 juillet

Signature, à Yaoundé, de la convention d'association entre la CEE et dix-huit pays africains.

1965

8 avril

Signature du traité de fusion des exécutifs des trois Communautés instituant un Conseil et une Commission uniques. Il entrera en vigueur le 1er juillet 1967.

1966

29 janvier

Compromis dit "de Luxembourg". À la suite d'une crise politique, la France accepte de reprendre sa place au Conseil en contrepartie du maintien de la règle de l'unanimité lorsque des "intérêts très importants" sont en jeu.

1968

1er juillet

Élimination, avec un an et demi d'avance, des derniers droits de douane intracommunautaires pour les produits industriels, et mise en place du tarif extérieur commun.

1969

1er et 2 décembre

Sommet de La Haye. Les chefs d'État ou de gouvernement décident de pousser plus loin l'intégration européenne.

1970

22 avril

Signature, à Luxembourg, du traité permettant le financement progressif des Communautés par des ressources propres et sur l'extension des pouvoirs de contrôle du Parlement européen.

1972

Union Européenne et Unité Arabe: Etude Comparative

Arabie Saoudite*	22.3.1945
Yémen*	5.5.1945
Libye	28.3.1953
Soudan	19.1.1956
Tunisie	1.10.1958
Maroc	1.10.1958
Koweit	20.7.1961
Algérie	16.8.1962
Bahreïn	11.9.1971
Qatar	11.9.1971
Oman	29.9.1971
Emirats Arabes Unis	6.12.1971
Comores	20.11.1973
Mauritanie	26.11.1973
Somalie	14.2.1974
Palestine	9.9.1976
Djibouti	4.9.1977

* Pays fondateurs

Annexe II

Chronologie de la construction européenne

1948

7-11 mai

Congrès de La Haye: plus de mille délégués venus d'une vingtaine de pays européens discutent de nouvelles formes de coopération en Europe. Ils se prononcent en faveur de la création d'une "Assemblée européenne".

1949

27 et 28 janvier

À la suite du congrès de La Haye, le Conseil de l'Europe est créé. Il siégera à Strasbourg.

Cette même année, il commence à rédiger la convention européenne des droits de l'homme. Signée à Rome en 1950, elle entrera en vigueur en septembre 1953.

Progressivement, presque tous les pays du continent sont devenus membres du Conseil de l'Europe.

1950

9 mai

Robert Schuman, ministre français des affaires étrangères, propose, dans un discours inspiré par Jean Monnet, la mise en commun des ressources de charbon et d'acier de la France et de la République fédérale d'Allemagne dans une organisation ouverte aux autres pays d'Europe.

Puisque cette date peut être considérée comme la naissance de l'Union européenne, le 9 mai est devenu une fête annuelle: la "Journée de l'Europe".

1951

18 avril

Les Six signent à Paris le traité instituant la Communauté européenne du charbon et de l'acier (CECA).

Elle entrera en vigueur le 23 juillet 1952, pour une période de cinquante ans.

CONCLUSION

Nous avons vu à travers l'histoire de l'Union Européenne et celle de La Ligue Arabe les raisons de la réussite de l'intégration européenne et de l'échec de l'unité arabe. Ces raisons comme on l'a vu sont surtout d'ordre fonctionnel (intégration économique par secteur) et politique (absence de démocratie, menaces extérieures des puissances régionales, luttes interarabes...). Mais par delà les divergences dans le monde arabe, une unité inspirée du modèle européen n'est pas impossible : pour ce faire, il faudrait surtout et avant tout que les pays arabes se développent en instaurant des régimes démocratiques. Ensuite il faudrait procéder à une unité par étapes et par secteur en commençant par un domaine de l'économie comme ce fut le cas pour la CECA en Europe. A partir de là tout devient possible.

ANNEXES

Annexe I

A- Les Secrétaires généraux de la Ligue arabe

Depuis la création de la Ligue des Etats arabes en 1945 le poste de Secrétaire général a été occupé successivement par six personnalités :

1. Abderrahman Azzam (1945 – 1952)
2. Abdelkhaled Hassouna (1952 – 1972)
3. Mahmoud Riadh (1972 – 1979)
4. Chedly Klibi (1979 – 1990)
5. Ahmad Ismat Abdelmjid (1991 – 2001)
6. Amr Moussa (2001)

B- Pays membres

<i>Pays</i>	<i>Date d'adhésion</i>
Jordanie*	22.3.1945
Irak*	22.3.1945
Liban*	22.3.1945
Syrie*	22.3.1945
Egypte*	22.3.1945

contre Israël, sans compter la guerre irako-iranienne. Bien plus, les Arabes se sont battus entre eux (guerre du Yémen, invasion irakienne du Koweit, Première guerre du Golfe...).

Par ailleurs les institutions d'intégration de la Ligue sont inefficaces en pratique car elles n'ont aucun pouvoir sur un Etat tiers. En effet, dans la plupart des cas l'unanimité est exigée pour l'application d'une décision. Sur le plan économique par exemple, le pacte parle de coopération économique et non de fusion ou d'intégration.

Ajoutons à tous ceci, l'absence de démocratie. L'Union Européenne s'est réalisée entre Etats à régimes similaires (démocraties libérales). Ce qui n'est pas le cas des Etats arabes qui ont des régimes en apparence soit monarchiques soit républicains soit parlementaires mais qui en réalité et dans la plupart des cas sont proches des régimes totalitaires. Bien que disposant d'une constitution qui réglemente les relations entre les pouvoirs, les pays arabes, à l'exception peut-être du Liban, sont dirigés par un leader (président de la République, Roi ou Emir) qui règne jusqu'à sa mort s'il n'est pas renversé par un coup d'Etat.

Enfin, les tentatives d'Union (telle celle de la République Arabe Unie entre l'Egypte et la Syrie en février 1958), ont toujours commencé par le haut par la superstructure: l'union politique précédait l'union économique ou l'intégration de certains secteurs de l'économie. C'est la raison de l'échec des tentatives d'union. Par ailleurs, si La Ligue Arabe est inefficace c'est parce qu'elle a réduit la coopération entre Etats à son strict minimum. En somme, le conflit israélo-arabe, l'influence des puissances internationales sur le monde arabe, les luttes interarabes, l'absence d'institutions de fusion efficaces ainsi que l'exigence de l'unanimité, et enfin l'absence de démocratie dans le monde arabe, tous ces éléments sont autant de facteurs qui expliquent l'échec de l'unité arabe.

complexe de la peur de l'autre. La méthode fonctionnelle se poursuivit par étapes: union douanière, marché commun, union économique et monétaire, etc. Et ceci avant de passer à la construction d'une union politique aussi par étape: politique étrangère, sécurité commune, constitution européenne, etc. En d'autres termes la construction européenne est partie du particulier au général, de l'infrastructure à la superstructure. De plus l'Union a pu trouvé un formule équilibrée préservant la souveraineté de chaque pays et prenant en considération les différentes capacités et les divers poids de chaque pays. Ainsi dans certains domaines le principe de l'égalité entre pays est pris en compte pour le vote où la décision est adoptée à l'unanimité et dans d'autres on a recours à la majorité qualifiée (Cf. supra).

L'expérience de l'unité arabe, quant à elle, a eu lieu dans un tout autre contexte historique et politique.

La ligue est née dans une atmosphère régionale et internationale hostile à toute unité arabe (colonialisme et sionisme). Dès le départ, il y avait deux courants dans le monde arabe : unioniste qui voulait pousser l'unité jusqu'à l'extrême (Edification d'un Etat Arabe unitaire) et régionaliste qui réduisait la coopération arabe au strict minimum (coordination entre Etats arabes indépendants). De plus les Etats arabes n'étaient pas encore politiquement matures; en d'autres termes ils étaient encore sujets à des coups d'état et troubles internes. Cette instabilité des régimes arabes empêcha l'édification d'institutions arabes communes efficaces. Ajoutons à tout cela que la plupart des pays arabes, sinon tous, étaient soumis, même après leur indépendance, aux différentes puissances internationales, puissances qui ne voulaient pas qu'une telle unité se réalise. Bien plus cette intégration a été affectée par les puissances régionales (Turquie, Israël et Iran). Les Arabes ont mené cinq guerres

puisque la règle de l'unanimité prévaut.

ETUDE COMPARATIVE

L'Union Européenne s'est effectuée entre Etats développés, aux systèmes démocratiques analogues (démocraties libérales), respectant les droits de l'homme et du citoyen. C'est pour cela que la démocratie devint une condition nécessaire pour rejoindre la communauté européenne. En plus, l'Union Européenne s'est déroulée par étapes. Ainsi comme il a été mentionné ci-dessus, la relance européenne de 1957 ne pose pas les questions institutionnelles qui permettraient de réaliser une construction par le haut, c'est-à-dire un cadre juridique instituant une autorité supranationale et exigeant l'abandon de souveraineté; elle se réalise plutôt conformément à la méthode fonctionnelle et pragmatique d'intégration économique. Cette méthode était la seule à pouvoir réaliser démocratiquement, une unité face à la diversité des cultures, nationalités et races. N'oublions pas que les pays européens se sont battus entre eux durant des siècles. Ces luttes ont coûté la vie à des dizaines de millions de personnes et ont été la cause des deux guerres mondiales. Avec la Guerre Froide, l'Europe perd la direction du monde. La menace de l'Union Soviétique d'étendre son influence sur l'Europe occidentale obligea les pays uest-européen à oublier leurs différends et à s'allier avec les Etats-Unis pour faire face au danger. Cette dernière aida à la construction de l'Europe à travers le plan Marshall entre 1948 et 1952. Le parapluie sécuritaire américain et le plan Marshall sont les deux facteurs qui permirent le démarrage de l'intégration européenne. Le fait que l'intégration européenne ait commencé avec le charbon et l'acier n'est pas fortuit : en effet ce secteur constituait le nerf de l'industrie européenne. De plus, en optant pour le secteur qui constitue la base de l'industrie militaire on voulait mettre fin au

supérieur arabe de traduction, établi à Alger, et qui n'est pas encore entré en fonctionnement), les Centres rattachés à la Ligue (Centre de la Ligue à Tunis; le Bureau principal de boycott d'Israël établi à Damas; Le Centre arabe de recherches juridiques et judiciaires, établi à Beyrouth; et le Centre de recherches en ressources hydrauliques, établi à Damas) et les comités techniques (Le Comité technique des affaires administratives et financières Comité permanent de l'information arabe, le Comité permanent des affaires juridiques, le Comité arabe des Droits de l'homme, et le Comité permanent de la météorologie).

En outre la Ligue a créé des organismes de contrôle et des organismes judiciaires (Le Tribunal administratif, le Tribunal de l'investissement et le Comité supérieur de contrôle).

On a aussi les Conseils ministériels spécialisés (Le Conseil des ministres arabes de l'information, le Conseil des ministres arabes de la Justice, le Conseil des ministres arabes de l'Habitat et de l'urbanisme, le Conseil des ministres arabes du Transport, le Conseil des ministres arabes de l'Environnement, le Conseil des ministres arabes de la Communication, le Conseil des ministres arabes de l'Electricité, le Conseil ministériel arabe du Tourisme, le Conseil des ministres arabes des Affaires sociales, le Conseil des ministres arabes de la Jeunesse et des Sports, le Conseil des ministres arabes de la Santé).

Dans cette seconde partie nous avons vu comment s'est constituée La Ligue Arabe qui est née plus des dissensions entre régimes arabes différents que d'une volonté à réaliser une unité effective. Certains régimes ont proposé une unité politique (entre régimes totalement différents politiquement et économiquement) au lieu de commencer par l'infrastructure comme ce fut le cas pour l'Europe occidentale. Ainsi s'est constituée une ligue qui ne jouit d'aucun pouvoir effectif

Le Secrétariat Général

C'est l'institution d'administration de la Ligue et l'organe exécutif de son Conseil et des Conseils des ministres spécialisés. La Charte fixe ses attributions parmi lesquelles la coordination entre les diverses institutions et organisations oeuvrant dans des domaines spécialisés.

Le Secrétariat Général est placé sous l'autorité du Secrétaire Général. Celui-ci est assisté dans l'accomplissement de sa mission par un comité dit Comité du Secrétariat Général composé des Secrétaires généraux adjoints et des Conseillers du Secrétaire Général. Ce comité se réunit, sous la présidence du Secrétaire Général, une fois tous les quinze jours et chaque fois que celui-ci décide de le convoquer.

Le Secrétariat Général est composé du Secrétaire Général et des responsables des organismes rattachés au Secrétariat Général.

Le Secrétaire Général

Il a sous sa responsabilité les activités du Secrétariat Général, des structures qui lui sont rattachées, de ses missions et de ses centres implantés à l'étranger. Il assure la coordination entre les différents organes du Secrétariat Général et le suivi de l'exécution des résolutions de la Ligue. Conformément à l'avenant spécial relatif à la périodicité des réunions du Sommet, l'élection du Secrétaire Général a lieu dans le cadre de la réunion au Sommet. Son mandat est de cinq ans. Il est renouvelable.

Autres institutions

Il y a les Organismes rattachés au Secrétariat Général (Le Fonds de l'assistance technique des Etats africains, établi au Caire; l'Académie arabe de musique, établie à Bagdad et L'Institut

leurs représentants. Son rôle s'étend à tous les problèmes de sécurité collective y compris « l'utilisation de la force armée pour faire face à l'agression et rétablir la sécurité et la paix »; et pour cela, « la coordination des ressources militaires disponibles et la préparation des plans de défense communes». Les résolutions du conseil de défense commune, prises à la majorité des deux tiers, doivent être entérinées par le Conseil de la Ligue. Crée en 1950, le conseil considérait que toute agression contre un Etat arabe est une agression contre tous les Etats membres de la ligue. Ce conseil est tombé en désuétude vu qu'il n'a jamais rempli son rôle lors des événements menaçants un Etat arabe membre de la ligue.

Le Conseil économique et social

Le Traité de défense commune et de coopération économique prévoit la création d'un Conseil économique que le Conseil de la Ligue a transformé en 1977 en Conseil économique et social. Cet organisme se compose des ministres spécialisés ou de leurs représentants. Sa mission est de réaliser les objectifs de la Ligue en matière économique et sociale. Il a également comme attribution la création ou la suppression de tout organisme spécialisé. Il suit régulièrement la concrétisation des objectifs assignés à ces organismes.

Des efforts sont actuellement en cours pour améliorer le fonctionnement du Conseil et lui conférer davantage d'efficacité dans l'accomplissement de son rôle de pilotage de l'action commune dans les domaines économique et social, l'objectif final étant l'établissement d'une nouvelle carte économique du monde arabe.

Un plan de réforme du Conseil sera présenté au Sommet de Tunis, dans le cadre du plan général de restructuration de l'ensemble de l'organisation de la Ligue.

règle générale pour les votes est celle de l'unanimité, sauf dans des cas limités (cf. supra).

Conseil du Sommet

Les événements et les mutations qui ont secoué le monde arabe ont poussé les rois et les chefs d'Etat à appeler, de temps à autre, à l'organisation d'une rencontre au sommet: 30 sommets ont eu lieu depuis la fondation de la Ligue.

Le premier Sommet s'est tenu en Egypte le 28 mai 1946. Le dernier a eu lieu à Tunis en mai 2004.

Les résolutions des Sommets ont couvert toutes les affaires arabes. Lors de la réunion extraordinaire du Caire en 2000, les dirigeants arabes ont adopté un avenant à la Charte, lequel prévoit des réunions périodiques au Sommet.

Conseil des ministres

Le Conseil des ministres se réunit deux fois dans l'année, en mars et en septembre. Une troisième réunion, en mars, est consacrée à la préparation du Sommet.

Le Conseil des ministres arrête la politique générale de la Ligue et traite des questions que lui soumettent le Secrétaire général de la Ligue ou des Etats membres. De même, il examine les rapports que doivent lui présenter les conseils et les organisations spécialisées de la Ligue. Il lui appartient de définir les moyens de coopération avec les organisations internationales et de gérer les affaires administratives et financières de l'organisation.

Le Conseil de Défense Commune

Le conseil de Défense commune est formé des ministres des Affaires Étrangères et de la Défense des pays contractants ou de

majorité, mais il n'est pas précisé qu'elles sont obligatoires.

- **Non ingérence** (art. 8). Les Etats membres s'engagent à respecter leurs régimes respectifs et à n'entreprendre aucune action de nature à les modifier.
- **Relations spéciales** (art. 9). Les membres désireux d'établir entre eux une coopération et des liens plus étroits que ceux spécifiés par le pacte ont le droit de conclure les accords nécessaires à cet effet. Mais ces accords ne « seront ni obligatoires ni contraignants pour les autres membres »
- **Plainte contre agression** (art. 6). En cas de plainte d'un Etat membre contre un autre Etat membre, les résolutions sont prises à l'unanimité, mais sans prendre en considération le vote de l'Etat agresseur. De plus, si le gouvernement du pays subissant l'agression n'est plus en mesure de communiquer avec la Ligue, tout Etat membre peut demander la convocation du Conseil.
- **Retrait et expulsion** (art. 18). Le pays qui voudrait se retirer de la Ligue doit aviser le Conseil; le retrait ne devient effectif qu'après un délai d'un an. L'expulsion d'un Etat membre ne remplaçant pas ses obligations doit être décidé à l'unanimité moins la voix de l'Etat concerné.

Principales organisations de la Ligue des Etats arabes

Le Conseil de la Ligue

Le Conseil de la ligue est constitué de tous les Etats membres, ce qui rend sans objet l'existence d'une assemblée générale. Il constitue l'organe suprême de la Ligue lorsque se tient un conférence arabe au sommet, c'est en fait le Conseil de la ligue que se réunit au plus haut niveau. Le niveau auquel siège le Conseil de la Ligue est déterminé par consultation à chaque session. Outre les sommets, le Conseil se tient soit au niveau des chefs de gouvernement soit à celui des ministres, soit à celui des représentants auprès de la Ligue des Etats membres, la

- Affaires culturelles.
- Problèmes ayant trait à la nationalité, aux passeports et visas, à l'exequatur de jugements et à l'extradition de criminels.
- Affaires sociales.
- Santé publique.

Un comité spécial est en charge de chacune des sections.

- Le Conseil de la ligue (art. 3, 10, 11, 15). Il comprend tous les Etats membres qui y disposent chacun d'une voix. La présidence est assurée par rotation. La fonction du Conseil est de réaliser les objectifs de la Ligue et de définir les rapports de celle-ci avec les organisations internationales. Des sessions ordinaires bi-annuelles (mars – octobre) sont prévues et des sessions extraordinaires peuvent se tenir sur requête de deux Etats membres.

- La règle de l'unanimité (art. 7). C'est un des fondements de la Ligue arabe. Sont obligatoires pour tous les Etats membres, uniquement les décisions votées à l'unanimité. En conséquence, un Etat de la ligue n'est tenu par une résolution que s'il l'a lui-même votée ou s'il l'a laissé voter sans s'y opposer. Il existe cependant des cas limités où l'unanimité n'est pas requise. Mais il s'agit soit des matières d'importance secondaire (questions relatives au personnel de la ligue, approbation du budget, cadre administratif interne, ajournement des sessions) soit des cas où la règle de l'unanimité est sans objet ou bien inapplicable. Il en est ainsi de l'arbitrage concernant des litiges ne mettant pas en jeu l'indépendance l'intégrité territoriale des pays concernés: il est rendu à la majorité, mais l'arbitrage suppose l'accord préalable des parties auxquelles il s'applique. Par contre si le Conseil entreprend une médiation dans une affaire créant un risque de guerre entre deux Etats membres ou entre un Etat membre et un pays étranger, les décisions sont prises à la

confusion entre judaïsme et sionisme, et prévoyant la constitution d'un «fonds national arabe» pour la sauvegarde des terres arabes en Palestine. Le Pacte se contente de souligner que la Palestine jouit depuis 1919 d'une indépendance de jure incontestable, mais qu'elle est empêchée de l'exercer de facto, ce qui rend impossible sa participation à la création de la Ligue arabe. En conséquence, le conseil de la Ligue s'arroge le droit de désigner un délégué de la Palestine. Pas plus le pacte que le protocole ne prévoit de sécurité collective. La Ligue arabe est caractérisée finalement par l'absence de dispositions contraignantes dans son pacte et par le manque d'autorité des organismes qui la constituent.

Les dispositions du pacte.

- Condition d'adhésion (art.1). La Ligue est composée des Etats arabes signataires du pacte. Chaque Etat arabe indépendant peut s'il le désire y adhérer en déposant à cet effet une demande auprès du secrétariat général permanent. Cette demande est ensuite soumise au conseil de la Ligue au cours de sa première session subséquente. Elle doit faire l'objet d'un vote.
- Objectifs (art. 2, 4 et 7). La ligue a pour objet de renforcer les liens entre les Etats membres en coordonnant leurs programmes politiques. Le pacte précise toutefois expressément que cela doit se faire dans le respect de la souveraineté et de l'indépendance de chacun des Etats membres. Compte tenu des régimes des Etats membres et des conditions propres à chacun, une étroite coopération est prévue dans les domaines suivant :
 - affaires économiques et financières (réciprocité de l'échange, tarifs, monnaie, industrie et agriculture).
 - Communications (chemins de fer, routes, aviation, navigations, postes et télégraphes).

arabe. Jointe à un désir populaire général, et aux effets du problème palestinien qui se pose déjà avec acuité aux dirigeants arabes, cette prise de conscience amène les différents régimes à essayer de réaliser l'unité, chacun cherchant à le faire à son profit ou, en tout cas à empêcher qu'elle ne se fasse à l'avantage d'un autre.

Les consultations bilatérales sont suivies de la première conférence interarabe qui se tient à Alexandrie (25 septembre-7 octobre 1944) au niveau des Premiers ministres et groupe cinq pays: L'Egypte, l'Irak, le Liban, la Syrie et la Transjordanie. Cette conférence s'achève par la signature d'un protocole prévoyant la création d'une Ligue des Etats arabes, dont le statut reste à établir mais dont le schéma se dessine déjà suivant le modèle égyptien. L'Arabie Saoudite et le Yémen, bien qu'absents, donnent leur accord.

Deux tendances majeures s'affrontent en effet dans toutes les tractations précédant la création de la ligue. La première, qui est celle de l'Irak et de la Transjordanie agissant chacun pour son compte, prévoit une union fédérale d'un nombre restreint de pays arabes, à laquelle les autres pays arabes adhéreraient ultérieurement; la seconde, qui est celle de l'Egypte, préconise une association élastique, comprenant tous les pays arabes, censée se développer jusqu'à atteindre une forme unitaire. Dans la première hypothèse, c'est l'emprise territoriale de l'unité qui doit aller en s'élargissant, dans la seconde c'est son emprise institutionnelle.

La formule égyptienne prévaut finalement, les pays objets de visées irakiennes et transjordaniennes (Syrie, Liban) s'étant rangés du côté du Caire, de même que l'Arabie Saoudite, opposée à la prépondérance irakienne dans la Péninsule

comparable à celui dont ils jouissaient sous l'Empire ottoman à partir de 1861.

*L'Emir Abdallah de Transjordanie fait proposer par une assemblée de dignitaires transjordaniens une «Fédération générale arabe» dont il serait roi. Dans une deuxième étape, cet Etat fédéré établirait à son tour des liens avec l'Irak et éventuellement avec d'autres pays arabes, dans le cadre d'une «Fédération arabe» dont l'autorité s'appliquerait en matière de politique étrangère. Il adopte officiellement ce projet le 6 mars 1943.

Les prétentions des Hachémites, dont la dynastie règne à l'époque à Bagdad et Amman, entraînent l'entrée en scène de l'Egypte, dont le Premier ministre Nahas Pacha déclare le 30 mars 1943 que son gouvernement doit s'occuper de la question de l'unité en examinant les opinions et les visées des divers pays arabes. Il s'institue en médiateur et invite les Etats arabes à se réunir en Egypte, en vue d'élaborer un plan d'union. L'objectif de l'Egypte est de neutraliser les deux projets hachémites et de contrecarrer tous les projets de «Grande Syrie».

Les discussions commencent sous forme de réunions bilatérales entre le Premier ministre égyptien et des Premiers ministres ou ministres des Affaires Étrangères des sept pays arabes qui devaient finalement constituer la Ligue, et qui se rendent l'un après l'autre au Caire pour y rencontrer Nahas Pacha. A l'exception de l'Arabie Saoudite et du Yémen, ces pays n'ont qu'une indépendance limitée: l'Irak, la Transjordanie et l'Egypte sont sous tutelle britannique, la Syrie et le Liban sont sous mandat français. Cependant, à la faveur de la Seconde Guerre Mondiale, ces pays sont sur le point d'accéder à l'indépendance totale et ont pris conscience de la force stratégique de l'unité

me semble à la fois naturel et équitable que non seulement des liens culturels et économiques, mais je le dis aussi, des liens politiques soient renforcés. Le Gouvernement de Sa Majesté, pour sa part, donnera l'appui le plus complet à tout plan qui recevra une approbation générale».

Cette politique de la Grande Bretagne, qui était motivée par le désir de ménager l'appui des Arabes, avait pour objectif accessoire de réduire l'influence française au Moyen-Orient.

Mais la déclaration d'Eden n'a pas d'impact réel à cause de la situation militaire. Le contexte change en 1943 avec le rétablissement de la Grande Bretagne comme puissance dominante dans le Moyen-Orient. En février 1943, à la suite d'une interpellation inattendue d'un parlementaire, Eden est conduit à réitérer sa déclaration du 29 mai 1941. Cette fois tous les hommes politiques arabes le prennent au sérieux.

Prenant appui sur le discours d'Eden, deux dirigeants arabes font des propositions d'unité :

* Le Premier ministre irakien Noury Saïd lance au début de 1943 le projet de croissant fertile dans un «Livre bleu» qui en définit les modalités de base:

- Formation d'une Grande Syrie regroupant la Syrie, le Liban, la Palestine et la Transjordanie
- Formation du Croissant Fertile par constitution d'une ligue entre l'Irak et la Grande Syrie dotée d'un Conseil permanent à laquelle pourraient se joindre par la suite d'autres pays arabes. La nature de l'Etat est ainsi créée monarchie ou république, union ou fédération- étant laissée au libre choix de ses habitants.
- Octroi d'une semi-autonomie aux juifs de Palestine.
- Octroi d'un statut privilégié aux maronites du Liban,

pourraient s'imposer sur la scène internationale au lieu d'être soumis aux dominations européennes. Palliant le complexe d'infériorité crée par la suprématie occidentale, l'arabisme laïcisé devient une promesse de renouveau politique, culturel et social. Ces théories reçoivent un très bon accueil dans les milieux d'enseignants qui les diffusent auprès de leurs élèves, très réceptifs à ce genre d'idées lors du combat pour l'indépendance. La presse et la radio permettent l'émergence d'une langue arabe moderne, forme simplifiée de l'arabe classique, qui se superpose aux nombreux dialectes régionaux renforçant le sentiment d'appartenance collective.

Dès le début des années 1930, la Grande-Bretagne, alors omniprésente dans le monde arabe, relance par l'intermédiaire d'un régime protégé- celui d'Irak- le projet d'unité arabe qui à l'époque prend l'appellation de croissant fertile par suite de la forme de territoire qu'il est censé englober. A l'origine, l'objectif britannique est de saper l'influence française en suscitant un courant hostile en Syrie, et de combattre l'implantation américaine en Arabie Saoudite. Le déclenchement de la 2e Guerre Mondiale en 1939 donne à l'utilisation de l'aspiration unitaire arabe par Londres un objectif plus urgent: s'opposer à la tentative de pénétration au Moyen-Orient des puissances européennes de l'Axe qui aident les nationalistes arabes dans l'espoir d'accéder aux champs de pétrole. C'est dans ce contexte que le Premier Ministre britannique, Anthony Eden, prononce un discours le 29 mai 1941 à la Chambre des Communes dans lequel il déclare: «Le monde arabe a fait de grands pas depuis le rétablissement de sa force réalisé à la fin de la dernière guerre, et beaucoup de penseurs arabes désirent pour leurs peuples un plus haut degré d'unité que celui acquis jusqu'à présent. Pour arriver à cette unité, ils espèrent avoir notre aide. Aucun appel semblable venant de nos amis ne pourrait rester sans réponse. Il

l'océan indien à l'exclusion d'Aden; à l'est: la frontière de la Perse et le Golfe; à l'ouest: la mer Rouge et la Méditerranée.

La révolte arabe est déclenchée sur cette base en juin 1916 et la Grande-Bretagne y participe activement, notamment par la présence du Colonel Lawrence. Après l'occupation de Médine et de Akaba, l'émir Fayçal entre à la tête de l'armée arabe à Damas en ayant Lawrence à ses côtés, avant l'armistice de Moudros (30 octobre 1918). Une déclaration franco-britannique (8 novembre 1918) traitant du sort des provinces arabes de l'empire ottoman fait alors entrevoir la perspective de gouvernements arabes en Syrie et en Mésopotamie. Mais les accords de Sykes-Picot (16 mai 1916) restés secrets, prévoient déjà un mandat français en Syrie et au Liban, coupant court au Royaume arabe et de Grande Syrie. Le roi Fayçal, installé sur le trône de Damas, et les nationalistes arabes de l'époque tentent de s'opposer à ce démantèlement a priori du Grand Etat arabe entrevu: en juillet 1919 se tient à Damas un Congrès général syrien qui proclame son opposition aux accords de Sykes-Picot et réclame l'indépendance d'une grande Syrie, monarchie constitutionnelle englobant le Liban et la Palestine. Mais le mandat français sur la Syrie et le Liban est confirmé à la conférence de San Remo (avril 1920) et Damas est conquise par les troupes françaises (24 juillet 1920). Le Roi Fayçal en est chassé après un règne de vingt mois. La Grande Bretagne lui accorde alors, en compensation, le trône d'Irak (23 août 1921). Malgré le succès de la révolte, le Royaume arabe devient de ce fait caduc, Londres ayant donné la priorité à ses engagements envers la France et à la promesse faite par Lord Balfour d'un Etat juif en Palestine, sur ses engagements envers les nationalistes arabes.

Dans les années 1930, une nouvelle génération d'idéologues donne une vision de plus en plus laïque du monde arabe et plaident pour une union de l'ensemble des Arabes qui ainsi

Le premier Etat arabe unifié de l'histoire est établi par Mohammad Ali, vice-roi d'Egypte: théoriquement vassal du Sultan, celui-ci avait entrepris la conquête de trois territoires faisant partie de l'Empire- la Syrie, le Liban et la Palestine- et les avait réunis en un Etat qui avait duré de 1832 à 1840, jusqu'à leur récupération par les troupes ottomanes.

A la fin du XIXe siècle, une renaissance culturelle et linguistique arabe prend forme au Liban et en Syrie, relançant les idées de nationalisme arabe, en grande partie animée par les minorités chrétiennes, pour lutter contre la domination ottomane et musulmane qu'elles subissent. Des sociétés secrètes, prônant l'arabité face à l'hégémonie turque, se constituent à la veille et au cours de la Première Guerre Mondiale.

Réticente au début à soutenir les visées du chérif Hussein de la Mecque, pour ne pas heurter de front les autorités turques auxquelles elle est liée par un traité de non belligérance, la Grande-Bretagne fait volte-face, lorsque la Turquie entre en guerre aux côtés de l'Allemagne. Elle s'intéresse alors au projet du chérif Hussein qui est de constituer un «Royaume Arabe» comprenant une fédération de trois Etats indépendants: le Hedjaz, la Syrie et l'Irak, dont les trônes sont dévolus respectivement à ses trois fils: Ali, Fayçal et Abdallah. Convaincue de l'utilité de la contribution du chérif pour abattre l'Empire ottoman, Londres cautionne la «révolte arabe» par le « protocole de Damas». Remis à son fils Fayçal à Damas par l'intermédiaire de deux sociétés Al-Fatat et Al-Ahd (22 mai 1915), ce document comporte de la part de la Grande Bretagne, en échange d'une alliance militaire contre l'empire ottoman, la promesse de la création d'un «grand royaume arabe» indépendant dont la couronne irait aux Hachémites, dans les frontières suivantes; au nord: la ligne Mersin-Adana, au sud:

garanties pour la mise en valeur des régions moins développées et pour la reconversion d'entreprises.

La Banque Centrale Européenne

La Banque Centrale Européenne (BCE), située à Francfort, a la responsabilité de gérer l'euro et la politique monétaire de l'Union.

Nous avons vu dans cette première partie comment s'est réalisée l'intégration européenne qui a commencé par un accord entre six pays sur un secteur de l'économie et qui a fini en un demi siècle par englober tous les secteurs économiques, financiers et politiques. Le monde arabe a connu une toute autre évolution qui empêchera son unité.

L'UNITE ARABE

Aperçu Historique

L'aspiration à l'unité arabe plonge ses racines dans les premiers temps de l'Islam et la conquête arabe aux VIIe et VIIIe siècles. Mais la religion n'en est pas la seule composante : la langue, la culture et un ensemble géographique allant du Golfe à l'Atlantique en constituent des fondements également essentiels. Eliminée par l'Empire ottoman qui étend son emprise sur tout ce qui fut le monde arabe, cette aspiration est ressuscitée par les forces d'opposition à l'Empire Ottoman décadent au XIXe siècle. Elles ont été encouragées par les grandes puissances de l'époque, principalement la Grande Bretagne et la France, rivales parfois ennemis entre elles mais toutes deux hostiles à l'empire ottoman et engagées dans leurs conquêtes coloniales.

six ans par les États membres après consultation du Parlement européen. Elle vérifie la légalité et la régularité des recettes et des dépenses de la Communauté ainsi que sa bonne gestion financière. Le traité d'Amsterdam lui reconnaît le droit de saisir la Cour de justice pour défendre ses prérogatives et élargit son pouvoir de contrôle aux fonds communautaires gérés par les organismes externes.

Le Comité économique et Social Européen

Le Conseil et la Commission sont assistés par le Comité économique et Social Européen pour les affaires intéressant la CE et l'Euratom. Celui-ci est formé de membres représentant les différentes catégories intéressées de la vie économique et sociale, nommés par le Conseil pour une durée de quatre ans. Il doit obligatoirement être consulté avant l'adoption d'un grand nombre de décisions [emploi, Fonds Social Européen (FSE), formation professionnelle, etc.] et peut également rendre des avis de sa propre initiative.

Le Comité des régions

Le Comité des régions, mis en place par le traité sur l'Union Européenne, est composé de représentants des collectivités régionales et locales, nommés par le Conseil sur proposition des États pour quatre ans. Il est consulté par le Conseil ou la Commission dans les cas prévus par le traité et peut, lui aussi, émettre des avis de sa propre initiative.

La Banque Européenne d'Investissement

La Banque Européenne d'Investissement (BEI), située au Luxembourg, est compétente pour accorder des prêts et des

agricole commune. Elle dispose d'un large pouvoir dans la conduite des politiques communes dont le budget lui est confié: recherche et technologie, aide au développement, cohésion régionale, etc.

Elle est contrainte à la démission collective lorsqu'elle est censurée par le Parlement européen devant lequel elle est responsable. Placé sous la menace d'une motion de censure du Parlement européen, le président Jacques Santer a remis, le 16 mars 1999, la démission collective de la Commission. Romano Prodi est devenu président de la Commission pour la période 1999-2004.

La Commission dispose pour l'assister d'une administration, composée de trente-six directions générales (DG) et services, dont le siège est réparti principalement entre Bruxelles et Luxembourg. À la différence des secrétariats des organisations internationales classiques, la Commission dispose de l'autonomie financière et peut exercer ses prérogatives en toute indépendance.

La Cour de justice

La Cour de justice des Communautés européennes, dont le siège est fixé à Luxembourg, est composée d'un juge par État membre et assistée de huit avocats généraux, qui sont désignés d'un commun accord par les gouvernements, pour un mandat de six ans renouvelable. Leur indépendance est garantie. Le rôle de la Cour est d'assurer le respect du droit européen et l'interprétation et l'application correctes des traités.

La Cour des comptes

La Cour des comptes, créée en 1977, est composée d'un membre pour chaque pays de l'Union, désigné d'un commun accord pour

bonne marche des politiques communautaires en se fondant notamment sur les rapports de la Cour des comptes. Il contrôle également la gestion quotidienne des politiques communes en posant des questions orales et écrites à la Commission et au Conseil. Enfin, le président en exercice du Conseil européen informe le Parlement des résultats obtenus par cette instance.

La Commission européenne

La Commission européenne est l'un des organes clés du système institutionnel communautaire. Jusqu'au 1er mai 2004, elle était composée de vingt membres (deux membres pour la France, l'Allemagne, le Royaume-Uni, l'Italie et l'Espagne, un membre pour chacun des autres pays), nommés pour cinq ans d'un commun accord par les États membres après un vote d'investiture du Parlement.

Le 1er mai 2004, avec l'adhésion de dix nouveaux États membres à l'Union, le nombre de commissaires a également augmenté de dix. À partir du 1er novembre 2004, la nouvelle Commission comptera seulement 25 membres – un par État membre.

La Commission jouit d'une large indépendance dans l'exercice de ses attributions. Elle incarne l'intérêt communautaire et ne doit se soumettre à aucune injonction de l'un ou l'autre État membre. Gardienne des traités, elle veille à la mise en œuvre des règlements et des directives adoptés par le Conseil et peut recourir à la voie contentieuse devant la Cour de justice pour faire appliquer le droit communautaire.

Disposant du monopole de l'initiative législative, elle peut intervenir à tout moment pour faciliter un accord au sein du Conseil et entre celui-ci et le Parlement.

Organe de gestion, la Commission exécute les décisions prises par le Conseil, par exemple dans le domaine de la politique

	<i>1999-2004</i>	<i>2004-2007</i>	<i>2007-2009</i>
<i>Autriche</i>	21	18	18
<i>Pologne</i>	--	54	54
<i>Portugal</i>	25	24	24
<i>Roumanie</i>	--	--	36
<i>Slovénie</i>	--	7	7
<i>Slovaquie</i>	--	14	14
<i>Finlande</i>	16	14	14
<i>Suède</i>	22	19	19
<i>Royaume-Uni</i>	87	78	78
<i>Total (maximum)</i>	626	732	786

Le Parlement tient normalement ses sessions plénières à Strasbourg et des sessions supplémentaires à Bruxelles. Ses dix-sept commissions, qui préparent les travaux des séances plénières, ainsi que les groupes politiques, se réunissent la plupart du temps à Bruxelles. Le siège du Secrétariat Général est installé à Luxembourg.

Le Parlement exerce conjointement avec le Conseil une fonction législative.

Le Parlement partage également avec le Conseil le pouvoir budgétaire: il adopte le budget de l'Union. Il a aussi la possibilité de le rejeter, ce qui s'est déjà produit à plusieurs reprises. Dans ce cas, toute la procédure budgétaire est à recommencer. Préparé par la Commission, le budget fait la navette entre le Conseil et le Parlement. Le Parlement a pleinement utilisé ses pouvoirs budgétaires pour influer sur les politiques communautaires. Cependant, une part importante du budget des dépenses agricoles échappe toujours à son contrôle.

Le Parlement est l'organe de contrôle démocratique de l'Union: il dispose du pouvoir de renverser la Commission en adoptant une motion de censure à la majorité des deux tiers. Il contrôle la

présidence du Conseil de l'Union, et compte comme membre de droit le président de la Commission. Le président du Parlement européen est écouté à chaque Conseil européen.

Le Parlement Européen

Le Parlement Européen est l'organe d'expression démocratique et de contrôle politique de l'Union qui participe également au processus législatif. Depuis juin 1979, ses membres sont élus au suffrage universel tous les cinq ans.

Jusqu'aux élections de 2004, le Parlement compte 626 députés. À partir de ces élections, avec les élargissements successifs de l'Union, ce nombre augmentera. Le nombre de députés par pays membre sera comme suit, par ordre alphabétique selon le nom du pays dans sa propre langue:

	1999-2004	2004-2007	2007-2009
Bulgarie	--	--	18
Belgique	25	24	24
République Tchèque	--	24	24
Danemark	16	14	14
Allemagne	99	99	99
Estonie	--	6	6
Grèce	25	24	24
Espagne	64	54	54
France	87	78	78
Irlande	15	13	13
Italie	87	78	78
Chypre	--	6	6
Lettonie	--	9	9
Lituanie	--	13	13
Luxembourg	6	6	6
Hongrie	--	24	24
Malte	--	5	5
Pays-Bas	31	27	27

principale de l'Union européenne. Il s'appelait à l'origine le "Conseil de ministres", et le plus souvent on l'appelle simplement le "Conseil". Chaque pays de l'Union en exerce la présidence, par rotation, pour une durée de six mois. Il réunit les ministres des pays membres de l'UE selon la matière inscrite à l'ordre du jour: affaires étrangères, agriculture, industrie, transports, environnement, etc. On compte neuf formations différentes du Conseil. Le Conseil des ministres des affaires générales et des relations extérieures a vocation à exercer une fonction de coordination et de programmation des travaux.

Le Conseil dispose du pouvoir législatif qu'il partage avec le Parlement européen. Il exerce également avec le Parlement le pouvoir budgétaire. Le Conseil arrête les accords internationaux négociés au préalable par la Commission. Selon les traités, les décisions prises au sein du Conseil sont délibérées à la majorité simple, à la majorité qualifiée ou à l'unanimité.

Dans des domaines essentiels tels que l'adhésion d'un nouvel État, la modification des traités ou la mise en route d'une nouvelle politique commune, le Conseil doit statuer à l'unanimité.

Dans la plupart des autres cas, le Conseil doit statuer à la majorité qualifiée, c'est-à-dire qu'une décision du Conseil n'est valable que si elle recueille un nombre précis de votes favorables. Le nombre de votes dont dispose chaque pays est pondéré selon la taille relative de sa population.

Le Conseil européen

Le Conseil européen est né de la pratique, engagée en 1974, de réunir régulièrement les chefs d'État ou de gouvernement de la Communauté européenne. Cette pratique a été institutionnalisée par l'Acte unique européen en 1987. Désormais le Conseil européen se réunit en principe quatre fois par an, sous la présidence du chef d'État ou du gouvernement qui exerce la

économique et monétaire (UEM) comportant l'introduction d'une monnaie européenne unique gérée par une Banque Centrale Européenne. Cette monnaie unique est devenue réalité le 1er janvier 2002, lorsque les billets et les pièces en euros ont remplacé les devises nationales de douze des quinze pays de l'Union européenne (l'Allemagne, l'Autriche, la Belgique, l'Espagne, la Finlande, la France, la Grèce, l'Irlande, l'Italie, le Luxembourg, les Pays-Bas et le Portugal).

Les Etats membres

L'UE s'est élargie par vagues d'adhésion successives. Le Danemark, l'Irlande et le Royaume-Uni y ont adhéré en 1973, suivis de la Grèce en 1981, de l'Espagne et du Portugal en 1986 et enfin de l'Autriche, de la Finlande et de la Suède en 1995. L'Union européenne a accueilli dix nouveaux pays en 2004: Chypre, la République Tchèque, l'Estonie, la Hongrie, la Lettonie, la Lituanie, Malte, la Pologne, la Slovaquie et la Slovénie. La Bulgarie et la Roumanie espèrent les rejoindre en 2007; la Croatie et la Turquie entament les négociations d'adhésion en 2005. Afin de permettre à l'UE élargie de fonctionner efficacement, le système décisionnel actuel doit être simplifié. C'est pourquoi le traité de Nice, qui est entré en vigueur le 1er février 2003, a établi de nouvelles règles qui définissent la taille et le mode de fonctionnement de ses institutions. Celui-ci sera remplacé, en 2006, par la nouvelle Constitution de l'UE, une fois qu'elle aura été approuvée par l'ensemble des États membres.

Les Institutions de l'UE

Le Conseil de l'Union Européenne

Le Conseil de l'Union Européenne est l'institution décisionnelle

plus de produire le plus possible de produits alimentaires au moindre coût, mais d'encourager des techniques agricoles qui produisent des aliments sains et de qualité tout en respectant l'environnement. La préservation de l'environnement est désormais prise en compte dans l'ensemble des politiques de l'Union européenne.

Les relations de l'Union européenne avec le reste du monde ont également pris de l'importance. L'UE négocie de grands accords commerciaux et de coopération avec les pays tiers et met en place une politique étrangère et de sécurité commune (PESC).

Un marché unique

Il a fallu un certain temps aux États membres pour abolir toutes les barrières commerciales qui existaient entre eux et pour faire de leur "marché commun" un véritable marché unique dans lequel les biens, les services, les personnes et les capitaux peuvent circuler librement. Le marché unique a été officiellement achevé à la fin de l'année 1992, bien qu'il reste encore du travail à faire dans certains domaines, comme la création d'un véritable marché unique des services financiers par exemple.

Au cours des années 1990, il est devenu de plus en plus facile aux citoyens de se déplacer en Europe grâce à la suppression des vérifications d'identité et des contrôles douaniers à la plupart des frontières intérieures de l'UE. Cette évolution a accru la mobilité des citoyens de l'UE. Depuis 1987, par exemple, plus d'un million de jeunes Européens ont eu l'occasion d'étudier à l'étranger avec le soutien de l'Union.

La monnaie unique

En 1992, l'UE a décidé de mettre en place une Union

un tout autre destin. L'ampleur des domaines couverts et l'imminence de l'échéance provoquent la méfiance d'une partie de la population et suscitent de virulentes réactions qui contrarient la ratification. Alors qu'au Danemark le « non » l'emporte au référendum du 2 juin 1992 (50,7 %), en France le « oui » l'emporte d'une courte majorité (51,04 %).

Au mois d'octobre 1992, le Parlement danois adopte un compromis national prévoyant un second référendum, mais sur un statut spécial qui épargne au Danemark la monnaie unique, la citoyenneté, les politiques de défense, de justice et de coopération policière communes. Approuvé par le conseil européen d'Edimbourg en décembre 1992, le texte est adopté par près de 57 % des électeurs lors de la consultation du 18 mai 1993. Le traité de Maastricht est malmené mais sauvé. Il entre en vigueur le 1er novembre 1993.

Le fonctionnement de l'Union

L'intégration européenne

L'intégration économique et politique des États membres de l'Union européenne signifie que ces pays doivent prendre des décisions communes en de nombreuses matières. Ils ont donc élaboré des politiques communes dans des domaines très divers: de l'agriculture à la culture, de la protection des consommateurs à la compétition, de l'environnement et de l'énergie au transport et au commerce.

Dans les premiers temps, l'accent était mis sur une politique commerciale commune pour le charbon et l'acier et sur une politique agricole commune. D'autres politiques s'y sont ajoutées à mesure que surgissaient de nouveaux besoins. Certains objectifs politiques clés ont évolué avec les circonstances. Par exemple, le but de la politique agricole n'est

instituant une autorité supranationale et exigeant l'abandon de souveraineté; elle se réalise plutôt conformément à la méthode fonctionnelle et pragmatique d'intégration économique.

En 1967, les institutions des trois communautés européennes (CECA, CEE et EURATOM) fusionnent. A partir de ce moment, il n'y eut plus qu'une Commission unique, un Conseil de ministres unique et le Parlement européen.

A l'origine, les membres du Parlement européen étaient désignés par les parlements nationaux mais en 1979 ont eu lieu les premières élections au suffrage universel direct qui ont permis aux citoyens des États membres de voter pour le candidat ou la candidate de leur choix. Depuis lors, ces élections sont organisées tous les cinq ans.

Le traité de Maastricht (7 février 1992) a introduit de nouvelles formes de coopération entre les gouvernements des États membres permettant à la communauté européenne de devenir une Union politique, économique et monétaire. Il prévoit ainsi l'introduction de l'écu comme monnaie unique (Cette monnaie unique est devenue réalité le 1er janvier 2002); l'instauration d'une politique étrangère et de sécurité commune, dont le corps d'armée franco-allemand Eurocorps constitue l'ébauche; la création d'une citoyenneté européenne, impliquant le droit de vote et d'éligibilité aux élections municipales et européennes pour tous les ressortissants de la Communauté vivant dans un autre Etat membre que leur pays d'origine; la mise en place d'une politique communautaire, essentiellement dans certains secteurs (éducation, santé publique, protection des consommateurs, transports, télécommunications, et distribution d'énergie, industrie, culture, environnement, recherche, développement et justice); l'extension des pouvoirs du Parlement Européen, appelé à participer au processus législatif, à approuver la composition de la Commission et tous les traités internationaux importants.

Destiné à entrer en vigueur le 1er janvier 1993, le traité connaît

parlementaires français en 1954 : l'idée de supranationalité appliquée au domaine sensible de la défense heurte d'ailleurs tous les nationalismes.

Après l'échec du projet de la CED, la défense européenne est englobée dans l'OTAN dont la stratégie est soumise à la volonté américaine. Cet échec indique que l'idée d'intégration n'est pas totalement acceptée.

Mais c'est pour ne pas rester sur cet échec qu'en 1955 les ministres des Affaires Étrangères de la CECA se réunirent à Messine. De cette relance sortit le projet de reprendre la construction de l'Europe dans le domaine de l'économie de l'énergie.

Ainsi il n'a fallu que de quelques années pour que les six pays de la CECA décident de faire un pas supplémentaire en procédant à l'intégration d'autres secteurs de leurs économies. En 1957, ils ont signé les traités de Rome instituant la Communauté européenne de l'énergie atomique (CEEA ou Euratom) et la Communauté économique européenne (CEE) dont les États membres se sont employés à abolir les barrières commerciales qui les séparaient et à former un "marché commun". Les textes de ces traités, prévoient l'unification par étape.

La création de la CECA permet de passer de la coopération intergouvernementale à l'intégration sur la base de secteurs économiques clés. Les traités de 1957 étendent ensuite cette solidarité à l'ensemble de l'économie. La CEE se fixe en effet comme objectif de supprimer les obstacles aux échanges et de coordonner les politiques économiques. L'organisation juridique créée en 1957 se distingue des organismes internationaux puisqu'elle accorde aux institutions communautaires des compétences propres qui peuvent se substituer aux décisions nationales. Mais la relance européenne de 1957 ne pose pas les questions institutionnelles qui permettraient de réaliser une construction par le haut, c'est-à-dire un cadre juridique

sera réalisée simplement et rapidement la fusion d'intérêts indispensable à l'établissement d'une communauté économique et introduit le ferment d'une communauté plus large et plus profonde entre des pays longtemps opposés par des divisions sanglantes ». Les négociations menées dans ce sens aboutissent à la signature à Paris le 18 avril 1951 du traité constitutif de la CECA (Communauté européenne du charbon et de l'acier). L'idée qui préside à l'élaboration de ce projet, inspirée par l'économiste français Jean Monnet, commissaire au Plan, est la réalisation de l'intégration européenne à partir d'un domaine particulier. Pour la première fois, l'unité économique de l'Europe reçoit une traduction juridique. Le plan Schuman est une étape décisive: il s'agit de la première tentative de fonder des institutions européennes supranationales. En effet, les six pays signataires du traité constitutif de la CECA (la République fédérale d'Allemagne, la Belgique, la France, l'Italie, le Luxembourg et les Pays-Bas) acceptent de déléguer une partie de leurs prérogatives à une haute autorité dotée de pouvoirs propres de décision.

Par la suite s'élaborera peu à peu un projet d'une communauté européenne appliquée à la défense, qui constituerait le prélude à l'union politique. Si l'union défensive de l'Europe apparaît nécessaire pour éviter un nouvel affrontement européen, elle devient également pressante devant le renforcement des forces communistes d'autant que la guerre froide s'installe. L'Union occidentale (militaire) créée en 1947 est insuffisante. Enfin, le souhait des Etats-Unis d'assurer le réarmement allemand conduit le gouvernement français à proposer à ses partenaires le traité constitutif de la CED (Communauté Européenne de Défense) qui crée une organisation et une autorité militaires supranationales en reprenant les principes institutionnels de la CECA. Le projet signé à Paris le 27 mai 1952 est rejeté par les

délégation soviétique ne doit pas chercher d'explications compliquées à notre politique....Savez-vous quelle est la base de notre politique ? C'est la peur. La peur de vous. La peur de votre gouvernement, la peur de votre politique...».

Alors que d'ambitieux projets d'union s'élaborent, les dirigeants européens quant à eux, s'orientent vers une orientation intergouvernementale pragmatique. L'idée européenne, empreinte d'atlantisme et d'anticommunisme, coïncide à ce moment-là avec l'impératif de reconstruction, du maintien de la paix et de l'indépendance des Etats occidentaux. Paradoxalement, la pression des Etats-Unis joue un rôle déterminant dans la construction d'une Europe coordonnée et non plus composée de puissances juxtaposées. En effet, l'octroi de crédits Marshall est lié à la création en 1948 de l'OECE (Organisation européenne de coopération économique) qui comprend seize Etat et dont la mission est d'assurer la répartition des fonds américains. Cette institution commune représente une amorce de supranationalité.

Cet organisme commun permanent qu'était l'OECE était chargé de gérer, en liaison avec l'Administration Economique de Coopération, instituée aux Etats-Unis, l'aide américaine à l'Europe, d'harmoniser, par ses recommandations, les politiques économique des pays bénéficiaires et de susciter le développement. Entre 1948 et 1952 plus de douze milliards de dollars ont été distribués. Les échanges européens furent libérés progressivement jusqu'à 90 pourcent dans le cadre de l'Union Européenne des Paiements.

L'intégration européenne débute le 9 mai 1950 par la déclaration historique du ministre français des Affaires Étrangères, Robert Schuman, qui propose aux pays européens de mettre en commun leurs ressources en charbon et acier: «Ainsi

constitués, forts et indépendants, et la persistance des nationalismes empêchaient encore la réalisation d'une unité politique. L'avènement d'Hitler mit ces projets entre parenthèses.

La volonté de construire l'Europe sur une base fédérale renaît au sein de la Résistance française, puis au lendemain de la Seconde Guerre Mondiale, après l'échec de l'entreprise hitlérienne. L'idée européenne est alors un défi: il s'agit de construire immédiatement une alliance entre des pays qui se sont combattus. La nécessité apparaît de réaliser désormais l'unification par la concertation sur la base d'une égalité des Etats, par la volonté des dirigeants politiques qui prennent acte de la fin de la domination économique, politique et culturelle des pays européens. Des projets politiques d'inspiration socialiste, démocrate-chrétienne, conservatrice ou libérale s'élaborent. En décembre 1947, un comité de coordination réunit différents mouvements européens fédéralistes, nés en dehors des instances gouvernementales mais appuyés par des personnalités politiques et suffisamment puissants pour prendre l'initiative du Congrès de La Haye de mai 1948. De ce congrès naît, d'une part, le Mouvement européen, organisme de coordination présidé par Winston Churchill, Léon Blum, Paul Henri Spaak et Alcide de Gasperi, et, d'autre part, le Conseil de l'Europe composé d'un comité ministériel et d'une assemblée consultative. Mais le conseil réuni pour la première fois en 1949, révèle des difficultés posées par l'unification. Les conceptions de l'Europe divergent.

Il faudrait mentionner que cette idée d'Union Européenne est due en partie à la menace que l'Union Soviétique faisait peser, à partir de la moitié orientale de l'Europe, sur la partie occidentale du continent. Ainsi Paul Henri Spaak a déclaré lors de la troisième session de l'ONU le 28 septembre 1948: «La

politiques. La prise de conscience d'une Europe politique s'est répandue d'autant plus que les institutions des divers Etats présentaient des similitudes et que l'existence d'un «esprit européen» semblait admise. Mais ce sentiment d'appartenance à une communauté n'a pas de traduction juridique. Jusqu'au XXe siècle la construction concertée et la nécessité d'assurer la paix ne sont pas apparues dans les objectifs des gouvernants, plus préoccupés de domination ou d'équilibre des forces.

Au cours de l'histoire, l'Europe unie a connu plusieurs formes: l'Europe unifiée par la conquête, l'Europe de Napoléon ou celle d'Hitler, bien que différentes, échouèrent parce qu'elles supposaient la domination d'un pays sur les autres. L'Europe conçue comme un ensemble d'Etats indépendants organisant leurs relations sur l'équilibre ou la concertation maintint jusqu'au début du XXe siècle le système de «concert européen». Forts de la suprématie de la civilisation européenne dans le monde, quelques Etats européens réglaient le sort du monde sans se préoccuper de l'unité européenne ou du maintien de la paix. Le « concert européen » n'empêcha donc évidemment pas les rivalités, et les tentations hégémoniques conduisirent à la Première Guerre Mondiale. Au lendemain de ce conflit, la solidarité européenne apparut soudain évidente pour les gouvernants en raison de la ruine économique, politique et morale résultant de la guerre. L'idée d'organiser pacifiquement l'Europe des Etats fut notamment inscrite dans les postulats de la SDN (Société des Nations). Cette évolution se manifesta également dans la constitution de puissants mouvements européens. Le mouvement Pan-Europe lancé par le comte Richard de Coudenhove-Kalergi, dans les années 1920, reçut l'adhésion de nombreuses personnalités politiques. Il inspira notamment Aristide Briand qui présenta à la SDN, en 1929, un projet d'union fédérale européenne. Mais l'existence d'Etats

L'objet de cet article est de démontrer, à travers la marche de l'Europe et du monde arabe vers l'unité, les raisons de la réussite de l'Union Européenne et de l'échec de l'unité arabe. Pourtant le monde arabe a plus de facteurs unificateurs (langue, histoire, religion) que le monde européen. Ce sujet a fait l'objet de beaucoup de débats parmi les intellectuels arabes. Certains se sont même référés à l'Union européenne pour servir de modèle à l'Unité arabe (Cf. Bibliographie). Aussi pour mieux comprendre les différences entre l'Europe et le monde arabe, nous allons traiter dans une première partie les facteurs qui ont mené à l'Union européenne et dans une seconde ceux qui ont abouti à la création de la ligue des Etats arabes. On démontrera également le fonctionnement de chacune de ces deux organisations régionales. Enfin dans une troisième et dernière partie nous ferons une étude comparative entre l'Union Européenne et la Ligue des Etats Arabes.

L'UNION EUROPEENNE

Aperçu historique

Depuis longtemps l'idée européenne était débattue dans les milieux intellectuels ou artistiques; des personnalités isolées avaient élaboré des projets d'organisation relativement abstraits: Victor Hugo, par exemple, qui appelait au XIX^e siècle à la constitution des Etats-Unis d'Europe cependant que Proudhon élaborait les principes d'une fédération européenne. L'idée d'une unité européenne était née de la prise de conscience de similitudes culturelles ou d'un héritage commun. La persistance de facteurs d'homogénéité au-delà du morcellement politique et économique, alimentait l'idée d'unité. La Révolution française autorisait l'espoir d'une Europe fondée sur la liberté et le respect du droit. Peu à peu le concept d'Europe s'est chargé de contenus

Union Européenne et Unité Arabe

Etude Comparative

Rudyard KAZAN*

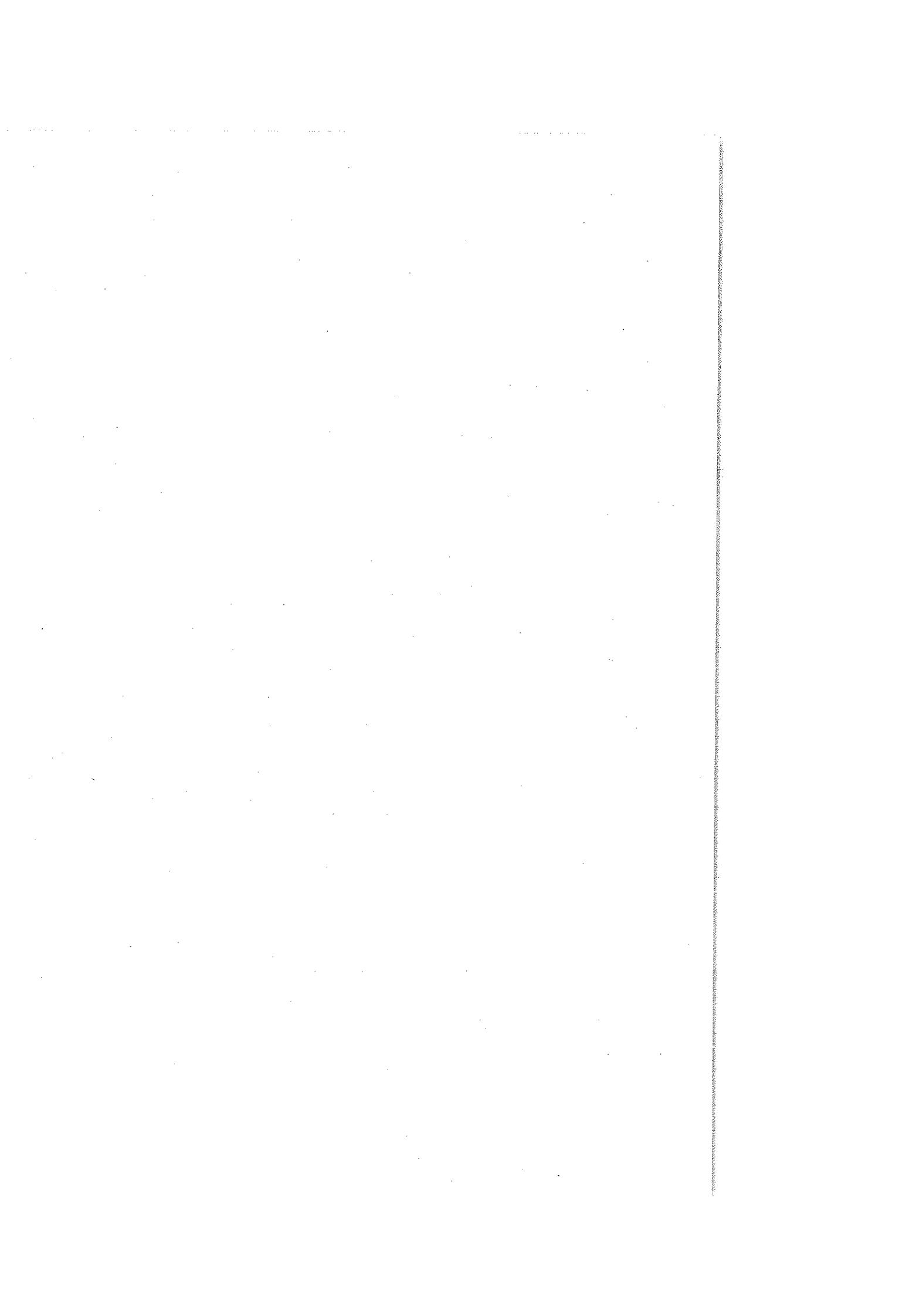
«Le peuple français a taillé dans un granit indestructible et posé au cœur même du vieux continent monarchique la première assise de cet immense édifice de l'avenir qui s'appellera les Etats-Unis d'Europe»
Déclaration de Victor Hugo devant l'Assemblée Nationale, en 1849.

«Les Etats-Unis d'Europe se feront dans la douleur et les Etats-Unis du monde ne sont pas encore là». André Malraux, Appel aux intellectuels, Salle Pleyel, 5 mars 1948.

«De tous les peuples, les Arabes sont les moins disposés à la subordination». Ibn Khaldoun, Prolegomènes, 1er livre (vers 1375).

«Vous n'avez pas idée, Monsieur le Président, de la tâche que vous vous êtes assignée. Vous trouverez la Syrie bien difficile à gouverner. Vous avez accueilli un peuple dont tous les individus se prennent pour des politiciens, moitié d'entre eux pour des leaders nationaux, le quart pour des prophètes et le dixième au moins pour des Dieux». Le Président syrien Chukri Quatli au leader égyptien et arabe Jamal Abdel Nasser lors de la proclamation de la République Arabe Unie entre l'Egypte et la Syrie en février 1958.

*Chercheur



The Evolution of the Functions of Trade Banks

The researcher sees that the primary function of a Trade Bank is to accept the

individuals deposits, and to play the role of the medium between the depositor and

the investor, in addition to its important role in the operation of creating money.

There are lots of factors that influence the capacity of a trade Bank in the operation of

creating deposits money. The capacity of such a bank in creating money is not

absolute, but relies rather on various conditions, mostly on: the desire of the bank

in expanding in bank credits (or in not expanding), the rate of currency outflow

outside the bank system, and the liquidity rate in which the bank is engaged.

The theory of the creation of deposits money relies on the fact that it is unlikely that

all the depositors ask to withdraw all their deposits in cash at the same time. This

allows the bank to build and enrich its money reserves. It also offers the possibility to

expand in the operation of creating money.

The researcher thinks that the expectations of currency exchange prices help to

understand the essence of the differences in the interests prices between the countries

that have different scales of inflation. With the upraise of inflation rate, the price of

currency exchange is expected to decrease.

The Iranian nuclear motives and the international efforts to appease the crisis

The researcher presents the roots of the nuclear crisis between Iran and the important nuclear States represented in the International Agency of Atomic Energy. He speaks about the sources of transporting this energy to Iran, leading to the uranium enrichment technique, and the level that Iran reached in this field, as well as the motives that push Teheran to possess the secrets of this technique and to develop what it already has from it.

The researcher moves afterwards to show the consequences of this Iranian quest, above all the exposition of this country to a devastating war directly from the world powers that see in Teheran possessing the nuclear power, a threat to the stability of the world.

In presenting these consequences, he reviews the worst scenarios that could occur if Iran acquires the nuclear weapon and escape from the international control and the various regulation systems. The research worker thinks that the military strike against Iran, in case it happens, will have very dangerous results on the strategic environment, in the Gulf region as well as towards Israel.

Will Russia succeed in breaking the American unilateralism?

The research worker wonders about the capacity of Russia, the inheritor of the collapsed Soviet Union, to break the American isolation in the world. He exposes the present situation of Russia with Mr. Poutine as a president, and the nuclear capacities that allow this country to remain, nevertheless, a world power that should be taken into consideration.

He also deduces that the American war on Iraq has divided the international community, which allows Russia to establish some axes, either with France and Germany, or with the Muslim World, then with China and India, Brazil, Turkey, Teheran...All this along with the return of Russia brandishing the nuclear card in its possession, to remind the world that it stills a considerable power.

On another hand, the research worker thinks that the American rigidity, especially with the arrival of Condoleezza Rice at the head of the American foreign policy, in addition to the decline of the European desire to confront Washington, has put Russia face to face to the challenge, and forced this country to work on concentrating its attempts aiming to create a multipolar world to deal with the American isolation in controlling the world. This led to a harsh verbal confrontation between Condoleezza Rice and the Russian Ministry of Foreign Affairs, Serguei Lavradov.

But the real lesson is in the deterioration of the European support to Russia in its confrontation against the hegemony of Washington, since France and Germany, in particular, prefer to see the United States facing the defeat in Iraq, instead of confronting directly the American domination on the world.

Thus, Russia remains alone in the confrontation, where its capacity to create a multipolar world arouse some doubts.

The French-American relations: A Galilean vision

The research worker raises the issue of the relation between the United States and France under the evolution and the succession of the events on the international scene, starting from the history of this relation to the present stage. Noticing the new vision of Washington, based on the concept of strength, he sees that this fact incited Paris to change its traditional strategy towards the United States, and made France less hegemonic and more independent.

After showing the major historical stages in the course of the relation between the two powerful states, he considered that the main disagreement is due to the United States preferring the politic of strength to the politic of understanding, especially after the events of September 11- 2001, and their continuous allegations.

The researcher saves a large and essential part of his study to follow the influence of the events on the Iraqi-American front, on the French-American relations, notably that the French politic became an essential component of the European politic quasi independent from the American one, in the world.

He also asks if the European project is too heavy for the American politic drained in its Iraqi difficulties? Thus, will the European Union remain an economic giant, a military and political dwarf in front of Washington?

D. Ibsan MORTADA

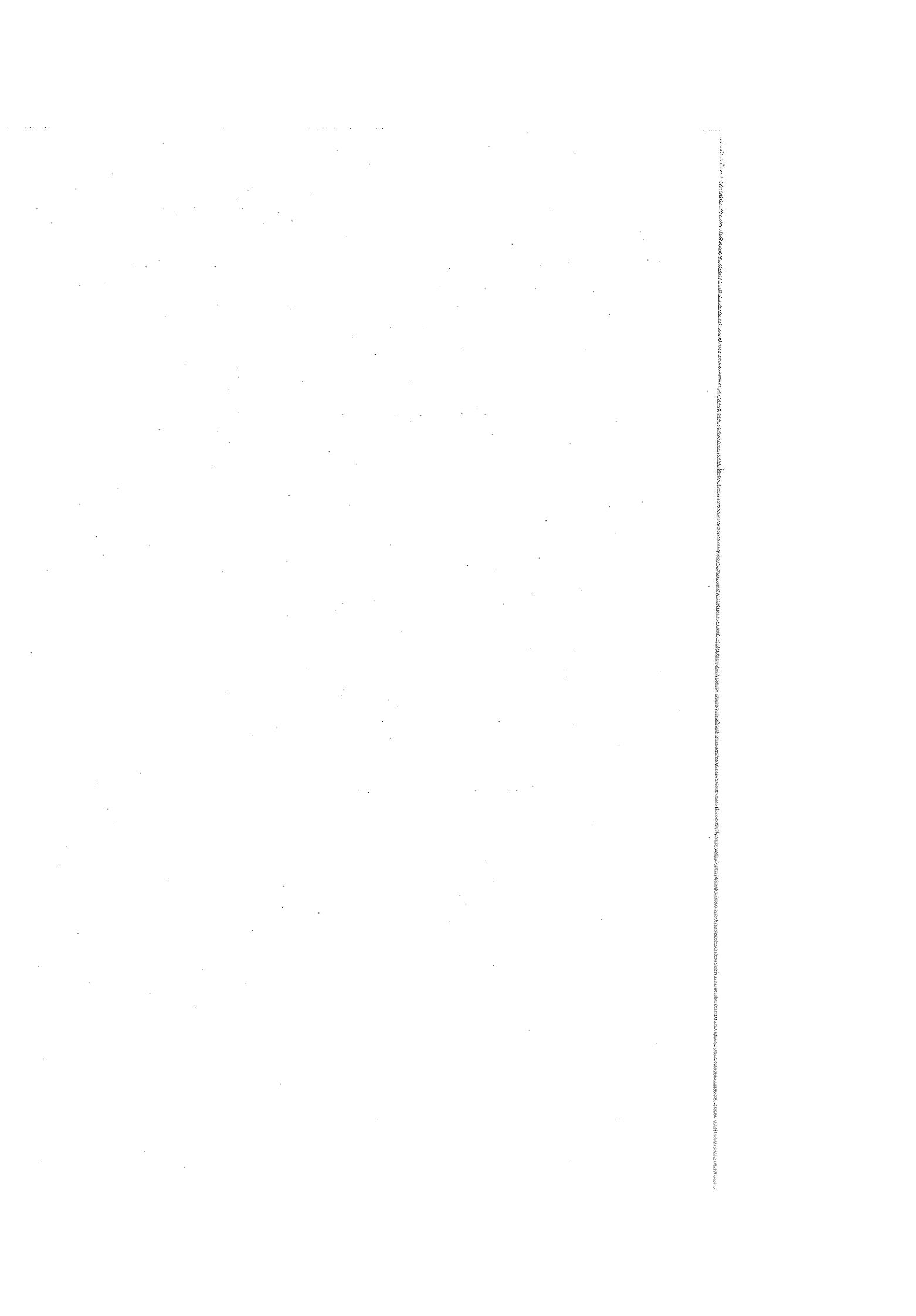
stops the fragmentation of their national project.

Facing lots of initiatives refusing the political stagnation, as the Nassiba-Alion initiatives, the King Abdallah initiative, and the initiative of the road map, Sharon was to find a way out, and therefore, has chosen to give up the "headaches" of Gaza to defend the big profits in the West Bank, and to open on Naqab, Galilee, and the Jewish Diaspora (outside Israel), and to be protected by the private insurance letter of the President Bush. The Israeli withdrawal from Gaza strip is a response to the complicated balance of power, in which the military power has little account, with a consideration to the American projects concerning the constructive disorder and the Big Middle-East.

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

Summary: The Israeli withdrawal from Gaza: an Israeli need and a Palestinian gain

The unilateral Israeli decision to withdraw, without any political negotiations, from Gaza strip, under the brigade of the "historical" General of Implantation, Ariel Sharon, has constituted a dramatic turnabout step resulting in an Israeli need and a total Palestinian gain. Israelis do not refrain from holding by any piece of Palestinian or Arab land they appropriate, but in their second previsions, and on the basis of pragmatic previsions founded on the principle of compensation between gain and loss, they found out that the necessities allowed the prohibited things. From this starting point, the previous Prime Minister, Ehud Barak, made the step to withdraw from South Lebanon. In this same approach, the Zionist withdrawal from Gaza strip took place. In fact, this strip is not recorded in the heart of the vision of the Land of Israel mentioned in the Bible. Moreover, this strip does not have any natural or strategic indispensable richness, and in addition to all that, this piece of land has one of the most important population densities in the world. There is no doubt that the harsh years of conflicts that Israel confronted in these lands during the two Intifadas (Intifada of Stones – Intifada of Al Aqsa) inflicted big Human and material losses and affected the political and moral reputation of Israel, under the consensus of the impossibility of earning any severe military victory over the Palestinians. The Palestinians, despite their disputes over power positions, and dividing public money, and their organization and politic controversial, managed to avoid the calamities of civil war, which allowed them to earn a security wall that forbids any Israeli invasion to their internal front and



67. Amend the Charter accordingly.

XI. Rules of Procedure and Institutionalization of the Measures Taken by the Security Council to Enhance Its Working Methods and Transparency

68. The Security Council should finalize its Provisional Rules of Procedure. Towards this end the following steps should be taken by the Council:

(i) The arrangements regarding various measures which the Security Council has already adopted to enhance its working methods and transparency, as well as the new measures discussed above, should be institutionalized as proposed in sections VII-X.

(ii) After institutionalization of the measures described in sub-paragraph (i) above and subsequent to an overall review of the Provisional Rules of Procedure, the word "Provisional" should be deleted.

World Politics: Anarchism VS. Order

of the Charter and the relevant mandates of regional organizations concerned.

X. Decision-Making in the Security Council, Including the Veto**A. Veto**

(a) The question of procedural or substantive matters

60. Since the adoption of General Assembly resolution 267(III) of 14 April 1949, the Security Council on several occasions engaged in deliberations without definite resolution as to what constitutes a procedural or substantive matter. The matter remains open as to whether a subject matter under discussion or to come under discussion before the Council is procedural or substantive. To date the status quo has been maintained to the effect that a decision to that end is itself subject to the veto.

(b) The question of voluntary exercise of the veto

61. It is now a settled practice that the requirement for an affirmative vote of nine members including the concurring votes of the permanent members on a substantive matter (Art. 27(3) of the Charter) does not necessarily entail affirmative votes by all permanent members of the Council; only that none of them casts a negative vote. There have been instances where a permanent member of the Council has either abstained or not participated in the vote or been absent from the pertinent meeting on a substantive matter and the resulting vote has been held to be valid and binding. Members of the Council must abstain from voting on decisions under Chapter VI and under Article 52(3) of the Charter relating to disputes to which they are a party - the so-called obligatory abstention.

(c) Suggested improvements to the present practice:

62. The Charter should be amended so that:

- as a first step, the veto should apply only to action taken under Chapter VII;
- a single veto will not prevent action on a proposal which has achieved the required majority;
- the right of veto should be subject to suspension on specific occasions, as defined by a prescribed qualified majority of the General Assembly;
- the Articles 4(2), 5, 6, 27, 97, 108 and 109 are changed with a view to limiting or abolishing the application of the veto.

OR

63. The Security Council OR the General Assembly should:

- update the annex of General Assembly resolution 267 (III) of 14 April 1949, containing a list of decisions deemed procedural;
- provide a legal definition of what constitutes a procedural matter or clear criteria as to what is of a procedural nature (Art. 27.2 of the Charter);

64. The Security Council should:

- explore further the proposal for a provision enabling a permanent member to cast a negative vote without that vote constituting a veto if the member so declares;
- explore further the possibility for unilateral declarations by the permanent members containing a commitment not to resort to the veto.

(d) Proposed form of institutionalization:

65. Amend the Charter and/or to be included in Provisional Rules of Procedure of the Security Council.

B. Action threshold

66. If the present action threshold is maintained at the approximately present level (60 percent), the number of affirmative votes required for a decision would be: in a Council of 24: 14, in a Council of 25: 15 and in a Council of 26: 16. Proposals for changing the present action threshold have been made.

(d) Proposed form of institutionalization;

53. (i) Sanctions Committees:

-Decisions and/or those parts of the summaries of the proceedings of the Sanctions Committees which do not compromise the confidentiality of the work of the committees should be made available also to non-members of the Security Council;

-[The results of the work of the subgroup on sanctions of the Working Group on An Agenda for Peace, provisionally adopted by the subgroup, should be included in this part when adopted by the General Assembly and the measures adopted should be fully taken into account/implemented by the Council.]

(ii) Other subsidiary organs:

-Subsidiary organs of the Council established in pursuance of Article 29 of the Charter should be more transparent in their proceedings (i.e. announcements of the meetings in the Journal, briefings to non-members, etc.).

(d) Proposed form of institutionalisation:

54. Insert an appropriate rule in the provisional rule of procedure in Chapter IX "Publicity of meetings, records".

VIII. Relationship Between the Security Council and Other Principle Organs of the United Nations

I. International Court of Justice

(a) Established arrangements

55. The role to be played by the Security Council vis-à-vis the International Court of Justice (ICJ) and the realm of the Council's activities in relation to that organ are clearly set out both in the Charter and the Statute of the ICJ. The [General Assembly or the] Security Council may request the ICJ to give an advisory opinion on any legal question (Article 96 of the Charter).

(b) Suggested improvements to the present practice:

56. The Security Council, in accordance with the relevant provisions of the Charter, should make more frequent recourse to the International Court of Justice, in particular by seeking its advisory opinions.

IX. Relationship Between the Security Council and Regional Arrangements, Organizations and Agencies

(a) Established and evolutionary practices

57. Chapter VII of the Charter sets out the mode of relations between the Security Council and regional arrangements or agencies with regard to local or regional disputes or enforcement action under the Council's authority for dealing with them.

(b) Improvements by the Security Council so far

58. In the course of its consideration of the Secretary-General's "An Agenda for Peace" and its Supplement the Security Council has given further elaboration of the desired nature of its relations with regional arrangements and agencies. The Security Council has reaffirmed the importance it attaches to the role of regional arrangements and organizations and to coordination between their efforts and those of the United Nations in the maintenance of international peace and security; it has also expressed its readiness to support and facilitate peace-keeping efforts undertaken within the framework of regional organizations and arrangements in accordance with Chapter VIII of the Charter. (See in particular the full text of the note by the President issued on 28 May 1993 (S/25859)).

(c) Suggested improvements to present practice:

59. (i) In its relations with regional arrangements organizations and agencies the Security Council should fully take into account/implement the provisions of General Assembly resolution 49/57 of 9 December 1994 and the eventual results of the Agenda for Peace subgroup on co-ordination related to this matter.

(ii) Regional organizations, agencies and arrangements, should be consulted, at appropriate levels, on matters affecting the maintenance of international peace and security in accordance with Chapter VIII

World Politics: Anarchism VS. Order

(b) Proposed form of institutionalization:

46. The Secretariat to implement as soon as possible.

10. Consultations between the Presidents of the Security Council and of the General Assembly

Established Practices

47. Currently, the President of the Security Council and the General Assembly meet for informal consultations and exchange of views.

(b) Suggested improvements to the present practice:

48. The Presidents of the Security Council and of the General Assembly should have regular exchanges of views and consultations at least every month and in the event of international crises or urgent developments more frequently. Other interested parties could be invited by both Presidents.

(c) Proposed form of institutionalization:

49. Include in the Provisional Rules of Procedure.

VII. Subsidiary Organs of the Security Council:

(a) Established practice

50. There are at present six Sanctions Committees established by the Security Council. All the Sanctions Committees to date have issued guidelines for the conduct of their business and for the guidance of States and international organizations in the discharge of their responsibilities under the sanctions regimes. The Committees have all decided to conduct their business behind closed doors. This means that their documents, including the summary records of their meetings, are treated on a confidential basis, restricted to the Committee members only. From time to time Committees submit reports to the Security Council. The Committees often invite, or grant requests by, representatives of interested non-Member States of the Security Council to present their case orally or in writing. Currently, every Sanction Committee comprises all members of the Security Council. The Committees solicit and often receive information from States and international organizations, both governmental and non-governmental, and individuals on various aspects of implementation of the sanctions imposed by the Security Council.

51. In addition to the Sanctions Committees the following other subsidiary organs of the Security Council are in existence: The Committee on the Admission of New Members, the Committee of Experts, the Committee on Meetings Away from Headquarters, the UN Compensations Commission (based in Geneva), the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia and the International Criminal Tribunal for Rwanda. A number of other subsidiary bodies have been established by the Security Council from time to time mostly on an ad hoc basis. Those that have not been specifically dissolved upon completion of their mandate must be considered as either dormant or defunct.

(b) Improvements by the Security Council so far

52. In three notes issued by the President on 29 March 1995 (S/1995/234), 31 May 1995 (S/1995/438) and 24 January 1996 (S/1996/54) the Security Council announced improvements that should be introduced to make the procedures of the Sanctions Committees more transparent. They included the following: the use of press releases after Committee meetings to be increased availability to non-Members of status of communication lists under the "no objection" procedure (for decisions on humanitarian supplies) and other decisions by the Committees; each Committee to issue an annual report to the Security Council to continue the practice of hearing comments by States and organizations concerned during the Committees closed meetings and the Chairman of each Committee to give an oral briefing to interested Members of the United Nations after each meeting. (See the full texts of the notes by the President).

(c) Suggested improvements to the present practice:

governed by the Council's Provisional Rules of Procedure.

7. Meetings of the Security Council in pursuance of Article 35 of the Charter

(a) Establishment arrangements

40. Under Article 35 (1) of the Charter any member of the United Nations may bring to the attention of the Security Council any dispute or situation which might lead to international friction or give rise to a dispute. In actual practice states often include in their notice a request for a meeting (or an urgent meeting) of the Security Council to consider the subject matter of the notice. The letter from the requesting state is always issued as a document of the Security Council. It is for the Council to determine whether and when to hold a meeting, which if held, need not be devoted to hearing the requesting member per se. By Security Council PR37 any member of the United Nations which is not a member of the Council, may be invited by the Council, under the relevant provisions of the Charter, to participate, without vote, in the Council's deliberations. In practice, again, all non-members of the Council requesting so to participate are routinely invited by the Council to do so.

(b) Suggested improvements to the present practice:

41. The rules of procedure of the Security Council should allow any Member of the United Nations to request an urgent meeting of the Security Council to investigate any dispute, or any situation which might lead to international friction or give rise to a dispute, in order to determine whether the continuance of the dispute or situation is likely to endanger the maintenance of international peace and security. The President of the Council should circulate such requests promptly as documents of the Council. The rules of procedure should require that the President convenes a meeting of the Council to hear the Member in question.

(c) Proposed form of institutionalization:

42. Amend rule 3 of the Provisional Rules of the Procedure of the Security Council.

8. Consultations Pursuant to Article 50 of the Charter

(a) Suggested improvements:

43. (i) The rules of procedure of the Security Council should include a provision or a decision by the Council operationalizing the right contained in Article 50 of the Charter of the United Nations for Member States to consult the Council with regard to a solution of problems arising from their implementation of preventive or enforcement measures imposed by the Council taking into consideration also Article 49 of the Charter.

(ii) The Security Council should establish a mechanism to provide relief to affected states under Article 50 of the Charter on the basis of automaticity of application.

(b) Proposed form of institutionalization:

44. Add an appropriate rule to the Provisional Rules of Procedure of the Security Council

9. Mechanism to alert non-members of the Security Council of unscheduled or weekend meetings

(a) Suggested improvements:

45. The Secretariat should establish a voice-recording or another appropriate mechanism of alerting non-members of the Security Council of unscheduled or emergency meetings of the Council during nights, weekends or holidays.

World Politics: Anarchism VS. Order

(vi) The Security Council should, in preparing its annual report to the General Assembly, take into account resolution 51/193.

(d) Proposed form of institutionalization:

36. Annex these provisions to the Provisional Rules of Procedure or add a new rule.

6. Participation of non-members

(a) Current practice

37. In recent years a practice has developed (the so-called "Arria formula") by which members of the Security Council are invited to have a frank exchange of views with prominent personalities or eminent international figures on matters of great import to the Council. The request to the members of the Council by, or on behalf such personalities must be sponsored by a member of the Council. The resulting meeting is not regarded as a meeting of the members of the Council in informal consultations; it is not held in the Security Council consultation room, it is not convened or presided over by the President of the Council, and is not even attended by members of the Secretariat (except interpreters). A variation of that practice would have been the so-called "Somavia formula", under which interested members of the Council would have met similarly to hear depositions by international or non-governmental organizations. The meeting would have been organized by a member of the Security Council for the benefit of all members of the Council. However, the meeting envisaged under that format did not take place; the "Somavia formula" has therefore not been realized yet. Instead, one meeting for the same purpose so far has been convened by the United Nations Department of Humanitarian Affairs, to which members of the Council were invited, as well as representatives of the other organs interested in humanitarian affairs, such as members of the bureaux of the Economic and Social Council, and the General Assembly Second and Third Committees. Since that meeting was not held under the auspices of the Security Council, it cannot be taken to constitute an endeavor by the Security Council under the proposed "Somavia formula" or any other arrangement.

(b) Suggested improvements to the present practice:

38. (i) Meetings of the Security Council and informal consultations of the whole:

-The Security Council should more often conduct consultations with countries most affected by the decision of the Council.

-The Security Council should invite non-members of the Security Council to participate in the informal consultations of the Council under similar arrangement as stipulated in Articles 31 and 32 of the Charter;

(ii) Informal meetings of the members of the Security Council:

-The members of the Security Council should have more frequent recourse to "Arria formula" where members of the Security Council on the initiative of a Council member can hear views of other Member States.

(c) Proposed form of institutionalization:

39. As far as meetings of the Security Council and informal consultations of the whole are concerned amend rule 37 of the Provisional Rules of Procedure to allow participation of non-members in informal consultations as well as to allow fuller participation of non-members in open meetings; other meetings of the members of the Security Council will be left to the discretion of the members because they are not

32. Under Article 24 (3) of the Charter, the Security Council is required to submit an annual report to the General Assembly. The report, which today contains a factual record of the activities of the Council and indexes of those of its subsidiary organs for a period of 12 months from 16 June through 15 June of the following year, is submitted to the General Assembly during the regular session of the Assembly starting in September every year. The draft of the report is prepared by the Security Council Secretariat and copies of it are given to the 15 current members of the Council for their consideration and eventual approval, as well as to the five previous members whose terms on the Council expired at the end of the previous calendar year, who may have some comments or suggestions on the items in the draft report relating to the period of their tenure on the Council. Since 1974 and 1983, the Security Council has abandoned the practice of submitting an annual report that includes a summary of the deliberations at formal, public meetings and of the communications received, respectively. Since then the annual report has become less substantive.

(ii) Article 50

33. Applications by states under Article 50 of the Charter are routinely referred by the Council to the Security Council Sanctions Committees concerned, where they are scrutinized, often including oral hearings and written representations from the applying countries. The applications are also issued as documents of the Security Council. The Committees send their findings in a report to the Council, which includes a recommendation in the form of a draft resolution. If the Council accepts the report, it issues the recommendation as a resolution. The resolution normally contains an appeal to all other states and international organizations within the international community for all assistance to the applying country.

(b) Improvements by the Security Council so far

34. By a note issued by the President on 30 June 1993 (S/26015), the Security Council announced a number of measures dealing with its annual report, including the following: the report to include an index listing all the Presidential Statements issued during the period, indicating the date and subject matter of each statement; the draft report no longer to be issued as a confidential document to the Security Council members only, but as a document with a "limited distribution" designation, and the draft report to be adopted henceforth at a public meeting of the Council, at which it would be available to any interested delegation (See the full text of the Presidential Statement.)

(c) Suggested improvements to the present practice:

35. (i) Each President of the Security Council should give an analytical assessment of the work of the Council during the month under his/her Presidency to be attached to the report of the Council to the General Assembly. The analytical assessments should also be distributed to the non-members of the Council immediately after they are issued by the President of the Council;

(ii) The annual report of the Security Council should give a substantive and analytical account of the Council's work and it should be made available to the General Assembly before the beginning of its annual general debate;

(iii) The Security Council should, through an appropriate procedure or mechanism, update the General Assembly on a regular basis on the steps it has taken or is contemplating with respect to improving its reporting to the Assembly, including improvements in its working methods and transparency;

(iv) The Security Council should include in its report information on requests received under Article 50 of the Charter and actions taken by the Council thereon.

(v) The Security Council should submit special reports to the General Assembly for its consideration as stipulated in paragraph 24(3) of the Charter.

UN Security Council Under the Spotlight

field mission by mutual consent as regards timing and frequency. With the dispatch of peace-keeping forces to Somalia with a somewhat enhanced mandate, requiring the use of force in certain circumstances (UNOSOMII), and the increase in the number and size of the field missions, requiring many traditional contributing countries to increase their outlay of troops in the field, many contributing countries have sought more formal and regular briefings not only by the Secretariat but also by the Security Council.

(b) Improvement by the Security Council so far

29. In six statements issued so far the Security Council has responded in various ways to matters relating to peace-keeping operations and to its relations with troop-contributing countries. The Council has responded to various aspects of the question based on the recommendations of the Secretary-General in his "An Agenda for Peace" and its Supplement, including stand-by arrangements for peace-keeping operations, civil personnel, financial and administrative issues, and communication with non-members of the Security Council (including troop-contributors). In particular, the Security Council decided that with effect from 4 November 1994(S/PRST/1994/62), meetings were to be held between members of the Council and troop-contributing countries, to be chaired jointly by the Presidency and a representative of the Secretariat nominated by the Secretary-General; such meetings to be in addition to those chaired solely by the Secretariat for troop-contributors to meet with the Secretary-General's representatives or force commanders, or to discuss operational matters. Subsequently, the Security Council decided that meetings would be held as a matter of course between the members of the Council, the troop-contributing countries and the Secretariat for the purpose of consultations and the exchange of information and views, such meetings to be chaired by the Presidency of the Council assisted by the Secretariat.(See the full texts of the Security Council statements issued by the Presidents of the Council on 28 May 1993 (S/25859), 3 May 1994 (S/PRST/1994/22), 24 July 1994(S/PRST/1994/36), 4 November 1994 (S/PRST/1994/62), 19 December 1995 (S/PRST/1995/61) and 28 March 1996 (S/PRST/1996/13).

(c) Suggested improvements to the present practice:

30. (i) Consultations between the members of the Security Council and troop-contributing countries, both current and potential, should be held promptly and on a regular basis during the decision-making process on the establishment, conduct and termination of peace-keeping operations.
(ii) Consideration should be given to inviting contributors of civilian components and other countries affected by and/or involved in multi-faceted operations.
(iii) Consultations between the members of the Security Council and the troop-contributing countries should be convened by the President of the Security Council upon a request from a troop-contributing country.
(iv) The Security Council should make fuller use of the proposals and/or information received in the consultations with the troop-contributing countries.

(d) Proposed form of institutionalization:

31. Security Council should adopt a new presidential statement on these measures which should be annexed to the Provisional Rules of Procedure.

5. Report of the Security Council to the General Assembly

(a) Established practice

(i) Annual Report of the Security Council to the General Assembly

(a) Established practice

22. Informal consultations of the members of the Security Council are held in private for the members only. There are no official records of the deliberations of the members during informal consultations.
23. In the course of informal consultations proposals may be introduced and many ideas floated towards eventual formulation into a draft resolution. Some of those proposals and ideas may be withdrawn; those that are pursued may undergo changes and amendments virtually each time the members consider them. Eventually, a formulation of them is reached in the form of a draft resolution, which is then issued in a provisional form (i.e. in "blue") with an S/ symbol.

(b) Improvements by the Security Council so far

24. In recent years a practice has evolved, after agreement among all the members of the Council, whereby the President may brief non-members of the Council and the public at large on what transpired during informal consultations immediately after the consultations. The President normally apprises the members of the Council beforehand of the content of his proposed briefing.
25. By a note issued by the President on 28 February 1994 (S/1994/230), the Council decided that, effective 1 March 1994, draft resolutions in "blue" would be available for collection by non-members of the Council. (See full text of decision in paragraph 1 of the Note by the President).

(c) Suggested improvements to the present practice:

26. (i) The practice followed by the Presidents to brief non-members of the Security Council should be continued on a regular basis. These briefings should be arranged promptly and they should provide more substantive and detailed information to non-members of the Council. Interpretation should be provided for these briefings. The President of the Security Council should decide whether the oral briefings should also be distributed to non-members of the Council in writing.
- (ii) The President of the Security Council should make available draft resolutions as soon as the draft becomes the basis for informal consultations of the Council or even earlier if authorized by the author of the draft. In case they are not distributed, the President could inform members of the existence of the draft resolutions.
- (iii) Information about the consultations with the troop-contributing countries, as well as briefings given to those countries, should be included in the briefings of the President of the Security Council to the general membership, which should be organized immediately after such consultations have been undertaken.
- (iv) Briefings should be announced in the Journal of the United Nations.

(d) Proposed form of institutionalization:

27. Adopt a Presidential Statement on the matter and annex this to the Provisional Rules of Procedure and/or add an appropriate rule in the Provisional Rules of Procedure.

4. Consultations with troop-contributing countries

(a) Evolutionary Practice

28. Like the institution of peace-keeping operations itself, which evolved as a measure of expediency outside specific stipulation in the Charter, the practice has similarly evolved of consultations between the Secretariat, and subsequently the Security Council, and the governments providing troops for the peace-keeping operations. Originally the consultations were on a bilateral basis between representatives of the governments providing the troops and senior members of the Secretariat dealing with the subject. This evolved into a more formal format of briefings by the Secretariat to troop-contributors for each

UN Security Council Under the Spotlight

consideration by the Council of any substantive matter.

(iii) Open public meetings should also be held, as appropriate, when special envoys of the Secretary-General or representatives of UN agencies are reporting to the Council.

(iv) In certain cases, when it so decides, the Security Council may meet in private and/or conduct its business in informal consultations.

(d) Proposed form of institutionalization:

15. Amend rule 48 of the Provisional Rules of Procedure of the Security Council.

2. Programme of work of the Security Council

(a) Established practice

16. Every in-coming President of the Security Council consults informally and individually with every other member of the Council on the tentative forecast of the programme of the work for the month. Nowadays such a programme is drawn up by the Security Council Secretariat for the President's approval and may thereafter be the basis of consideration by all the Council members during informal consultations of the whole. It is not an official document of the Council.

17. The Council does not issue annotated agenda for its prospective meetings. Only a provisional agenda covering the subject to be discussed is tabled at the meeting for the formal adoption of the Council. The content of the provisional agenda is normally agreed on beforehand by the members of the Council in informal consultations.

(b) Improvement by the Security Council so far

18. By a note issued by the President on 27 July 1993 (S/26176) the Security Council decided that the tentative forecast should be made available to all Member States for information under certain stipulated conditions; namely that it would not be binding on the Council and that the actual programme would continue to be determined by developments and the views of the members of the Council. (See full text of the Note by the President.)

19. As for the provisional agenda for formal meetings the Council has decided that the provisional agenda should be included in the Journal "provided that it has been approved in informal consultations". (See Note by the President dated 30 June 1993 (S/26015 paragraph 2(7).) Allowance is expected to be given for the exigency of meetings called on a day after the day's Journal has already been issued.

(c) Suggested improvements to the present practice:

20. (i) In addition to the tentative forecast of the monthly programme of work of the Security Council, already distributed to the membership, the provisional schedule of the work of the Security Council for the month, and its updated versions, should also be circulated as soon as they are available.

(ii) The provisional agenda, including expected type of action (e.g. decision on draft resolution, reports, exchange of views, etc.) to be taken at Security Council meetings and an annotated agenda for informal consultations of the whole, should be included in the Journal of the United Nations.

(d) Proposed form of institutionalization:

21. Include this arrangement in the Provisional Rules of Procedure.

3. Briefings by the President of the Security Council to non-members: availability of draft resolutions and summaries of informal consultations

promote consensus-building in the Council. Improvements in the working methods of the Council should help discourage a veto, especially in areas relating directly to the effectiveness and efficiency of the Council's decision-making.

V. Periodic Review

11. A periodic review should be conducted on the basis of automaticity every 10 years, the first of which will be held 10 years after the entry into force of the adopted arrangements and amendments resulting from the present reform exercise. The scope of the review process should be comprehensive to evaluate the situation created by the present reform of the Security Council, including the status of new permanent members - whether their status should be terminated or reaffirmed by two-thirds majority - as well as the questions of the veto and accountability. The review process should also take into account the question of under-representation of any region and its continuing interest in enhanced representation on the Council in the permanent or nonpermanent category of membership, as well as the question of over-representation. The review process should not be subject to the veto.

PART B: WORKING METHODS OF THE SECURITY COUNCIL, TRANSPARENCY OF WORK AS WELL AS ITS DECISION MAKING PROCESS

VI. Relationship Between the Security Council, The General Assembly and the General Membership of the United Nations

1. Meetings of the Security Council

(a) Established arrangements

12. Under Article 28 of the Charter the Security Council is expected to organize its work so as to be able to function continuously. This includes readiness to hold meetings at any time as necessity demands. The Charter also requires the Council to hold periodic meetings at which States Members of the Council may be represented by other than their current representatives. The Security Council thereafter committed itself to meet at intervals not exceeding 14 days (Provisional Rule of Procedure (PR) 1) and to hold periodic meetings twice a year (PR 4). These commitments have not always been observed. PR. 48 requires the Security Council to hold meetings in public, except when the Council itself decides otherwise, or when it is considering a recommendation to the General Assembly for the appointment of a Secretary-General. In such instance, the Council meets in private. A practice has evolved over the years, whereby the members of the Council meet together informally to exchange views on any matter under its purview. Such informal consultations of the whole are not meetings of the Security Council in the sense stipulated in the Charter and in the Council's Provisional Rules of Procedure. They are held in private.

(b) Improvement undertaken by the Security Council so far

13. By the Presidential Statement of 16 December 1994 (S/PRST/1994/81) the Council declared its intention to increase its recourse to open meetings in particular at an early stage in its consideration of a subject. The Council retained its prerogative to decide when to schedule such public meetings. (See full text of the Presidential Statement.)

(c) Suggested improvements to the present practice:

14. (i) The Security Council should, as a rule, meet in public.

(ii) The Security Council should hold open and substantive orientation debates at the beginning of the

UN Security Council Under the Spotlight

5. The number of non-permanent members should be increased by 4, 5 or 6. In the event of 4 being the decision, the seats will be distributed according to the following pattern:

- (a) One to the African States;**
- (b) One to the Asian States;
- (c) One to the Eastern European States;
- (d) One to the Latin America and the Caribbean States.

** In case additional five seats being the decision, the additional fifth seat should be allocated to the African States.

6. In the event that no general agreement is reached on expansion of the Security Council in both categories of permanent and non-permanent membership, an expansion in the non-permanent category only will be considered.

III. Election

7. The General Assembly shall elect the new permanent members by a two-thirds majority upon endorsement of the respective region or in the lack thereof from the individual candidatures presented to it. Balloting shall continue until all allocated permanent seats have been filled by the required majority. This will take place subsequent to a decision to be taken by the General Assembly on the framework for the comprehensive reform of the Security Council.

IV. Veto

8. The veto as a voting instrument relates primarily to the decision-making process in the Security Council and is dealt with as such in the section covering "Decision-making in the Security Council" in Part B of this paper.

9. The question of the veto is closely linked to an increase in the number of permanent members. The view held by an overwhelming majority is that the veto is anachronistic and undemocratic and should be eliminated in a modernized United Nations. The veto should not perpetuate differences and discrimination among members of the Security Council on the one hand or between present and proposed new permanent members on the other. This view has been strongly underlined by the membership. However, the permanent five have indicated that they will not accept or ratify any Charter amendments which aim at abolishing or limiting the veto.

10. Several approaches to solve this problem have been suggested:

- no extension of the veto
- full extension of the veto
- full extension of the veto in principle but linked to a formula which would suspend the application of the veto by new permanent members for a period to be determined
- unilateral (voluntary or binding) declaration by a new permanent member containing a commitment not to resort to the veto (100 percent or partially; could also be applied to present permanent five)
- provision to enable a new permanent member to cast a negative vote without that vote constituting a veto if the member so declares (could also be applied to the permanent five)
- establishing a list - positive or negative - of matters which are not subject to the veto (applicable to both present and new permanent members)
- instituting some form of a collective veto for possible new permanent members (requiring 2, 3, 4 or 5 negative votes to constitute a veto in the sense now applicable to any of the permanent five)
- in addition to any of the above illustrations a recommendation by the General Assembly urging the permanent members (both present and new) to refrain from resorting to veto either generally or by the way of suggesting either a positive or negative list. Every effort should be made to avoid a veto and to

References

Annan, Kofi: In Larger Freedom, Mar. 21, 2005.

Leopold, Evelyn: Annan wants swift decision on U.N. council reform, Reuters, Mar. 20, 2005.

Shimbun, Asahi: Koizumi: No Shift in Article 9 for UN Security Council Bid, Global Policy Forum, Aug. 25, 2004.

Retrieved from "http://en.wikipedia.org/wiki/Reform_of_the_United_Nations"

The Pursuing appendix is a Guide and orientation literature of major reference to this topic.

1. The purpose of this conference room paper (presented below), prepared by the Bureau of the Open-ended Working Group, is to produce a distillation of discussions held during the two substantive sessions of the Working Group in 1997, recognizing that a comprehensive package needs to be formulated to begin negotiations to achieve general agreement on all aspects of the reform of the Security Council. The first part of this paper deals with the expansion and composition of the Council and the second part with the working methods of the Council, the transparency of its work as well as its decision-making process.

PART A: SIZE AND COMPOSITION OF THE SECURITY COUNCIL

I. Size

2. The size of the reformed Security Council, taking into account representivity and legitimacy and considerations of effectiveness and efficiency, should be from 24 to 26 through an expansion in permanent and non-permanent membership. The new permanent seats will be allocated to Member States representing both developing countries and industrialized countries.

II. Composition

Permanent Members

3. The number of permanent members should be increased by 5 or 6. In the event of 5 being the decision, the permanent seats will be distributed according to the following pattern:

- (a) One to the developing States of Africa;*
- (b) One to the developing States of Asia;
- (c) One to the developing States of Latin America and the Caribbean;
- (d) Two to industrialized States.

* OAU has made a case for two permanent seats for African States.

4. Given that permanent regional representation was discussed, it is not precluded that a region may determine its own selection taking into account regional considerations prior to the election by the General Assembly.

Non-Permanent Members

UN Security Council Under the Spotlight

work harder to seek information from the real world and to consult with NGOs and policy actors of all kinds.

Council reform is a process for the long haul, not a quick fix. It must be based on ideas for a more democratic global future, not outworn concepts from the past like permanency and great power oligarchies. In the midst of the present diplomatic furor, it is time to take a more calm and long-term view. What kind of world do we want and how can we patiently find the way there? The Security Council is part parliament, part secret diplomatic conclave. Its procedures and working methods can be puzzling and mysterious. While the Council votes on its decisions in public meetings, it spends much of its time in private informal consultations, where ambassadors discuss, negotiate, persuade and pressure their colleagues, far from television crews and newspaper reporters and beyond the view of the rest of the UN's member states as well. The following pages provide information on the methods of work and procedures of the Security Council. It also links to Council resolutions and documents.

Security Council reform should focus on "changes in the decision-making process" rather than membership expansion or veto rights to improve the UN's multilateral nature, say Latin American analysts. Warning against the continued state of the Council as an "oligarchical, undemocratic mechanism lacking in transparency," this Inter Press Service article nevertheless falls victim to the membership debate and mainly argues over the prospect of Brazil as a new permanent Security Council member.

the threatened or “hidden veto” that casts a shadow over the Council’s proceedings at all times. If Germany, Japan, Brazil, India and the other aspirant states abandon their quest for permanency, they can provide major diplomatic muscle in this veto-restriction effort along with support for a regional approach to membership. The veto should be immediately ended in such cases as decisions on new UN memberships, election of the Secretary General and other cases rarely touching on core P-5 interests. Similarly, the 185 non-permanent states should make joint efforts to limit other special P-5 privileges, such as claims on high Secretariat posts and World Court seats. Eventually, in the more distant future, permanency itself should be negotiated into well-deserved oblivion and the oligarchy eliminated once and for all.

The spotlight on membership, permanency and Charter change has obscured the promising reform possibilities in the Council’s procedures and working methods – changes that can occur with far less difficulty. In the past fifteen years, the Council has slowly been reforming itself, largely under pressure from the ten elected members. The Council today holds more effective public meetings, consults better with non-Council actors such as Troop Contributing Countries, goes on missions to crisis areas, publishes its program of work and targets its sanctions better, to name just a few significant improvements. But much remains to be done. The Council must close the chapter on the famous “provisional” rules of procedure and adopt standing rules at long last. It must hold more open meetings. It must consider ways to draw support from the Secretariat and to have a more institutionalized presidency. It must devolve more work to subsidiary arrangements such as the team coordinators, lessening the burden of discussion imposed on the ambassadors. It must strengthen the work of its expert panels and bring them together into a united information-sharing process. And it must

representation on the Council, as a prelude to regional seats. Regional unions of states like the European Union or the African Union will lead in this direction. While the EU has developed furthest, other regional bodies may evolve quickly, including a proposed body in Latin America. In the meantime, regional groups can pool resources and policy coordination and take steps to make regionally-elected states far more responsive to regionally-agreed policy. Each region could have its own secretariat in New York that could strengthen its own elected members and promote common policies with no Charter revision required. This would help small and poor nations to enlarge their capacity and enhance their ability to participate in the Council on a strong footing. A small state with only three or four diplomats on its Council team suffers from a huge disadvantage compared to members with teams of 20 or more. That same small state, supported by a number of experts from a permanent regional secretariat, would magnify its capacity. The regional secretariat would also give elected members access to institutional memory of the Council, narrowing the huge advantage now held by the P-5. To further strengthen regional ties, member delegations could also include diplomats from other regional countries. Brazil and Argentina have already exchanged diplomats during recent Council terms. Other states could act likewise. But real progress can only take place if stronger regional states give up their hopes for permanent seats. When these states realize that progress depends on common action with their neighbors, they can promote common interests and not theirs alone.

Reform of the Council must seek to restrict (and eventually eliminate) the veto, but this obviously cannot be done in the near future through Charter revision, which itself is subject to the veto process. Instead, states must mobilize pressure and persuasion to get P-5 members to limit their veto use, especially

leaving the elected members (however numerous) more powerless and frustrated than ever.

In recent years, many ambassadors of elected Council members, from all regions and state types, have spoken privately against enlargement, based on their own two years of real Council experience. Such views have been especially striking since they have often run counter to the pro-expansion positions of their national governments. Ambassador Peter van Walsum, who represented the Netherlands on the Council in 1999-2000, was one of these many practical dissenters. In 2005, from retirement, he wrote a forceful commentary in the Financial Times, concluding that "No one can seriously believe a council with 24 members can be more effective than one with 15, but it has become politically incorrect to point this out."

Member states often argue that added members will make the Council "more representative." But this is only marginally the case. Adding members adds more states, with their own state interests. Such members only weakly "represent" their region or state-type (poor, island, small, etc.), since there is no system of accountability. Instead, they act primarily on the basis of their own national interest. If they are large regional hegemons, they may seek to increase their hegemony at the expense of other regional states. If they are states involved in civil conflict, they may seek to block Council remedial action (Rwanda notoriously sat on the Council during the genocide) with negative effects on many neighbors. And if they are small and weak states, they may be exposed to great power pressure, bowing often to threats or blandishments and voting according to the interests of the mighty, not the interests of regional neighbors and friends.

Conclusion

Informal regional arrangements provide the best route to

the Uniting for Consensus resolution in July, and known as the “Green Model,” proposes simply an expansion of ten more elected seats, with all elected members being able to stand for re-election and win additional two-year terms. These proposals are greatly preferable to adding permanent members but they have a serious disadvantage – they add many new members to the Council, making it extremely unwieldy.

Enlargement is Ineffective

The Council is not a legislature, but rather a body that combines quasi-legislative authority in security emergencies with power for rapid executive action. With fifteen members, the Council is already past the outer limit of the size-efficiency range for an executive body with such big responsibilities. Even in private consultations, ambassadors frequently read lengthy official statements, prepared in capitals. A single round of such “discussion” can take half a day, preventing swift and decisive action. Negotiations are laborious among such a large number of members, and consultations with capitals, time zone differences, and multiple languages add to the burden. Ten or eleven new members would create a hopelessly awkward and inefficient institution.

In a famous essay, historian C. Northcote Parkinson used the history of the British cabinet to demonstrate what happens when a body goes past the most efficient size. Ample academic literature makes the same point – when committees get too large, they give rise to executive committees that do all the serious work, or else (worse still) the original body becomes dysfunctional and irrelevant. At the UN, an enlarged ECOSOC stands as a clear example of how greater size detracts from effectiveness. An enlarged Security Council would only reinforce the power of the P-5 (or P-11) as an executive committee,

only partially. Since their votes would be important in Council deal making, they could still exercise powerful blocking action and impose their national interests in a manner not altogether different from their veto-wielding colleagues.

Burden of More Permanent Members

The five permanent members have two well-known Council advantages – continuous membership and veto power, both privileges provided in the Charter. But permanent members have wrested many more special privileges and perks for themselves. They insist on the right to control certain high-ranking UN posts and to name the tenants in those posts (or at least have a large influence over who among their nationals may occupy them). They intervene regularly in the workings of the Secretariat and disproportionately influence the wording of reports and the shaping of initiatives. They insist on the right to have one of their nationals sit as a judge in the World Court, so that their interests will be represented there. And they even have their own private lounges at UN headquarters. These privileges for the Five place a heavy burden on the UN, reducing, as a consequence, the rights and privileges of all others. Adding five or six more states in this “first class” category would be a ruinous development.

The Secretary General’s Panel on “Threats” proposed a new type of Council membership, that is to say a middle tier that would be elected but for longer terms, so as to provide a semi-permanent status for middle powers. This solution, sometimes referred to as “Model B” or the “Blue Model,” is seen as a kind of consolation prize for Germany, Japan, Brazil and the rest. Further, by providing a new category of longer Council terms, it recognizes the problem of the very short, two-year terms that elected members have at present. Another proposal presented in

future anomalies and provides no avenue for normal evolution as states' status and power rises and declines in the international system. One ambassador from an elected delegation in the Council called the permanent members mockingly the "H-5" or Hereditary Five, to highlight the anachronism of their status in a world that aspires to democracy. The present five permanent members already burden the Council heavily. Ten or eleven permanents would make matters much worse. Their presence would block future reform and make limitation or outright elimination of permanency far more difficult.

The Council needs the involvement and support of major states to do its work effectively, but the permanent members often fail to meet their responsibilities. Permanent members have offered very few troops and military support to the Council's peacekeeping operations and some permanent members have even been seriously in arrears with their UN assessments, putting the organization's finances in danger, and preventing needed peacekeeping operations because of funding caps. An unspoken but key reform issue is: how to make those with the most influence and resources more supportive of the Council and of the UN, without the UN giving in to their blackmail and allowing them to call the shots because of their major-supporter status?

Permanent members, through their veto and veto-threat, prevent the Council from acting on important matters of peace and security that fall within their national interest. Five permanent members already prevent the Council from acting on a very wide range of topics. Five or six new permanent members would exclude many more matters. Indeed, eleven permanents might exclude virtually all topics from the Council's agenda, making effective Council action all but impossible. The aspirants claim that they are ready to agree not to use their veto for fifteen years and presumably this would reduce the problem of blockage, but

claims two new permanent seats of its own and has at least five aspirants, among whom South Africa, Nigeria and Egypt have the strongest claims. In seeking new permanent seats, these 7+ nations must curry favor with the P-5, who can veto their bid for permanent membership. So the aspirants give up at least part of their independence on the world stage and they abandon (for the time being) alternative reform projects that might be more innovative, lasting and democratic.

Manipulations of Permanent Member Candidates

Japan and Germany have realized that they cannot reach permanent status without other new permanent members from Asia, Africa and Latin America. Ironically, however, these Southern partners make the Japanese-German bid even more unattainable. Each additional candidate for permanent status stirs the opposition of its own regional rivals, multiplying the number of opponents. Thus Pakistan opposes India, Argentina and Mexico oppose Brazil, South Korea and China oppose Japan, and Italy opposes Germany, that is to name only the best-known cases. In Africa, with many candidates in the wings, rivalry has become even more intense. This complex political geometry assures broad opposition and guarantees defeat for the aspirants. Opponents have come together in an organized grouping called "Uniting for Consensus". The considerable interest attracted by the Uniting for Consensus group and the modest number of co-sponsors of the G-4 proposal suggest the looming collapse of the G-4's reform initiative.

If the G-4 resolution fails, as it likely will, the Council will escape from a dangerous and crippling reform. As the past sixty years have demonstrated, permanency of membership makes the Council inflexible and unable to accommodate change. Like "president for life," permanent membership sets the stage for

them to influence the views of their governments. It does not seem unrealistic to expect that consensus among developing countries on UN reform can be achieved in the forth coming years. Policy-makers should not lose sight of the fact that UN reform of the kind discussed here has enormous ramifications for the future of developing countries.

Rejecting Charter-Changing Reforms

Changes in the UN Charter, like all constitutional changes, must command a very high degree of support in the international community. Proponents of any Charter-based reform plan will face great difficulty in winning the necessary two-thirds vote in the General Assembly and still more difficulty obtaining ratifications from two-thirds of all member states, including the mandatory endorsement of the five permanent members. Assent and ratification by the P-5 will be the most difficult (and unlikely) of all. In spite of public declarations to the contrary, the P-5 are content with the present arrangements and oppose any changes that might dilute or challenge their power or expand their “club.” China has already announced it will block permanent membership for Japan and the United States has suggested that it will only support Council reform that commands an implausibly “broad consensus.”

Middle Powers Pursue Permanency

Influential middle powers Japan, India, Brazil, and Germany have come together as the Group of Four (G-4), supporting each other’s bid for permanent seats on the Council. Brazil would be the only permanent member from Latin America, India and Japan would bring Asia’s permanent seats to three, while Germany would bring Europe’s permanent seats to four. Africa

many Republicans of the UN system will lead American policy-makers to block any efforts to empower developing countries. He also characterizes Japan and Germany as distracted supporters of fundamental UN reform - Japan due to its growing regional focus and Germany due to its preoccupation with economic and environmental issues. The conclusion therefore is that if the G7 are indifferent, then fundamental reform is unlikely.

This defeatist line of argument does not take into account the power of developing countries as a bloc to bring about change. The NAM consists of 114 developing countries, which makes up almost two-thirds of the General Assembly, and its power to influence UN reform should not be underestimated. The UN Secretary General has publicly recognized the importance of positions taken by NAM, suggesting that objections held by NAM members, as a whole would probably prevent certain proposals from being realized. Kofi Annan specifically referred to the objection of NAM members to the provision of a permanent seat to Germany and was of the view that their objection made German inclusion unlikely.

The Need For a Compromise

The prospects of the above proposal for substantive UN reform being accepted by two-thirds of the General Assembly and the five existing permanent members will largely depend on the political will of Southern countries to compromise and agree on a common position. NAM has proved to be a house divided in the past on many issues but the challenge to South Africa as it heads the organization over the next three years will be to unite the South. One way in which South Africa can hope to achieve this would be to reach out to civil society organizations within the South, many of which are pro-UN reform, in an effort to get

truly influential international actor. According to the South African department of foreign affairs, South Africa's contribution to the United Nations is currently a substantial sum, and permanent member status would only involve a one to five percent increase in this amount. A rotational system might also impede the ability of permanent members to develop fully the necessary structures and mechanisms within its own governing system to engage with the Security Council before their term expire.

In addition to objections concerning the viability of rotational seat system, there could possibly be opposition to the argument for extending the veto power to new members, even with stringent limitations. The point that has been made in the past is that a proliferation of veto holders would paralyze decision-making in the Council by doubling the number of potential naysayers and making it difficult for the Council to act promptly and effectively. This potential problem could be resolved by increasing the number of vetoes necessary to block the adoption of a resolution to a minimum of two. The existing permanent members will oppose the curtailment of veto power but will have a hard time ignoring the demands of the overwhelming majority of the General Assembly, of whom more than 95 per cent support future restrictions on the use of the veto.

Another challenge to the position outlined here is American professor Craig Murphy's argument that the ambivalence and disunity of the Group of 7 assures that no more than piecemeal UN reforms are likely in the near future. Murphy has pointed to France and Britain's disinterest in changing the current system of Council membership as it will diminish their influence, as well as the lack of political will on the part of the Canadian and Italian governments to use their influence to ensure substantive UN reform. As for the United States (US), Murphy contends that the conservative nature of the US Congress and the distrust of

and Sweden to contend.

Veto power should be extended to incoming permanent members and its use limited to actions taken under Chapter VII of the UN Charter.

Objections to Such Proposal

The viability of such a position on Security Council reform may be challenged on a number of fronts. One foreseeable objection may be to the recommendation for rotational regional seats. Rotational seats may be seen as discriminatory by some in the South, when powerful Northern states are guaranteed consistent influence as existing permanent members. While a rotational seat system for incoming members is discriminatory there is little hope that the existing permanent members would forego some of their power in order to create regional seats across the board. Regional hegemons like Brazil and India have already stated their objections to a rotational seat system. This is problematic given that other powers such as Argentina, Mexico, Pakistan and Indonesia insist on this system. Developing consensus within the South will require compromise between these positions.

It is also questionable whether African countries have the financial resources to assume permanent status, even within a rotational system. While it is true that the majority of African states would have difficulty mobilizing the resources for such a position, key African states like Zimbabwe, South Africa, Kenya, Tunisia, and Nigeria claim the ability to assume such responsibility. Within South Africa skeptics have challenged the wisdom of diverting much needed resources from development projects to finance a term for South Africa on the Security Council in the permanent category. The additional costs of permanent status are not significant in real terms, however, especially given the opportunity for South Africa to become a

Existing permanent members

United States

Russia

China

Britain

France

Additional permanent members

2 African seats

Asian seat

Latin American seat

Industrialized country seat

Existing non-permanent members

2 Asian seats

3 African seats

2 Latin American seats

Eastern European seat

2 Western Europe and others

Additional non-permanent members

2 African seats

2 Asian seats

Latin American seat

Arab seat

The permanent African seats should be rotating, enabling a number of key African states to exercise their influence and share the cost of permanent member status. Asia and Latin America can decide as regions whether or not their permanent seats should be rotational.

One permanent seat should be reserved for industrialized countries enabling states such as Germany, Japan, Canada, Italy

members have not stated clear objections to the extension of veto power to new permanent members, but oppose any limitation of the veto power.

The Organization of African Unity (OAU) has argued for an expansion of the Security Council to bring its total number to no less than 26 members. According to the OAU proposal, Africa should have at least two permanent rotational Security Council seats and five non-permanent seats. The representatives for the permanent seats would be nominated by the region and elected by the General Assembly. The OAU has stipulated that limitations be placed on veto use.

NAM pronouncements on Security Council expansion have been noticeably vague. The Movement argues for an increase in membership by no less than 11 states but does not specify to which regions these seats should be allocated. South Africa has officially supported the OAU position to expand the Security Council to 26 members and create a rotational seat system. Its position on the veto power has been that the veto should either be abolished in a new Security Council or extended to incoming members.

Recommendations for a restructured Security Council

As chair of the NAM South Africa will have the opportunity to present a detailed and clearly defined position on the reform of the Security Council to the South and attempt to rally developing countries behind a common proposal. To truly democratize the Council South Africa would need to advocate for the elimination of all permanent seats and the creation of regional seats elected by the General Assembly, although this would not be acceptable to the existing permanent members. It is recommended that South Africa adopt the following position on Security Council reform:

Expand the Security Council to a total of 26 members, broken down as follows:

to agitate for the democratization of this body, which would only see their power reduced.

There is currently a consensus among the developing countries that the structure of the Security Council is anachronistic and unreflective of the current realities of the post-cold war world. Developing countries now make up more than two-thirds of the total UN membership, but are grossly underrepresented on the Security Council. This can be explained by the fact that many did not exist as sovereign independent states at the time the organization was founded.

Some in the developed world would rebut the arguments of developing countries. They claim that the Security Council was never designed to represent the UN membership geographically, but was intended to be a concert of great powers that had the right to make major decisions by virtue of the fact that they held economic and military power. However, greater representation of developing countries on the Council is now more important than ever, considering the frequent intervention of the UN in conflicts occurring within the South. The more representative the Council, the more legitimate its actions will seem and the easier it will be to build consensus and have its actions carried out.

Additional Perspectives on SC Reforms

While it is generally accepted that the Council should be enlarged to make it more representative, the United States, France, Britain and Russia are opposed to any enlargement that will bring its total number to over 23 members. The United States insists that Germany and Japan should be included among the new permanent members, as they are both the world's second and third largest economies and UN dues payers, thus giving them the right to greater influence. Permanent

reform, however, have not been met with enthusiasm by the G7. Scholars of International Organizations have argued that South Africa, as chair of the Non-Aligned Movement for the next three years, should unite Southern countries on this issue. Only then can the Movement fully utilize its leverage in the United Nations to bring about Security Council reform.

The subject of United Nations (UN) reform has attracted increased attention over the past year, following UN Secretary General Kofi Annan's proposals for the reform of what is seen as a beleaguered organization. The issue of UN reform featured at the Non-Aligned Movement (NAM) summit held in Durban in September and is likely to remain prominent on the NAM agenda over the next three years, with South Africa as NAM chair.

Kofi Annan's reform proposals have focused on the UN Secretariat, calling for administrative changes to improve the functioning of the UN system. This is in line with the agenda of powerful Northern countries that seek to downsize UN operations and eliminate bureaucratic waste. The United States, in particular, has been able to ensure that administrative reform takes place by using the financial whip and withholding its dues to the organization, which amounts to almost 80 per cent of the total arrears owed to the organization.

While many of these measures are necessary to enhance the effectiveness of UN operations, larger issues of UN reform such as the democratization of certain UN structures have not been adequately addressed by recent reform initiatives. It is developing countries that tend to be more concerned with substantive reform like the restructuring of the Security Council. The reform of the Security Council is crucial given its responsibility for the maintenance of international peace and security. It is clearly not a priority for the permanent members of the Security Council, the US, UK, France, Russia, and China,

"We will not enjoy development without security, we will not enjoy security without development, and we will not enjoy either without respect for human rights," he said.

The report comes two years after the US-led invasion of Iraq, which took place without explicit Security Council authorization.

Mr. Annan has repeatedly indicated to the current threats such as civil violence, organized crime, terrorism and weapons of mass destruction, as well as poverty and disease, were interconnected. "I am profoundly convinced that the threats which face us are of equal concern to us all," he told the General Assembly.

The Secretary General called on UN members to agree on a definition of terrorism and to take urgent steps to prevent nuclear, chemical and biological weapons from getting into the hands of terrorists.

In one of his reports, Annan suggests "any action constitutes terrorism if it is intended to cause death or serious bodily harm to civilians or non-combatants with the purpose of intimidating a population or compelling a government or an international organization to do or abstain from doing any act".

Mr. Annan also called on developed countries to increase their spending on development and debt relief, to help achieve targets on halving extreme poverty and achieving universal education. He declared a policy of zero tolerance for sexual exploitation and called for better oversight of UN contracts.

And he proposed a new human rights body and gave his backing to the idea of expanding the 15-member Security Council to 24. Many of his suggestions are based on the recommendations made last year by a panel that he commissioned.

Developing countries have argued that the structure of the Security Council is anachronistic and unreflective of the current realities of the post-cold war world. Their proposals for its

course, and all of President Bush's moves to counter this keep returning to the basic question of the North actually possessing nuclear weapons. Reality is a powerful deterrent to nuanced arguments forbidding it.

Kofi Annan's Stand of the SC

UN Secretary General Kofi Annan has urged governments to endorse "bold and far-reaching" reforms of the body of the UN. They include enlarging the Security Council, setting out rules on when it can authorize military force, and an agreed definition of terrorism.

The proposals are designed to ensure the UN, which was shaken by the bitter debate over the war against Iraq, remains at the heart of world security.

Mr. Annan repeatedly asserted that the UN must be brought in line with "today's realities". The reform proposals come at a time when the world body faces criticism over its management of the oil-for-food program in Iraq and allegations of sexual abuse by UN peacekeepers in the Democratic Republic of Congo.

The reforms proposed should be discussed by a meeting of world leaders attending a UN summit first, and must then be endorsed by the General Assembly.

Mr. Annan said: "This hall has heard enough high-sounding declarations to last us for some decades to come. We all know what the problems are and we all know what we have promised to achieve. What is needed now is not more declarations or promises, but action - action to fulfill the promises already made."

In a report setting out the reforms, Mr. Annan urges governments to "act boldly" and adopt "the most far-reaching reforms in the history of the United Nations".

developing nations at a disadvantage, what hope can there be of overcoming this handicap? The answer lies within the question itself.

If weaker states hope to rearrange the world order more equitably, they must first defeat the complexity that maintains it. Free traders must be forced to explain why their faith in economic freedom hasn't expanded to include people, suffice it to say here why? When money, machines, and intellectual capital are free to roam the planet, people are still confined to their lands of citizenship.

The P-5's calls for restraint from further nuclear development and deployment must be met with demands for a timetable for disarmament. Our continuing membership in the United Nations, or troop deployments to support other people's wars under questionable UN auspices should be linked to reform for equity in its structure, elimination of veto powers, and moving a few of its arms outside North America and Europe.

These expectations aren't new; what are important is that they not be repeatedly diluted at the point of negotiation, and that any agreement with the developed nations be judged against these basic demands. Their value is amply demonstrated by the few instances where the global order's imposition of western authority upon developing nations have been successfully defeated.

To Indians, the most familiar of these exceptions is the Nuclear Non-Proliferation Treaty. By rejecting the treaty's apartheid framework at the outset, India defeated the various mechanisms of scrutiny and sanction by which other nations were contained. Five years after the tests at Pokhran invited rhetorical condemnation from one and all India's nuclear ambitions have reached more or less the same plane of acceptance as those of the P-5.

North Korea is now pursuing a similar outside-the-bounds

planet's majority, how is it that the WTO, which affords neither advantage to the global powers, is a similarly powerful instrument of their designs upon the world?

Although hundreds of billions of dollars are funneled to American and European agri-businesses each year from their governments, within the WTO there is disagreement over whether these constitute unfair subsidies. It would seem a straightforward matter to decide whether governments are giving their citizens a competitive leg up, but in fact even identifying a subsidy can be a difficult proposition in Geneva.

Governments can support their industries in many ways -- erecting tariffs, providing cheap credit for exports, guaranteeing price support, among others -- and developed nations have a fuller range of these options. By selectively eliminating only those support systems that developing states can also provide it is possible to pretend that the playing field is level.

And when those subsidies that remain are attacked as unfair, the typical response is to draft extensive 'new' proposals with a different distribution of the same subsidies, each time providing lengthy legal and economic reasoning to justify the shift. This is a nimble approach, where each criticism is met with a revised offer that merely rearranges the same cards.

Developing nations can contend with this process only if they too maintain armies of professionals to challenge every turn, an unrealistic expectation.

More typically, countries lacking the resources and mechanisms to question the validity of each revision eventually yield. Agriculture is but one example; other agreements that are similarly unfair are now in the works in other industries namely, health care, tourism, intellectual property, drugs, etc.

What options remain, then? If differences of opinion must be sorted out through complex institutions and processes that place

India's case especially on economic, military, democratic and other grounds, is so compelling that almost any reconfiguration of authority will strengthen its hand. To remain eligibly at the verge of power forever is irrelevance of a particularly frustrating kind.

But, why? If the great powers economic, military, and other capabilities are truly significant, and their democratic credentials are a shining example, then, why has it remained impossible to advance legitimate claims to a greater share of global authority?

The answer lies in separating the fact of great powers being lumped with the world's disenfranchised states from the processes by which this occurs. There is a method to the institutional madness that suffocates the developing world, and the powers-that-be, have developed the infrastructure to deploy it in ways advantageous to them. And although the spotlight of criticism has shone mostly upon the UN, the World Bank and the IMF, to really understand how powerful nations have institutionalized their advantage, look to that other multilateral body specifically, the World Trade Organization.

Placing the WTO in the Picture

At the WTO, the disproportionate voting rights that the P-5 have in the UNSC and the controlling shares rich nations hold at the financial institutions are both absent. Nonetheless, during the last decade this one-nation-one-vote institution has emerged an equally powerful organ, as important to securing the advantage of the developed countries as the conventionally vilified three.

How? If veto power in the Security Council is an intolerable remnant of colonial power, and if the stacked boardrooms of the IMF and WB promote organized economic crime against the

it maintains lean unfairly against their interests. Through various arms of the UN, most importantly the Security Council, decisions are made that favor a select few nations, primarily the Council's permanent members, but also to a lesser degree Japan, Germany, Israel, and others that are part of the western alliance. On most international issues, nearly all exercise of political power reflects a balance between these countries' interests.

Understandably, it has been often demanded that this should change. First, it is argued that the world today is nothing like it was in 1945, when the UN was established, and newer arrangements of power are therefore needed.

Second, the UN's own professed goals namely, the promotion of freedoms, rights, etc around the earth, demand a more equitable order, not the perpetual denigration of some states by others. Various ideas have been put forward to reduce the imbalance of power: the inclusion of more states in the Security Council, the elimination of veto powers, greater authority for the General Assembly, etc.

Nonetheless these arguments have routinely been defeated, and the lip-service paid to the issue is readily understood as such by one and all. The 10-year old United Nations Open Ended Working Group on the Question of Equitable Representation on and Increase in the Membership of the Security Council and Other Matters related to the Security Council, its never-ending title notwithstanding, just finished yet another of its regular reports. Among the chief recommendations is that during the next annual session of the General Assembly the inquiry should continue, and a further report be submitted.

The Permanent Five, namely, Britain, the US, France, China and Russia and especially the first three of those are routinely assailed by other states for thwarting all efforts at reform. New Delhi has been particularly bitter, for it correctly sees itself as among the most likely capitals to gain from any change.

Shallow "realist" thinking and the narrow state-interest of aspirants to permanency will not produce the needed innovation.

Expendng Perspective of Security Council

It has become a well-known notion by all concerned that the Security Council reflects the global power structure of 1945, when most of today's nations were still under colonial rule. In 1965, under pressure from a growing membership, the UN added four new elected members to the Council, bringing its total membership to 15. But the five principal World War II allies clung to their privileged status. They remain "permanent" and have the power to veto any Council decision. This arrangement makes the Council both undemocratic and ineffective. The veto-wielding permanent members (P-5) prevent many issues from reaching the Council's agenda and they often selfishly bar widely agreed and much-needed initiatives. Despite the ten elected members, the Security Council remains geographically unbalanced and seriously unrepresentative.

For more than a decade, the UN General Assembly has debated Council reform but has been unable to reach agreement. At the heart of this stalemate lies a conflict over claims to new permanent Council seats. Germany, Japan, Brazil, India, South Africa, Nigeria and others have demanded this special status and they have won some support for their bid. But the P-5 prefer to keep their own monopoly. And many other states firmly oppose the creation of new permanent seats, insisting that the Council should only be enlarged with new elected members.

Almost from the founding of the United Nations, smaller countries around the world, and a notably large one in South Asia, have complained that the global body and the world order

Council function effectively and fairly in a world where great powers, like Bulldozers, force their way throughout the global landscape? Powerful governments that claim to champion “freedom,” “democracy,” and “good governance,” have been known to behave despotically in the international arena, bending small states to their will and acting in violation of international law. Such powers sit in the Council and cannot be expected to solve problems that they themselves have created. This can be called the “foxes guarding the chicken coop” problem. Some reform proposals, couched in democratic language, would multiply this problem ultimately enlarging the oligarchy by adding five or six other powerful governments. More permanent members would scarcely make the Council more representative, accountable, transparent, legitimate or even-handed. Self-interest, not democracy, motivates these membership claims and a Council loaded with more permanent members would suffer from gridlock and political sclerosis.

Realism and the Security Council

Some scholars and think-tank analysts have argued that reform must bow to “realism” and that the Council must reflect the actual distribution of wealth and power in the world, not abstract ideas of fairness and justice. This line of argument shows an important conundrum in Council reform. How can democracy operate in a state system with such huge global disparities of wealth and power? Clearly, the answer cannot be a Council composed largely or entirely of major powers. Such a body could never command sufficient legitimacy much less arrive at fair and effective decisions. Reforms that appear “realistic” today would soon prove thoroughly un-realistic, leading to further domination, bitterness, destabilization and violence. Effective reform can and must solve this problem.

term passengers on a long distance train. In spite of some minor improvements in working methods, the Council remains inflexible, oligarchic and out of touch with the world.

Democracy and the Security Council Reform

Calls for Council reform began in the early 1990s, in response to the Council's controversial action and inaction (Iraq and Rwanda for example) and the Council's growing activity in the post-Cold War period. Critics of the Council made seven demands namely that the Council be:

more representative
more accountable
more legitimate
more democratic
more transparent
more effective
more fair and even-handed (no double standards).

Such demands seem reasonable, but they are not easily compatible. A Council of forty members, for example, might be more representative, but it would hardly be more effective. Still, many reformers have sought a more broadly democratic institution that would weaken the oligarchy and create a more diverse and broadly representative body. But reform action has to confront many questions: How best to promote accountability, transparency or other sought-after qualities? How to win political support for a reform package that the oligarchs must accept? And how to bridge the gaps between diplomatic rhetoric and institutional reality?

Lack of Democracy vs. Slogans

Reformers sometimes ask: how can even the best-organized

criticism as a self-appointed oligarchy. But for more than a decade, nations have been debating Council reform in the UN General Assembly without result. Change in the Council's membership, the thorniest issue of all, requires revision of the UN Charter. Proposals have come and gone, but no membership plan has yet won the needed support for such a major institutional change. At present, a new burst of diplomatic energy has enlivened this important but much-misunderstood issue.

Membership Change is not the Sole Case

The debate on membership expansion (and new permanent members) attracts most of the attention, but Council reform involves much more than the chairs around the table and who sits in them. The Council is far too loosely organized and depends far too much on the management of the permanent five (P-5). By design, it has only minor institutional support from the Secretariat, placing impossible burdens on the delegations of elected members and weakening all efforts at institutional development, precedent-setting and organized institutional memory. Incredibly, the Council's rules of procedure remain "provisional" after nearly sixty years of operation. The Council's influential presidency changes constantly in a monthly rotation, producing an organized confusion. Most of the Council's business takes place behind closed doors, in "consultations of the whole," away from scrutiny and accountability and lacking any record (such as minutes) that could be referenced by future members. The Council passes many resolutions but only haphazardly enforces them, fueling resistance to perceived "double standards" in its actions. Too often it seems the captive of great power politics with little connection to the needs of the world's peoples. The ten elected members of the Council say they feel like "tourists" or short-

UN Security Council Under the Spotlight

members should be permanent or have veto power has become a major obstacle to Security Council reform. Brazil, India, Japan and Germany want a permanent seat in the Council, and have threatened to reduce their financial or military troop contributions to the UN if they are not rewarded with permanent member status. African countries have also expressed the need for permanent African representation in the Council to bring an end to the hegemony of northern industrialized nations in the powerful UN organ.

Scholars of International Relations argue that adding more permanent members to the Security Council would enlarge a discredited oligarchy rather than build for a democratic future. They also oppose the addition of elected members, arguing that an expanded Council would be too large to function effectively and not substantially more representative of all concerned nations. Instead, they propose a process of stronger regional representation as a future-oriented approach that can develop in stages and without the headache of Charter change.

Difficulty in Reforming the Security Council

In a world torn by war and violence, all parties concerned express the need for a far better Security Council to promote international peace and security and defend international law. Since the Council plays a much more active role than in the past, its failures are more evident and its reform is more urgent than ever. But the path to reform is exceedingly difficult. Nations can agree on the Council's shortcomings, but they differ sharply on the necessary solutions. All agree, for example, that the Council's membership and institutional structures reflect outdated geopolitical realities and political thinking, shaped by the world of 1945. The five permanent members, with their vetoes and many special privileges, now arouse widespread

There are two categories of membership in the UN Security Council: permanent members and elected members.

The Council has five permanent members, namely: People's Republic of China, France, Russian Federation, United Kingdom, United States of America.

The permanent members were originally drawn from the victorious powers after World War II. In 1971, The people's Republic of China replaced the Republic of China as the China representative in the UN. In 1991, Russia became the successor to the seat originally held by the Soviet Union, including the seat in the Security Council. Currently the five members are the only nations permitted to possess nuclear weapons under the Nuclear Non-Proliferation Treaty, which lacks universal validity, as not all nuclear nations have signed the treaty. This nuclear status though, is not the result of their Security Council membership. Moreover North Korea, India, Pakistan, Israel (allegedly; Israel has never admitted to nuclear weapons posession), and some other countries that are not permanent members of the UN Security Council do possess nuclear weapons outside of the anti-proliferation framework established by the Treaty.

Each also have veto powers to void any resolution, a single blocking vote that outweighs any majority. Ten other members are elected by the General Assembly for 2-year terms starting on January 1, with five replaced each year. The members are chosen by regional groups and confirmed by the United Nations General Assembly. The African, Latin American, and Western European blocs choose two members each, and the Arab, Asian, and Eastern European blocs choose one member each. The final seat alternates between Asian and African selections.

For many years, some member-states have been advocating expansion of the Security Council, arguing that adding new members will remedy the democratic and representative deficit from which the Council suffers. Disagreement on whether new

UN Security Council Under the Spotlight

Professor Michel NEHME*

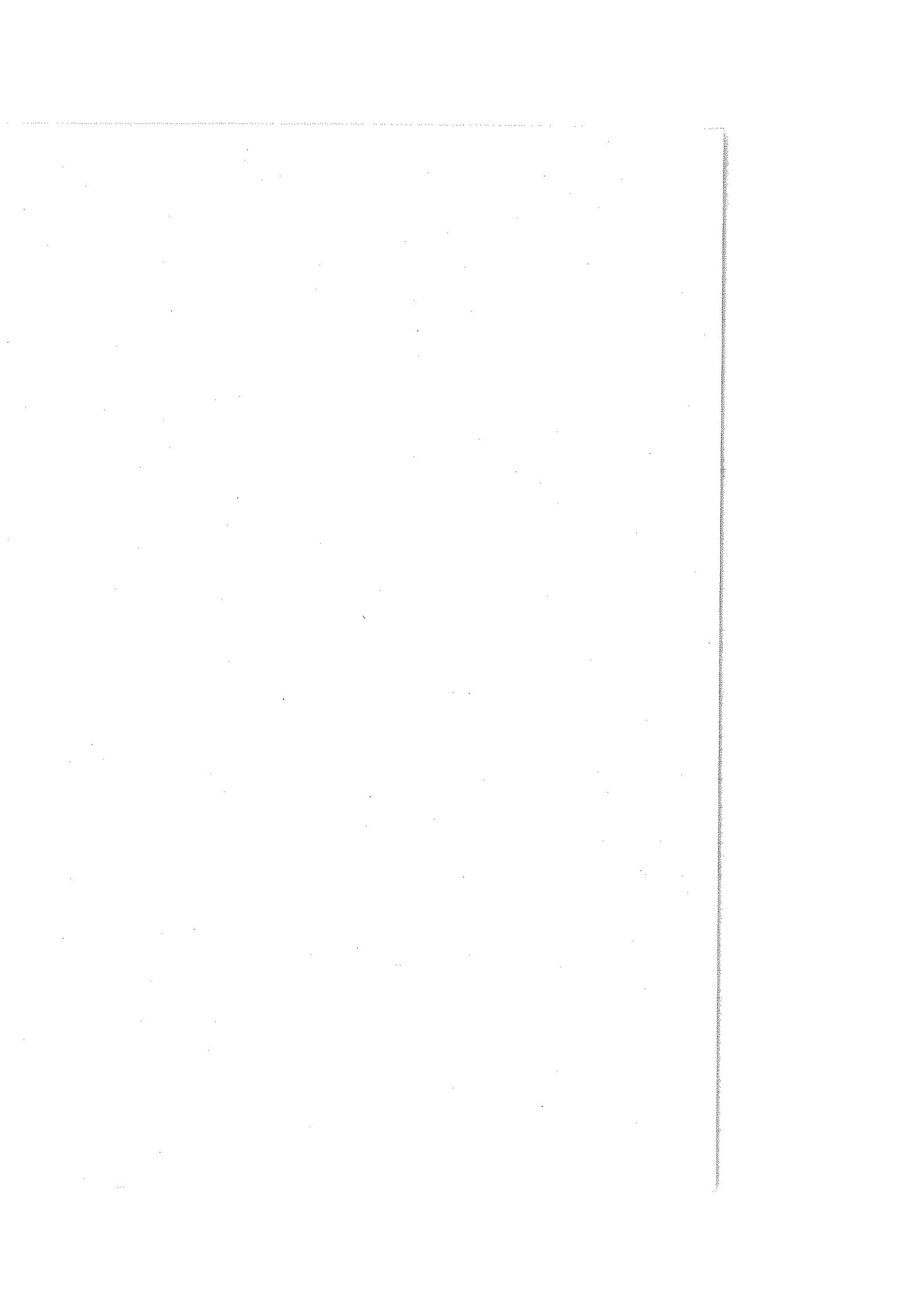
The United Nations Security Council is the most powerful organ of the United Nations. It is charged with maintaining peace and security between nations. While other organs of the UN only make recommendations to member governments, the Security Council has the power to make decisions which member governments must carry out under the United Nations Charter. The decisions of the Council are known as UN security Council Resolutions.

A representative of each Security Council member must always be present at UN headquarters so that the Council can meet at any time. This requirement of the United Nations Charter was adopted to address a weakness of the League of Nations since that organization was often unable to respond quickly to crises. The presidency of the security council is rotated and lasts for one month.

The role involves setting the agenda, presiding at its meetings and overseeing any crises. It alternates in alphabetical order of the members' names in English.

*Academician and researcher

طبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2005



Resumés

- *Ihsan MORTADA*
- *Le retrait israélien de la bande de Gaza:
Un besoin israélien et un gain palestinien* **99**
- *Dr. Walid Ramez ARBID*
- *Les relations franco-américaines: Une vision Galiléenne* **101**
- *Ali Houssein BAKIR*
- *La Russie réussira-t-elle à casser l'unilatéralisme américain?* **102**
- *Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER*
- *Les motifs nucléaires iraniens et les efforts internationaux
pour apaiser la crise* **103**
- *Dr. Bassam EL HAJJAR - Dr. Wadad SAAD*
- *L'évolution des fonctions des Banques Commerciales* **104**



Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY	Dr. Michel NEHME
Dr. Adnan AL-AMIN	Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Ilham MANSOUR.....	Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• UN Security Council Under the Spotlight professor Michel NEHME 5
• Union Européenne et Unité Arabe: Etude Comparative Rudyard KAZAN 55

Summaries

• Ihsan MORTADA	
- <i>The Israeli withdrawal from Gaza: an Israeli need and a Palestinian gain</i>	48
• Dr. Walid Ramez ARBID	
- <i>The French-American relations: A Galilean vision</i>	50
• Ali Houssein BAKIR	
- <i>Will Russia succeed in breaking the American unilateralism?</i>	51
• Général (R.T.D.) Nizar ABDEL KADER	
- <i>The Iranian nuclear motives and the international efforts to appease the crisis</i>	52
• Dr. Bassam EL HAJJAR - Dr.Wadad SAAD	
- <i>The Evolution of the Functions of Trade Banks</i>	53

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



LEBAN	NATIONAL	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
DEFE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
NAT		LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
L DEFENCE	LEBANESE NA	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
AL DEFENC		LEBANESE NATIONAL DEFENCE